الطلاق

تَصدُّع جُدْرَان الأُسْرَة المِصْريَّة

د. أماني قنديل

الطــلاق

تَصدُّع جُدْرَان الأُسْرَة المِصْريَّة

د. أماني قنديل

الطـلاق
تَصدُّع جُدْرَان الأُسْرَة المِصْريَّة
د. أماني قنديل
(٢٠٢٣)

الغلاف والإخراج: محمد أمين

كـل الشـكر والاحتـرام للجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، لهـذا الجهـد العظـيم لتـوفير كـل البيانـات والإحصـاءات عـن المجتمـع المصـري، وشـكر خـاص للأسـتاذ الـدكتور حسـين عبـد العزيـز، أسـتاذ الإحصـاء بكليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية – جامعـة القاهرة، لدعمه ومساندته للكاتبة.

فهرست الكتاب

مقدمة 7

الفصل الأول: المخاطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتأثيراتها على الأسرة

أولًا: الأسرة ومجتمع المخاطر 15
ثانيـًا: تغيرات عميقة في المنظومة القيمية 20
ثالثـًا: ثقافة مجتمعية تؤثر سلبًا على العلاقة الزوجية 27
خلاصات 30

الفصل الثاني: ظاهرة الطلاق في الإحصاءات الرسمية.. التطور وتأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية 33
أولًا: نظرة عامة على معدلات الطلاق في مصر (٢٠٠٠ - ٢٠٢٢) 36
ثانيـًا: تفاوت تأثير البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف المحافظات 40
ثالثـًا: العلاقة بين الفئات العمرية والطلاق 43
رابعًا: العلاقة بين التعليم والمهنة من جانب والطلاق من جانب آخر 45
خامسًا: محاولة للكشف عن تأثير ثقافة الازدحام على الطلاق 47
سادسًا: وزن حالات الطلاق بالخلع في سياق الظاهرة ككل 50
سابعًا: ظاهرة الطلاق المبكر في السنوات الأولى للزواج 54
خلاصات أساسية 55

الفصل الثالث: تلمُّس أسباب وتداعيات الطلاق 59
- **تقديم أدوات البحث الميدانية ومحاور المناقشات** 61
- **أولًا: معايير اختيار الشركاء، وخبرات التعارف والخطوبة** 63
- **ثانيًا: أسباب الطلاق والفجوة بين الواقع والطموح** 66
أ - نتائج المقابلات الشخصية مع الشباب (أقل من ٣٠ سنة) 69

ب- نتائج المقابلات الشخصية مع مبحوثين ومبحوثات بين (٣٥ - ٥٠ سنة) 73
ج- نتائج المناقشات البؤرية الجماعية مع مطلقات من فئات ميسورة..... 73
د - نتائج تمسُّ المبحوثات من القواعد الشعبية الفقيرة 77

- خلاصة لتأثير البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية 81

- **مناقشة ختامية** 84

- **المراجع** 94

مقدمـة

إن "تَصـدُّع جدران الأسـرة"، في هذا السـياق، هو مفهوم يحمل معه مخاطر الانهيار؛ ومِن ثَمَّ نتعمَّد توظيفه في عنوان هذا العمل، لعله ينبهنا إلى واقع الأسرة المصرية، وما أصبحت عليه في عام ٢٠٢٢، ونلتفت إلى ما يمكن أن نطلق عليه **"صناعة المخاطر من داخل الأسرة"**.

ففي الوقت الذي أعلن فيه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء (أغسـطس ٢٠٢٢)، زيادة عدد عقود الزواج إلى ٨٨٠,٠٤١ عقدًا عام ٢٠٢١ - مقابل ٨٧٦,٠١٥ عقدًا عام ٢٠٢٠ - أعلن الجهـاز الرسـمي ارتفـاع عـدد حـالات الطلاق إلى ٢٥٤,٧٧٧ حـالـة، وذلـك مقـابـل ٢٢٢,٠٣٦ حالة طلاق في العام الذي سبقه (أي عام ٢٠١٩) وكانت نسبة الزيادة ١٤,٧٪.

وبدا لو أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يدق ناقوس الخطر، إلا **أننا لو تأملنا تطوُّر عدد حالات الزواج وعدد حالات الطلاق، في التقارير السـابقة لهذا الجهاز الإحصـائي الرسـمي، سـوف ندرك أن ارتفاع عدد حالات الطلاق على هذا النحو، هو "مُحصِّـلة طبيعية" للبيانات والجداول الرسـمية المتتابعة، وهو محصـلة للمتغيرات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية التي شهدتها مصر.**

إن الأبعاد الأكثر أهميةً التي ينبغي أن تدفعنا هذه البيانات الرسـمية إلى الاهتمام بها، هو ما يلي:

1- **إن ازدياد عدد حالات الطلاق إلى هذا الحد، ليس هو وحده الذي يجعلنا نصـل إلى تصـدُّع وتفكُّك الأسـرة المصـرية.** إذ إنَّ الطلاق يعقبه نزاعات لا حصـر لها تتعلق بنفقة الزوجة، ونفقة الأبناء، وحضانة الأبناء، ورؤية الأطفال... إلخ.
2- **إن استمرار مؤسسة الزواج، لا يعني بالمرة حالة من الاستقرار والأمان،** فقد تستمر هذه المؤسـسـة، ولكن يبقى فيها مشـكلات ونزاعات بين الطرفين، وضـغوط اقتصـادية واجتماعية، تفجر الصراعات وتختفي السَّكِينة والأمان داخل الأسرة.
3- **إن أبناء هذه الأُسَـر، سـواء التي تشـهد الطلاق الرسـمي، وتلك التي تسـتمر رغم الغياب التام للتوافق، وهيمنة النزاعات، هم الضـحايا،** الذين تتأثر حياتهم وتنشـئتهم سـلبًا، سـواء أكانت هذه الأسر ميسورة الحال أم تعاني الفقرَ والاحتياج.

4- **تراجع دور الأسـرة كأهم مؤسـسـات التنشـئة الاجتماعية قد أصـبح الملمَح العام في المجتمع المصـري**، وغيره من المجتمعات، لاعتبارات قيمية ثقافية سـوف نتحدث عنها، ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية ضاغطة، وبالطبع هيمنة الفضاء الافتراضي على حياة الشباب والأطفال، وفي كثيرٍ من الأحيان الزوجين. ويصاحب ذلك تراجع دور مؤسسات التعليم، والإعلام.

5- **إن البيانات الرسـمية، التي تدفعنا للاهتمام بتصـدُّع الأسـرة المصـرية، تقول لنا إن ما يقترب من ٤٠٪ من حالات الطلاق، تحدث قبل مرور خمس سنوات على الزواج**، ونسبة لها وزنها يحدث فيها الطلاق بعد أقلِّ من عام أو أقل من عامين.. ومِن ثَمَّ لا بُدَّ أن ننتبه إلى زواج وطلاق الفئات الشـابَّة والأسـباب التي قد تفسـر هذه الظاهرة الخطيرة (يُطلق عليها البعض **"الطلاق المبكر"**).

6- في المقابل، وفيما يخص الشـباب، نلحظ سـواء في البيانات أو على المسـتوى الواقعي، **ارتفاع متوسط أعمار الزواج من ناحية، وعزوف البعض من الذكور والإناث عن الزواج من ناحيةٍ أخرى**، وذلك سـواء لغياب الثقة أو التخوُّف من الفشـل، أو تحمُّل نفقات مُبالَغ فيها، وغير ذلك. (قُرَابة ١٣ مليون في عمر ٣٥ سنة دون زواج).

إن الأبعاد السـابقة جميعها، تدفعنا إلى الاهتمام بظاهرة تصـدع الأسـرة المصـرية، وفي علاقتها بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، الذي تُوجَد فيه، والذي وصل بنا عام ٢٠٢٢ إلى تغير أحوال الأسـرة المصـرية.. وهنا **فإن السـؤال الرئيس** هو عن انعكاسـات التغيُّرات في السـياق السـياسـي والاقتصـادي والاجتماعي، وفي المنظومة القيميَّة على الأسـرة المصرية؟

وقبل أن نتناول بشيءٍ من التفصيل هذا الموضوع، من المهم الإشارة إلى بعض التحديات التي واجهتها هذه الدراسة:

- **أولها: إنه مهما اتسعت وازدادت ظاهرة الطلاق، وما يصاحبها أو يتبعها من مشكلات وأزمات، فإنها تظل شخصية/ أو فردية**، في مُبرِّراتها ودوافعها.. بمعنى أنَّ اتخاذ قرار الطلاق، سواء في حالة الزوج أو الزوجة، تختلف أسبابه ودوافعه، كما تختلف تداعياته.. ومِن ثَمَّ **من المهم تجنُّب تعميم النتائج وتفهُّم الاختلافات** الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الأسر المصرية، وتفهُّم اختلافات بيئة التنشئة الاجتماعية والثقافية.

- **ثانيها:** إذا كنَّا نتصدى لظاهرة الطلاق في المجتمع المصري، **فإننا نركز على الاشهادات الرسمية المُوثَّقة لحالات الطلاق** (ويهتم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)، إلا أنه هناك الكثير من حالات **"الطلاق الشفهي"**؛ خاصةً في بعض المحافظات المصرية، ولا يصاحبها أي تسجيل رسمي.. كذلك، فإن المحاكم المصرية تنظر في آلاف مطالبات الطلاق وإثبات الضرر (لضمان الحقوق)، وتتراوح فترة البَتّ النهائي فيها بين ثلاث وخمس سنوات.. هذا إلى جانب آلاف من المَحاضِر التي تتم في أقسام الشرطة بسبب استخدام العنف (غالبًا من الزوج) أو تبديد الأموال، أو حصول الزوج على ميراث الزوجة قهرًا، أو تبديد المنقولات.. كلها مؤشرات في الحياة الزوجية، وبعضها يصل إلى المحاكم، والبعض الآخر يستمرُّ الحال إلى ما هو عليه.
- **ثالث التحديات، إننا نستهدف في النهاية مواجهة مثل هذه المخاطر، من خلال سياسات اجتماعية واقتصادية، ومن خلال برامج تأهيلية للشباب لترشيد خياراتهم والمعايير التي يستندون عليها، إلا أن التحدي في الواقع هو تأثير عملية التنشئة** الاجتماعية - وعلى المدى الطويل - في غرس القيم الإيجابية وتغيير السلوك. ولكن في ضوء اعترافنا بتراجع دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وتراجع مؤسسات التعليم، تصبح السياسات والبرامج (مثل برنامج "مَودَّة" الذي تضطلع به وزارة التضامن الاجتماعي) بعيدةً إلى حَدٍّ كبيرٍ عن الواقع.. ونحن ندرك جميعًا حجم الأزمة الاقتصادية في مصر، وتأثيراتها السلبية على الأسرة المصرية، وهو ما يُعقِّد بشكل أكبر من فرص نجاح السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
- **رابع هذه التحديات** التي واجهت هذا العمل، وهو على درجة كبيرة من الأهمية، وترتبط بما سبق، **هو كيف يمكن أن نصل إلى تحديد العوامل الرئيسة، والأخرى المساندة التي ترتبط بظاهرة الطلاق في مصر؟** حين يذهب البعض إلى اعتبار المتغيرات الاقتصادية هي المفسرة لازدياد عدد حالات الطلاق، فإن الرد هو أن أُسرًا أخرى مماثلة وفي نفس البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لا زالت حريصة على استمرار مؤسسة الزواج.. وهو ما يعود بنا إلى نقطة البداية **وهي أن حالات الطلاق هي خبرات شخصية تتعدَّد بتعدُّد الحالات.. وهو التحدي الأهم.**

إن أهمية موضوع الدراسة، والتحديات التي واجهت العمل قد حددت ملامح اقترابنا والأدوات التي يمكن الاستعانة بها، وذلك على النحو التالي:

١- **إن اقترابنا من ظاهرة الطلاق في مصـــر، وتصـــدُّع جدران الأســـرة، هو اقتراب يتســـم بالشـــمول ويبتعد عن النظرة الجزئية. ومِن ثَمَّ لا نغفل آثار ســـنوات العَوْلمَة،** ولا نُغفل التغيرات الســـياســـية بعد ٢٠١١، وعام حكم جماعة الإخوان المســـلمين وثورة ٢٠١٣ لتصحيح الأوضاع، وما صاحَب كل ذلك من اضطرابات وعدم يقين في المستقبل. **لا نُغفل أيضًا مسار الإصلاح الاقتصادي** وتداعياته على الأسرة المصرية والاختناقات الاقتصادية (تبع ذلك عام ٢٠١٧ ارتفاع معدلات الطلاق)، ثم آثار جائحة كورونا على الاقتصـــاد المصـــري، وامتداد التداعيات الســـلبية للحرب الروســـية - الأوكرانيَّة إلى كل دول العالم (موجة الغلاء الثانية ٢٠٢٢).

كل ذلك يؤثر بلا شـــك على أحوال الأســـرة المصـــرية، ســـلبًا ويخلق ضـــغوطًا وأزماتٍ متزايدة.. **هذا إلى جانب التغيُّرات الاجتماعية والثقافية والقيميَّة،** وكل ذلك يجعلنا نركِّز على **"خريطة المخاطر الاجتماعية" في مصـــر** وموقع ظاهرة الطلاق عليها، والتفاعلات بين هذه المخاطر بعضـــها وبعض (أزمات التعليم وهجرة طلاب المدارس إلى السَّـــناتِر، ارتفاع أسعار الخدمات الصحية، والسكن، والانتقالات والبنزين والمياه).

اقترابنا إذن يتسم بالشمول ويبتعد عن التناول الجزئي للقضية.

٢- **إن اقترابنا للموضـــوع هو اقتراب مُقارَن،** بمعنى أننا نأخذ في اعتبارنا مقارنة بيانات ظاهرة الطلاق في مصـــر، بمثيلتها في بعض الدول العربية؛ لكي نتبين أن هناك ملامح عامَّة مشـــتركة أبرزُ ها ارتفاع معدلات الطلاق من ناحية، والطلاق المبكر من ناحيةٍ أخرى، بعد - وخلال - أقل من خمس ســنوات من الزواج.. **المقارنة أيضًـا تصـبح مهمة بين المحافظات المصرية، وما بين الريف والحضَر،** إذ إنَّها تكشف عن قوة تأثير الأعراف والتقاليد المجتمعية في الوجه القبلي مثلًا، عنها في الوجه البحري وفي القاهرة.. (ففي محافظات الوجه القبلي تتجه معدلات الطلاق إلى الانخفاض على وجه العموم بســـبب الأعراف والتقاليد). وهذا لا يعني أن الأسر "لا زالت بخير" في هذه المناطق.

٣ - إذا كانت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصـــاء، هي التي تنير لنا الطريق، وتكشـــف عن تطوُّرات عبر فترة زمنية في عقود الزواج وإشـــهادات الطلاق، **فإننا قد راجعنا أبرز الدراسـات السـابقة** لتلمُّس أوجُه التشابه والاختلاف من ناحية، ولتفسير المُتغيِّرات القيمية والتحوُّلات التي شـــهدتها من ناحيةٍ أخرى (خاصـــةً عبرَ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين)، ونكشف إلى أيِّ حَدٍّ أثرت على تماسك الأسرة أو على تصدُّعها.

٤- **لقد اعتمدنا في بلورة أسباب ظاهرة الطلاق وتفهُّم حالات التوتر والصراع التي تصاحبها، وتلك التي تتبعها على إجراء مقابلات شـخصـية مُتعمِّقة** لقُرَابة ٢٠ من الإناث والذكور، في مراحل عمرية مختلفة وفي بيئات ثقافية واجتماعية متنوعة؛ لكي نقترب من الخبرات الشخصية ونحاول تفهُّم الأسباب الرئيسة للطلاق والأخرى المساندة. ومن ناحيةٍ أخرى، نظمت الكاتبة مجموعات نقاشـية بؤرية Focus Group Discussion، وعددها ٤ مجموعات، كل منها تضم ٥ أفراد فقط (بعضها كان ٦ مبحوثات)؛ مجموعتان تعكسان ملامح الطبقة الشعبية الفقيرة، ومجموعتان تعكسان ملامح الطبقة المتوسطة.

وفيما يلي نبدأ بتحليل انعكاسات التغيُّرات في السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، على الأسرة المصرية ومُؤكِّدين منذ البداية أننا في هذه الدراسة نتوخَّى أكبر قدر من الموضوعية، بعيدين تمامًا عن التحيُّز للمرأة أو التحيز للرجل، وبعيدين أيضًا عن التعميم.

الفصل الأول

المخاطر وتأثيرات السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على الأسرة المصرية

أولًا: الأسـرة ومجتمع المخاطر: انعكاسـات المتغيرات الاجتماعية والاقتصـادية، وتكنولوچيا الاتصال

ثانيًا: تغيُّرات عميقة في المنظومة القيميَّة تُعمِّق المخاطر

ثالثًا: أبعاد مهمة تمسُّ الثقافة المجتمعية..

- تدخُّلات تمسُّ خصوصيَّة العلاقة الزوجيَّة
- التأثير السلبي لثقافة الازدحام
- التمييز في التنشئة الاجتماعية لصالح الذكور.

الفصل الأول

المخاطر وتأثير السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي على الأسرة المصرية

أولًا: الأسرة ومجتمع المخاطر عام 2022

إن المخاطر التي تهدد الأسرة المصرية، قد تراكمت وتعاظمت في السنوات الأخيرة، وهي تزيد عن مجرد أنها ظاهرة طلاق نهتمُّ بها في هذا العمل، وتمتد إلى غالبية الأسـر - حتى المستمرة في مؤسسة الزواج - إذ إنها في اللحظة الحالية مجموعة متداخلة من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وجميعُها يهدد الاستقرار الاجتماعي، ويهدد بتفكُّك الأسرة.

1- إن **العولمة** التي غيرت وجه العالم، منذ التسعينيات من القرن العشرين، قد انعكست بقوة في العقدين الماضيين على المجتمع المصرى، وإذا كان محور اهتمامنا في هذا العمل هو الأسـرة المصـرية، فإنه من المهم الإشـارة **إلى بعض تداعيات العولمة التي صـنعت متغيراتٍ جديدةً في السياق الاجتماعي الشامل**.

لعلَّ أهم الانعكاسـات قد تمثَّل في انخفاض فرص العمل ومِن ثَمَّ ارتفاع معدلات **البِطالَة**؛ نتيجةً لحالة غياب أو شبه غياب، الكفاءات والمهارات القادرة على التنافس اليوم في سـوق العمل.. وقد ارتبط ذلك بالطبع بضـعف مُخرَجات العملية التعليمية، **وتدنِّي مسـتويات التعليم**، وفي الوقت نفسـه فإن التعليم الأجنبي (سـواء الجامعات أو المدارس الدولية أو المدارس المتميزة) قد أفرز فئات ومهارات وكفاءات قادرة على التنافس والالتحاق بسوق العمل، وهو ما يُعمِّق من عدم تكافؤ الفرص.

البطالة إذن وحالة الفقر وهي تمثِّل نسبة 27.5% من المجتمع المصري (وفقًا لبيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء عام 2022)، تعني حالةً من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي وفئاتٍ غير قادرة على إشباع احتياجاتها الأساسية (النسبة كانت 31.5% فقراء عام 2018).. إذن محدودية فرص العمل وحالة الفقر وغياب القدرة على التنافس، قد **خلق الضغوط على قطاعٍ واسعٍ من الأسرة المصرية**.

2- ومن ناحيةٍ أخرى، وقد تكون الأبرز والأهم، **فإن العولمة قد أثرت بقوة على المنظومة القيمية وعلى ثقافة المصريين، ومن خلال التطور التكنولوجي المتسارع**.. هذا التطور قد منح الفرصـــة لكل المصـــريين - المتعلمين وغير المتعلمين، الفقراء والأغنياء، وفي الريف والحضَـر- للتواصُـل الاجتماعي، عبر الهواتف المحمولة وعبر شـبكة الإنترنت.. وقد أســـهم ذلك في أن يكون **لكل فرد عالمه الافتراضـــي الذي يختاره** ويلجأ إليه؛ وهو الأمر الذي عمَّق الفواصل والمسافات بين الآباء والأبناء، بل بين الزوج وزوجته.

3- **لقد أثر هذا التطور التكنولوجي المتســـارع على المنظومة القيمية، وفي اتجاه ســـلبي غالبًا**؛ إذ خلق صـــدامات وتوترات بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة، وفتح الأبواب لعلاقات جديدة ومختلفة عبر الإنترنـت، وامتصَّ طـاقة ووقت الكثيرين في أمور غير جادة وأعمال غير منتجة، وعمَّق من **"الشـــراهة الاســـتهلاكية"** لدى البعض، **وخلق مسـاحات واسـعة للجدل** حول أمور اعتقدنا أنها انتهت وتم حسـمها، بالإضـافة إلى كسـر قاعدة مهمة في الحياة الزوجية وهي **عدم إفشـاء أسـرارها واحترام خصـوصـياتها**.. هذا إضافةً إلى التأثير في التطلعات والتوقعات، حتى وإن لم تتفق مع القدرات.

4- وفي إطار هذه التغيرات، **أصـــبحت قيمة المال هي العليا لدى كثيرٍ من فئات المجتمع،** وأضـحت غالبية الوسـائل مشـروعة، بما فيها دعم أُسَـر للغِشّ بين أبنائها، وعدم التوافق بين الفعل والقول، وتراجع قيمة الثقة وقيَم الأمانة والصدق.

إن انفتاح الأســر المصــرية على هذا العالم الافتراضـــي الذي وفَّره كل تطور جديد في تكنولوچيا الاتصـال (وتطبيقاته المتاحة على الموبايل)، قد أثَّر بشـكل سـلبي على الأسـرة المصــرية، وكما كشــفت اللقاءات الشــخصــية، كان في بعض الأحيان الســبب الرئيس للطلاق، هو استخدام الإنترنت "بشكل مُفرط".

5- **في هذا العالم المنفتح تمامًا على الفضاء الافتراضي، حدث تراجع كبير في دور الأسرة في التنشـئة الاجتماعية**، فقد فقدت قدرتها وأدواتها على تربية الأبناء وضـبط سـلوكهم، وتعاظمت هذه الحالة السـلبية مع تراجع دور مؤسـسـات التعليم في التنشـئة الاجتماعية، وغياب الدور "الواعي" لوسائل الاتصال، وقدراتها على التأثير الإيجابي.

لقد خلقت **ظاهرة الدروس الخصوصيَّة** (والسَّناتِر حديثًا في السنوات الأخيرة)، ضغوطًا مادية واجتماعية كثيرة على الأسرة المصرية الراغبة في تعليم أبنائها، وفي ظِلِّ منظومةٍ تعليمية تتقدم وتتراجع في قراراتها - بدعوى تطوير التعليم - ومِن ثَمَّ **فقد أصـــبحت كثير**

من المدارس بلا طلاب؛ لاعتمادهم على الدروس الخصوصية، وأحيانًا فإن المدارس بلا معلمين لتفرُّغهم للعمل في "السناتر" وهي نظام تعليمي مُوازٍ.. وقد كانت أبلغ الشهادات الواقعية هو ما أقرَّ به أوائل الثانوية العامة في مصر (عام 2022) أن المدرسة "تُهدر وقت الطلاب"، وإن السناتر أو الدروس الخصوصية هي التي "أهَّلتهم للتفوُّق".

أحوال التعليم الحكومي على هذا النحو، بالنسبة إلى ثلاثة أرباع الطلاب في مصر -وهم المنتظمون فيه - **يعني المزيد من الضغط والتوتر على غالبية الأسر المصرية،** وغياب حالة اليقين والثقة في المستقبل؛ خاصةً **حين لم يصبح التعليم قناةً أساسيَّةً للحراك الاجتماعي**[1].

6- **إن السياق الاجتماعي الشامل في مصر، قد شهد موجتين متتاليتين من الغلاء، عمَّقت من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على غالبية الأسر المصرية.** موجة الغلاء الأولى كانت عام 2016 في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي، حيث ارتفاع سعر البنزين والكهرباء والسولار وأسعار الانتقالات، وأسعار الدواء والخدمات الصحية، والسلع والغذاء بما يقترب من 40%.. إلا أن الأسر المصرية تحملت - نسبيًّا - وتفهَّمت أهداف السياسة الاقتصادية؛ خاصةً أنها جاءت بعد سنوات محدودة من جهود الدولة لمكافحة الإر هاب وتحقيق الاستقرار المجتمعي، وبعد ثورتين (2011، 2013).. ثم **جاءت موجة الغلاء الثانية الكبرى (فبراير 2022) بعد حدثين عالميَّيْن؛ أولهما** جائحة كورونا وما استتنفدته من جهد ومال ووقت لوقف الجائحة، **وثانيهما** الحرب الروسية - الأوكرانيَّة وتأثيراتها على العالم (الغذاء، الطاقة، انقطاع سلاسل الإمدادات، التضخُّم، الركود...).. **إن الموجة الأولى أعقبها (عام 2017) بيانات رسمية تتضمن تراجعًا نسبيًّا في عقود الزواج، وارتفاع حالات الطلاق.**. كما أن أول بيانات رسمية متاحة في أعقاب جائحة كورونا، قد تضمَّنت أيضًا زيادة إشهادات الطلاق عام 2021 وبنسبة زيادة 14.7%.. **وكان من المتوقَّع أن عام 2022، سوف يشهد المزيد من عدد إشهادات الطلاق، وقد تتجه عقود الزواج إلى الانخفاض**.. لماذا؟ لأن موجات الغلاء المتتالية؛ خاصةً منذ فبراير 2022 وارتفاع سعر الدولار الأمريكي (إلى ما يقترب من 30 جنيهًا) مع اتجاه نِسَب التضخم إلى الارتفاع، والقيود الاستيرادية، وأزمات الأسواق المصرية، قد أدت إلى **التأثير السلبي المتزايد على الأسر المصرية، في الطبقة المتوسطة**

والطبقات الدنيا وسقوط بعض الفئات إلى أدنى، بفعل الغلاء الشديد في السلع والخدمات كافة، وهو ما يدفع إلى ضغوطٍ وتوتراتٍ غير مسبوقة في الأسرة.

7- **إن المتغير الاقتصـــادي آثاره الســـلبية على الأســـرة المصـــرية تتعاظم،** ومن قبل في السبعينيات - وكما تحدث د. جلال أمين في كتابه ماذا حدث للمصريين[2] - **أثرت سياسة الانفتاح الاقتصـــادي في خريطة الحراك الاجتماعي في مصـــر،** وفي تصـــاعد فئات من رجال الأعمال أصـــحاب التوكيلات، وأثرت هذه الفترة في الثمانينيات **على هجرة الأســـرة، أو هجرة أحد الوالدين إلى دول الخليج العربي،** وما تبع ذلك من تغيُّرات قيميَّة أثرت ســـلبًا على تنشـــئة الأبناء، وعلى تعميق النزعة الاســـتهلاكية؛ **بمعنى أن هناك تراكمات من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعبت دورها في تفكيك الأسرة وبشـــكل تدريجي**.. إلا أن تعميق الآثار الســـلبية، وعلى هذا النحو حدث في إطار مجتمع المخاطر العالمي، وفي سياق اجتماعي شامل تعدَّدت مُتغيِّراته وهددت استقرار الأسرة المصرية، بعضها عالمي وبعضها الآخر وطني.

8- لقد **تصاعد العنف في المجتمع المصري بشكلٍ غير مسبوق، سواء داخل الأسرة - إزاء الزوجة وأحيانًا الأبناء - أو في الشارع المصري.**

وهنا نشير إلى إحدى نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية[3] والذي صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (في يونيه عام 2022)، والذي تضمن أن ثُلُث السيدات اللاتي سبق لهن الزواج في العمر 15 - 49، قد تعرضن لصورة من صور العنف من قِبَل الزوج في خلال الـــ 12 شهرًا السابقة على مقابلة المبحوثين (30.667 أسرة معيشية)، وأغلب أشكال العنف هو العنف الجسدي، ثم العنف النفسي والجنسي.. وقبل ذلك بأعوام قليلة - في عام 2016 -، أصـــدر المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء، تقريرًا مُهمًّا عن العنف الذي تتعرض له النساء بكل أشكاله.

وقد كشـــف ذلك التقرير[4] عن تعرض قطاع كبير من النســـاء والفتيات إلى عنف الزوج، وعنف الإخوة الذكور، وعنف الأب، كما كشـــف التقرير ذاته عن التعرض للتحرُّش الجنسي والاغتصاب.

اللافت أن **دراســـات ميدانية واســـعة النطاق، اعتمدت على أداة "المجموعات النِّقاشـــيَّة البُؤريَّة،** قامت بها الكاتبة وفريق عمل، **قد كشـــف عن تبرير غالبية النســـاء**

المبحوثات لظاهرة العنف، باعتباره حقًّا للرجل، أو تأديبًا للزوجة إذا خالفت تعليمات الزوج، وبرَّرت سكوتها بأنه "طاعة أمر بها الدين"[5].. وقد أشار د. خالد منتصر في أحد مقالاته المهمة (في سبتمبر 2022) إلى أن بعض النساء وفي المِهَن العليا أحيانًا "يروِّجن للعنف والقهر"[6]، وهو قول صائب تأكَّد من دراسات ميدانية للكاتبة.. وبعبارة أخرى فإن قطاعًا من النساء يقوم "بتسويق" أفكار وتقاليد تمت تنشئتهنَّ عليها؛ لإعلاء قيمة الرجل وحقه في ضرب زوجته وتأديبها، وحقه في مالها حتى وإن كان مقابل عملها.

هذا بينما سنجد أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تقريره عن الزواج والطلاق (لعام 2019)، يشير إلى أن "الإيذاء" - وهي الكلمة التي استخدمها التقرير - **هو أهم أسباب الطلاق**[7]. نتائج المقابلات الشخصية والمجموعات النقاشية، في هذا العمل، كشفت عن وزن العنف - كسببٍ رئيس للطلاق - في كثيرٍ من الحالات، وعلى وجه الخصوص في الأُسَر الفقيرة محدودة الدخل.

يتسع نطاق العنف ضد الزوجة، حين يصرُّ الزوج على أن يتسلم دخلها الشهري (حتى وإن كان لا يعمل ويتعاطى المخدرات)، أو يستولي على منقولات المنزل، أو على ميراثها، ولدينا نماذج لكل ذلك في نهاية هذا العمل.. **إن الإيذاء النفسي والجسدي أحيانًا يمتد إلى الأبناء**، وتقارير المجلس القومي للطفولة والأمومة تختصُّ بمثل هذه البيانات. وليس معنى ذلك أن العنف هو وحده المسئول عن الطلاق، لكنه أحد العوامل؛ **كذلك ليس معنى ذلك أيضًا أن استمرار مؤسسة الزواج يعني غياب العنف**، بل إنه قائم ومستمر في أحيانٍ كثيرة؛ لأسبابٍ مختلفة منها رعاية الأبناء، أو عدم توافر الاستقلال الاقتصادي للمرأة، أو استمرار الزواج تحت ضغط الأهل والتقاليد، أو لقبول الزوجة وتبريرها عنف زوجها.

9- **إن التصدُّع والتفكُّك الأسري، قد يرتبط بظاهرة إدمان الزوج (وأحيانًا الزوجة) وتعاطي المخدرات بشكلٍ مستمر**، أيًّا كان مصدر الإنفاق، وهو يعني **تخلِّي الزوج عن مسئولياته في الإنفاق** على الزوجة والأبناء.. وظاهرة التعاطي أو الإدمان لا ترتبط فقط بالقواعد الشعبية محدودة الدخل، **ولكنها تمتد إلى الأسر الميسورة بشكلٍ لافت للنظر**[8].. وقد كشفت نتائج مجموعات النقاش البؤرية - مع مجموعات من السيدات في القواعد الشعبية

- عن أن 3 من كل 5 سـيدات من المبحوثات، تعرضـنَّ لعنف الزوج المسـتمر وإدمانه المخدرات في الوقت نفسه.

10- **إن أحد التحديات المهمة التي يشهدها السياق الاجتماعي والاقتصادي المصري هو الازدياد السكاني**، وتحذير القيادة السياسية العليا والوزراء صانعي السياسات، من أن النموَّ السكاني المتسارع يبتلع ثمار النمو الاقتصادي. إن البيانات المُوثَّقة في الجهاز الإحصـائي الرسـمي، تشـير إلى أن عدد المواليد قد بلغ 2.3 مليون عام 2020؛ أي 186 ألف مولود في الشهر، ونحو 6 آلاف يوميًّا.. هذا الازدياد السكاني يرتبط إلى حدٍّ كبير **بقضـية الزواج المبكر للفتيات** خاصـةً في القرى وفي محافظات الوجه القبلي، ويرتبط بظاهرة الفقر وتسرُّب الأطفال من التعليم، كما يرتبط الازدياد السكاني برؤية الأبناء مصادر للرزق (ظاهرة عمل الأطفال).

ويصـعُب إغفال أن أكثر من ربع عدد سـكان مصـر من الأُمِّيين، وينخفض لديهم الوعي بقيمة الأسرة الصغيرة وتوفير التعليم والتربية السليمة للأبناء، **وهو ما يغذي ظاهرة تراجع دور الأسـرة في التنشـئة الاجتماعية**، ولأسـباب لها علاقة هنا بالفقر وغياب التوعية، وهو ما يدفع إلى حالة من التفكُّك الأسـري تصـبح هي المسـئولة عن ظاهرة أطفال الشوارع، أو مَنْ نعبر عنهم حاليًّا **"أطفال بلا مأوى"**.

نحن إذن أمام شـبكة من المخاطر، تتعدَّد مُكوِّناتها وتؤثر وتتأثر بظاهرة الطلاق وتصـدُّع جدران الأسـرة المصـرية.. هذا هو السـياق الاجتماعي والاقتصادي الشامل، الذي يزخر بالمتغيرات التي تهدد كيان الأسـرة المصـرية، والذي أعاد صـياغة وتغيير كثير من القيَم كما سنتناول الآن.

ثانيًا: تغيرات في المنظومة القيمية تعمق المخاطر

إن التغيُّرات التي حدثت في المجتمع المصـري، منذ عقود قليلة، سـواء أكانت اقتصـادية أم اجتماعية أم سياسية، قد أثرت بشكلٍ كبيرٍ على الأبعاد الثقافية والقيمية في مصر، وهو مُحصِّلة طبيعية؛ خاصةً في حالة الأحداث السياسية المفاجئة والتحولات المتتالية..

إن ثورة **يناير 2011**، وحالة الفوضى وعدم احترام القانون، ثم حكم الإخوان المسلمين لمدة عام واحد واشتعال الثورة المصرية في 2013، ثم التحوُّل إلى الحكم الانتقالي، وانتخاب الرئيس السيسي لقيادة مصر، **كان يعني كل ذلك تغيُّراتٍ متسارعةً كثيرة وجهودًا كبرى لحماية الأمن القومي**.. شهدت مصر مكافحة الإرهاب، وتصفية العناصر المخربة من جماعة الإخوان المسلمين، ومحاكمة هذه العناصر، وجهود إرساء النظام والاستقرار وإصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

إذن إشكاليَّات كبرى وتوجهات مختلفة شهدتها مصر في العقد الثاني من الألفية الثالثة على وجه الخصوص، وتركت بصماتها على الشخصية المصرية.. ولا شكَّ أن الخطاب الديني لجماعة الإخوان والسلفيِّين كان أيضًا من بين المتغيرات التي أثرت في المنظومة القيمية في مصر، وبشكلٍ متسارع من خلال توظيف أدوات التواصُل الاجتماعي من ناحيةٍ والقنوات الفضائية من ناحيةٍ أخرى؛ لغرس قيم تؤثر سلبًا على الأسرة، وعلاقات الزوج بزوجته.

ومن أهم النتائج - من منظور القيم - والتي يمكن ملاحظتها قبل أن ندخل إلى تفاصيل بعض الدراسات الميدانية، **الاهتمام بالمظهر على حساب الجوهر، وتناقض القول مع السلوك، والتركيز على تبنِّي الرموز الدينية** (الحجاب أو النِّقاب، واللِّحْيَة)، **حتى وإن تناقض ذلك مع السلوك، والتراشُق بالألفاظ بين مختلف التيارات، والجدل العقيم حول موضوعاتٍ لا طائلَ من ورائها.** من ذلك ما أُثير على نطاق واسع حول حق المرأة في رضاعة أطفالها مقابل المال، وهو إن كان قد أُثير من جانب بعض الناشطات الحقوقيات، إلا أنه قد بدا **لنا تطرُّفًا في مواجهة تطرف آخر**، وهكذا يُثار دائمًا قضايا وإشكاليات على صفحات التواصل الاجتماعي، وبلغة متدنية ومحتوى هابط، تمسُّ المرأة على وجه الخصوص ويقلل من شأنها (منها حق الزوج في ضرب زوجته وتأديبها..)، أو على الجانب الآخر الدفاع عن حقوق الزوجة ولكن باقتراب خاطئ، ومُبالَغ فيه.

إن المجتمع المصري الذي شهد خلال السنوات الماضية العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والضغوط المتصاعدة لارتفاع الأسعار وحالة الغلاء المتفاقمة، إلى جانب تراجع نوعية التعليم، ونوعية الخدمات الصحية، وإشكاليَّات البطالة وأزمة الإسكان وغياب تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية..، **كل ذلك وغيره قد صاحَبه حالةٌ من التراجع القيمي، وبالدرجة التي تهدد النظام العام وتهدد موارده.. إن المشاهدات البسيطة اليومية تكشف عن:**

- ضعف احترام القواعد القانونية.
- ضعف هيبة مؤسسات الدولة.
- تصاعُد العنف في سلوك المصريين.
- تدهور الذوق العام.
- الفردية والانعزالية.
- تراجُع المشاركة في الحياة العامة.
- تراجع المساندة والتضامن لمَن يحتاج.
- تراجع دور الأسرة في غرس الالتزام الأخلاقي في الأبناء.
- غياب الحوار بين الأطراف وضعف التسامح.
- ارتفاع قيمة المال بشكلٍ غير مسبوق.
- الشراهة الاستهلاكية وضعف الرَّشَادة الاقتصادية.
- التظاهُر الاجتماعي والنفاق.
- قبول الفساد الصغير والفساد الكبير لتحقيق حراك اجتماعي[9].

إن التغيُّرات في المنظومة القيمية، شكَّلت سلوكيات جديدة اخترقت حياة الأسرة، وأدت إلى تصدع جدرانها بشكلٍ لافت للنظر.. ولم ترتبط هذه التغيرات بالأحداث والتحوُّلات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، في مصر فقط، ولكنها ارتبطت أيضًا بالعولمة، فقد كان تطور تكنولوچيا الاتصال، عاملًا رئيسًا في تغيير كثير من القيم داخل مصر، من أهمها: تعميق الشراهة الاستهلاكية، المحاكاة والتقليد، حريات بلا التزامات أخلاقية، انكسار خصوصية الأسرة المصرية، تراجع دور الأسرة في تنشئة الأبناء، غياب الشفافية والنزاهة، الاهتمام بالمظهر دون الجوهر، المحاكاة والتقليد المُبالَغ فيه..

إن أحد الأعمال العلمية التي اهتمت بدراسة القيم من خلال رؤى المصريين وآرائهم، وصدر عام 2013، هو ما قدمه د. أحمد زايد وفريق الباحثين معه[10]**، عن التغيرات القيمية في مصر. إن القيم التي نتحدث عنها - وفقًا لهذا العمل - هي توجه اختياري بصرف النظر عن مثاليتها أو معياريتها، تعبر عن تفضيلات أو ميول أو واجبات أو التزامات اخلاقية** أو رغبات أو حاجات أو مصالح.. وبهذا المعنى **تصبح القيَم نسبية وليست مطلقة**؛ أي أنها **تختلف باختلاف الجماعات**، أو باختلاف السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي ضوء ذلك يتم

تبرير الأفعال والاستمرار فيها. **وهذا الاقتراب من القيم (وهي لا يتم قياسها مثل القيم الاقتصادية)، هو اقتراب ملائم حين نهتم بتحليل ظاهرة الطلاق في مصر (عام 2022) ونجتهد في التعرف إلى أسباب ذلك من خلال مقابلات شخصية.**

إن المعنى الأوسع للقيم الذي ننطلق منه، أن "القيم هي **أُطُر ثقافية حاكمة للسلوك البشري،** أيًّا كان الاختيار الذي يرتضيه الفرد في هذا السلوك، هي إذن **مُوجِّهات عامة للسلوك ترتبط بحاجات الأفراد، تتشكَّل عبر المعاني والآراء والتصوُّرات التي تُبنى عليها رؤية الأفراد للعالم، كما تنعكس في سلوكهم واختيارتهم"**[11].

إن استخدام مفهوم القيم بهذا المعنى يتيح لنا أن نفهم الاختلافات في السلوك بين الأفراد والجماعات، فهناك اختلافات بين البشر في الاختيارات والقرارات المتصلة بالسلوك، "هم صور أو نماذج غير متكررة"، تتأثر بشكلٍ كبيرٍ بالبيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ ومِن ثَمَّ يمكن أن نتفهَّم كثيرًا من أبعاد ظاهرة الطلاق في ضوء ذلك.. من ذلك مثلًا:

- ادِّعاء الزوجةِ بخلَ زوجها الشديد، وفي المقابل ادِّعاء زوجها أنها تنفق ببذخ.
- مطالبة بعض النساء بالطلاق بسبب عنف الزوج، وغيرهنَّ آلاف لا يجدن في ذلك مبررًا للطلاق.
- انفصال بعض الأزواج عن زوجاتهم بسبب العند والإصرار على الرأي، غيرهم آلاف لا يرون في ذلك مبررًا للطلاق.
- حصول قطاع من النساء على الطلاق بالخُلْع وإبراء الزوج تمامًا، بينما الغالبية يطلبنَ الطلاق بإثبات الضرر أمام المحكمة ويرغبن في الحصول على حقوقهن وحقوق الأبناء.

وهكذا، فإن الاقتراب في فهم القيم الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، هو اقتراب ملائم لفهم أسباب تصدع الأسرة المصرية وغياب الاستقرار.. وهو ما يعود بنا أيضًا إلى مقدمة هذا العمل حين **أكَّدنا تجنُّبَ التعميم،** وعلى صعوبة تحديد مبرر واحد أو سبب واحد للطلاق؛ لأن القرار تؤثر فيه مجموعة متشابكة من العوامل.

وفيما يلي نطرح بعض نتائج الدراسة الميدانية المذكورة المُطبَّقة على عيِّنة واسعة (2000 مفردة في المجتمع المصري)[12] (لاتقل أعمارهم عن 18 سنة).

1- **بخصوص الاستجابات عن تغيُّر الأخلاق في مصر عام 2013 - أي قبل قرابة أكثر من 10 سنوات - أشارت إلى أن "أخلاق الناس قد تغيرت" وذلك بنسبة 80.9%**، ونسبة من يرون ذلك في الحضَـر أعلى منها في الريف (84% مقابل 78.6 في الريف). وكل الأعمار توافقت حول ذلك مع ارتفاع نسبي للأناث عن الذكور.

2- هنا **كانت أقوى المُبرِّرات لتفسـير هذا التوجُّه السـلبي لدى العينة: المشـكلات الاقتصـادية والأزمات بنسـبة 80.5%، وقد أتى بعد ذلك التفكُّك الأسـري**، والإعلام، وضعف دور المدرسة، وضعف الوازع الديني؛ وكلها أسباب في رأي العينة للقول بأن الأخلاق قد تغيرت إلى الأسوأ (وذلك قبل عشر سنوات!!).

3- كانت هناك مظاهر للتغير في البناء الأخلاقي، وفقًا لهذه الدراسـة الميدانية عن القيم، أبرزها افتقاد **الثقة بين الناس، وهيمنة القيَم الفردية، ونقص الاحترام**، والفسـاد **وعدم إتقان العمل**.. ونركز هنا على أن 63% يرون "حالة من تدهور العلاقات الإنسـانية"، والفسـاد الأخلاقي (56.9% من العينة) وأكثر من 78% من العينة يرون أن هذا التغير في البناء الأخلاقي يسير إلى الأسوأ ويسبب لهم الإحباط (قارن ذلك باللحظة الحالية).

4- أن 83.6% يرون أن **هناك حالةً من الفسـاد انتشـرت في المجتمع المصـري** (في الحضـر أعلى نسـبيًّا عن الريف)، وأن هناك "فوضـى أخلاقية" (عام 2013) **خلقت حالةً من عدم الثقة وأفقدت المجتمع ترابطه**، وعمَّق ذلك النظر إلى القواعد القانونية باستخفاف، والمحسوبية والرِّشْوة واستغلال النفوذ.

5- **إن قيم غائبة مثل النزاهة والأمانة وضـعف الضـمير (45%) هي السـائدة من وجهة نظر جانب من عينة الدراسـة**؛ وكذلك **قيمة الصـدق** (30% من آراء العينة) وهو ما يذهب بغالبية الآراء إلى ضرورة غرس القيم الدينية.

6- إلا أنه في الوقت ذاته، فإن النتائج أبرزت **أن الاتجاه العام هو أن "الأفعال لا تتَّسق مع الأقوال"** أو هناك حالة تناقص بينها (بنسـبة 88.4%)، وهنا، الإناث (بنسـبة 90%) أكدنَ ذلك، مقابل 87% من الذكور، وهذه مُهمَّة للغاية حين نتحدث عن الزواج والطلاق.

لقد كان هناك مبررات لدى العينة تفسـر الاتجاه العام السـابق، **وهو النفاق والكذب والمصـلحة الشـخصـية والكسـب السـريع، والخيانة** وعمَّق من هذه الآراء المشـاعر السـلبية لدى غالبية العينة (2000 مفردة)، بأنهم يشـعرون بالظلم وحقوقهم مهضـومة..

وهنا قد يكون من المهم الإشارة إلى أن **أهم صور عدم الأمانة لدى عينة الدراسة خيانة الزوج** لزوجته (بنسبة 57.8% من العينة).

7- **إن الوضـــوح والإفصـــاح من أهم القواعد الأحلاقية التي تخلق الثقة بين الأطراف؛ خاصـةً الزوجين، لكن حين يفضـل غالبية العينة عدم الإفصـاح أو الكشـف عن أمور مالية أو عيوب ذاتية (78%)**، فإن ذلك يشـــير إلى افتقاد الثقة بين أطراف المجتمع، بينما الصـراحة والوضـوح والصـدق على الجانب الآخر يؤكد عليها 22% من العينة فقط (رغم أنهم يرون أن المجتمع لا يرحب بالصدق والصراحة).

8- **وأخيرًا، قد يكون من المهم في سـياق مناقشـتنا لتغيرات المنظومة القيمية، الإشـارة إلى واحدة من أهم القيَم التي تُبنى عليها العلاقات الاجتماعية؛ خاصـــةً الزواج، وهي "توافر الثقة"**[13]. إن غالبية عيِّنة الدراســـة 68% يرون **أن الثقة تتراجع**، وترتفع النسبة في الحضر عنها في الريف، ويأتي تراجع الثقة بسبب فقدان الضمير، وانتشار النفاق، والكذب.

> **إن مُحصِّلة هذه الدراسة الميدانية عن القيم الموجهة للسلوك تؤكد لنا ـ قبل عشر سنوات تقريبًا ـ أن "الأخلاق تتغير"، وأن المشكلات الاقتصادية وتفكُّك الأسـرة المصـرية أهم الأسـباب (في نظر عينة الدراسـة)، وتشـير النتـائج إلى افتقـاد الثقـة بين النـاس، وهيمنـة القيم الفرديـة والمصـــالح الشـــخصـــية، وأن هناك حالةً من التراجع عن احترام الأطراف لبعضـــها أو الثقة في بعضـــهم البعض، وهو ما أدى إلى فقدان الروابط الاجتماعية لأهم مُقوِّماتها.. النتائج تشـير إلى النفاق والكذب والخيانة (خاصـةً خيانة الزوج لزوجته وفقًا للنتائج)..**

ولو انتقلنا إلى عام 2023، وتصورنا إجراء هذه الدراسة ميدانيًّا مرةً أخرى، سوف نتوقع مزيدًا من التغير في أخلاقيات المصـريين؛ قيَمهم وسـلوكهم، وسـوف نتبين كثيرًا من الأسـباب التي تدفع إلى ارتفاع معدلات الطلاق في مصـر.. وإذا أضـفنا متغيرًا جديدًا، لم يكُن بهذه القوة، عام 2013 حين تم تطبيق الدراســـة، **ســـوف ندرك الأثر القوي الذي لعبه تطور تكنولوچيا الاتصـــال في حياة المصـــريين.. تغيرات مذهلة في ثقافة المصـــريين وقيمهم، وفي ســـلوكهم، تضافرت معًا في اتجاه تصدُّع الأسرة المصرية.**

وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن مصر وحدها لم تكن مسرحًا لتفكك أو تصدع الأسـرة، وذلك تحت ضـغوط اقتصـادية واجتماعية، وتحت ضـغوط تغيرات قيمية؛ لأن نظرةً مُقارنةً إلى دول عربية متعددة، تبرز لنا أن التغيرات قائمة في كل مكان.. وإذا ركَّزنا على مؤشر ارتفاع معدلات الطلاق؛ وخاصةً لدى الشباب، سوف نجد أن حالة المغرب وتونس مثلًا يشـهدان نفس الظاهرة.. ففي المملكة المغربية، في عام 2020، هناك 100 ألف حالة دعوى طلاق، وبنسبة 30% من حالات الزواج المسجلة في العام نفسه.. وفي عام 2021، فإن حالات الطلاق في المملكة المغربية وصلت إلى 26 ألف و957 حالة (قرابة 40% من الأُسَر)، وهو ما أثار النقاش والجدل حول ضـرورة تغيير "مُدوَّنة الأسـرة المغربية"، والتي كانت نقطة انتقالية مهمة عام 2005.. لدينا مؤشرات أخرى تقول، **إن هناك ارتفاعًا في نسبة "العزوبة النهائية"،** حيث يرتفع عدد الذكور والإناث من دون زواج إلى ما بين 7% و9% من السـكان في **المغرب والجزائر وتونس** (تُسـمَّى عزوبة اختيارية).. واللافت ارتفاع عدد حالات الطلاق منذ عام 2009، (وتدريجيًّا) في تونس، لتصـبح أكثر من 40% من حالات الزواج، قرابة 27% منهم شباب أقل من 35 سنة.

وفي **البحرين** حالات الطلاق في السـنوات الخمس الأخيرة قد تراوحت ما بين 23% من إجمالي حالات الزواج - كل عام - إلى 27%.. إن **قَطَر** منذ مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، ترتفع فيها مؤشـرات الطلاق - خاصـةً بين الشـباب - إلى 40% من إجمالي عدد المتزوجين.. **لبنان** أيضًا رغم غياب الإحصاءات، فإن عالِم الاجتماع المرموق د. مصطفى زايد، يتحدث عن انتشـار ظاهرة الطلاق في كل الطبقات[14]، ويتحدث عن الزواج القَسْـريّ لفتيات صـغيرات، وعن التغيرات القيمية، والاجتماعية والاقتصادية، التي "تدفع الأسرة إلى الهاوية"..

التغيرات إذن في كل مكان، أو بعبارة أخرى المخاطر التي تهدد اسـتقرار الأسـرة قائمة، وتتصاعد بفعل مجموعة العوامل المتضافرة والمتشابكة، وأهمها:

- الضغوط الاقتصادية المتزايدة وارتفاع الأسعار.
- ضغوط تعليم الأبناء في المؤسسات التعليمية.
- إشكاليَّات تواجه الأسرة في المؤسسات الصحية الحكومية.
- تراجُع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية.
- تصاعُد العنف بشكلٍ غير مسبوق.

- هيمنة الفضاء الإلكتروني على العقول والعلاقات الاجتماعية*.
- الشراهة الاستهلاكية وغياب الرَّشَادة (خاصةً لحظات الزواج).
- الفوارق الطبقية المتزايدة، وتراجع تكافؤ الفرص.
- البِطالَة وفرص التنافس المحدودة بين الكفاءات.
- ارتفاع قيمة المال بحيث أصبح هدفًا في حد ذاته.
- المصالح الفردية هي العليا، وتفشِّي الكذب والنفاق، وضعف الثقة.
- المحاكاة والتقليد والتظاهُر والادِّعاء.

نحن إذن أمام دائرة من المخاطر الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، تؤثر على الأســرة وتنشــئة الأبناء، ولا تنعكس فقط على ارتفاع مؤشــرات الطلاق، وإنما تنعكس أيضًا على الأسر ككل وهي داخل مؤسسة الزواج.

ثالثًا: ثقافة مجتمعية تؤثر سلبًا على العلاقات الزوجية

نحن هنا نطرح أبعادًا مؤثرةً في حالة تصــدُّع الأســر المصــرية، ترتبط بالثقافة المجتمعية والأعراف والتقاليد، وهي قد تعكس بيئة ثقافية اجتماعية دون أخرى، وتفســـر لنا فيما بعد تباين معدلات الطلاق بين محافظات الوجه البحري والوجه القبلي، وبين الريف والحضَـــر؛ وكذا ارتفاع معدلات الطلاق في المناطق الشعبية المزدحمة.

1. **إن تدخلات الأهل والأقارب والأصدقاء، في مسار العلاقة بين الزوجين، يضرُّ باستقلالية وخصــوصــية الأســرة المصــرية**. وقد أكَّد ذلك الدراســةُ الميدانيَّة، التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية، عن الطلاق المُبكِّر (٢٠١٨)، كمان أن اللقاءات الشـخصـية التي أجرتها الكاتبة وكذا مجموعات العمل النقاشية أبرزت ذلك.. إن مثل هذه التدخُّلات - حتى من قبل توافُر نيَّة الانفصـــال بين الزوجين - كانت لها **آثار ســـلبية كبيرة على خصــوصــية الحياة الزوجية**، وتتعمَّق هذه الآثار إذا كان الزواج يتم في منزل الأســرة،

* ارتفاع عدد حالات الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أقصى حَدٍّ لها في السنوات الأخيرة، وهناك ٣ حالات من كل ١٠ حالات طلاق، من الشباب أقل من ٣٥ سنة.

حيث تتدخل الحَمَاةُ في كل التفاصـــيل وأحيانًا ما تدفع الزوج لطلاق زوجته، وتمارس الضغط النفسي على الزوجة كي تُنجب الأطفال.

إن تـدخُّلات الأســـرة الممتـدة في حيـاة الزوجين، تؤثر في اتجـاهين؛ أولهمـا الطلاق والانفصـــال **وثانيهما** رفض مطلَب الزوجة بالطلاق، مهما كانت تتعرض له من أذى وعنف من الزوج.. رفض طلاق الزوجة هنا بضغط من أسرتها، يستند على "الإضرار بالمكانة الاجتماعية" للأهل (ظاهرة واضـــحة في محافظات الوجه القبلي). أو قد يكون في فقر الأسـرة الشـديد وعدم قدرتها على إعالة ابنتهم المطلقة (وأولادها)، هو واقع آخر للضغط على ابنتهم للاستمرار في نوعية حياة تعتدي على كرامتها الإنسانية.

إن تدخلات الأسرة بأشكالٍ مختلفة، كما سنأتي إلي نتائج الدراسة الميدانية في الفصل الثالث، أثارت ـ وتثير ـ مشاكل كثيرة في الحياة الأسرية، وتفتقد إلى احترام خصوصية الآخرين؛ ومِن ثَمَّ تكون قرارات أحد الزوجين أو كليهما، غير صـــائبة وغير ناضـــجة، وغير قادرة على اسـتيعاب المشـكلات التي سـتأتي تباعًا بعد الطلاق، أو الأزمات التي سيواجهها الأبناء.

وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن قيمة الخصوصية للأسرة المصرية، والتي انهارت في حالاتٍ كثيرة، قد عمَّق منها التطورات الهائلة المتتابعة في تكنولوچيا الاتصـال[15]، حيث يتوالى النشـر ـ بالصـوت والصـورة ـ لمشـكلات الحياة الزوجية بكل تفصـيلاتها، والخيانات الزوجية، كما أن نشر ڤيديوهات احتفالات الزواج سواء في الطبقات الميسورة وفي الطبقات الفقيرة، واســتعدادات الأفراح، ونقل المفروشـــات (إحدى عادات الطبقات الشـــعبيَّة) في ســـيارات مكشـــوفة للتظاهُر أمام الجيران، وهو مؤشـــر مهم لافتقاد الخصوصية. لم يعُد هناك خصوصية كما اعتدنا في سنوات سابقة، تغيرات ثقافية وقيمية أثَّرت بشكلٍ كبيرٍ في مفهوم الخصوصية واستقلالية الأسرة، وأثرت في قرارات الزواج والطلاق[16].

2. **البُعد الثاني المهم** الذي يرتبط بالبيئة الثقافية والاجتماعية، ويؤثر سلبًا على مسار الحياة الزوجية، وقد يؤدي إلى الطلاق في النهاية، هو ثقافة الازدحام.. هذا التأثير له مؤشـراته العلمية المنضبطة، ومع ذلك لم يخضع للدراسة من جانب الباحثين في العلوم الاجتماعية.

وســـوف نرى فيما بعد بالأرقام والبيانات، ازدياد حالات الطلاق في الأحياء الشـــعبيَّة

المزدحمة بالقاهرة، من ذلك إمبابة، وباب الشِّـــعْريَّة، ودار الســـلام (والتي يُطلق عليها الصين الشعبية)، والمطرية، والمرج، والبساتين، والجمَّاليَّة... وغيرها.

في مثل هذه المناطق الشعبية المزدحمة، تنعدم الخصوصية، وتتداخل كل الأطراف معًا.. إن الازدحام الشـديد مع الخلفية الاجتماعية والاقتصـادية للسـكان (تدنِّي مسـتوى التعليم، الفقر، عمل رَبّ الأسرة باليوميَّة غالبًا، تركُّز الحِرفيِّين، ضيق السكن، المُخدِّرات وغير ذلك)، يدفع إلى **كثافة العنف** والذي قد يصـــل إلى حد القتل، ببســـاطة، **وإدمان المخدرات،** ومشاكل زوجية شديدة الوطأة بسبب تدخُّلات الجيران لمساندة أحد الطرفين.

ثقافة الازدحام هذه، التي ارتبطت بمعدلات مرتفعة من الطلاق، أو التي ارتبطت بتصـدُّع الأسـرة المصـرية رغم اسـتمرار مؤسـسـة الزواج، هي ظاهرة مهمة تسـتدعي البحث الاجتماعي الميداني.

3. **البُعد الثالث** الذي يتعلق بتأثيرات التقاليد والثقافة والذي يُســـهم في تصـــدع الأســـرة المصـــرية، هو **التمييز في التنشـــئة بين الذكور والإناث**. إن الثقافة المجتمعية التي درج عليها الغالبية من الآباء والأمهات في الأســرة المصــرية، تُميِّز بين تربية الإناث وتربية الذكور. إن القيم والتقاليد التي تتوجه إلى الذكور، تعطيهم الأولوية وتوفر لهم الحقوق كافةً في اختيار الأصـــدقاء والخروج من المنزل والعودة متأخرًا، وفي كثيرٍ من الأســـر (خاصـــةً في الطبقة الفقيرة، والدنيا من الطبقة المتوســـطة) هناك تمييز حتى في الغذاء، وهو ما أوضـــحته الدراســـات والبحوث الميدانية المتتالية.. وهذه الأســـر تعطي الحقوق للإخوة الذكور في "الهيمنة" على أخواتهم الإناث، والأمر والنهي، بل واســـتخدام العنف في كثيرٍ من الأحيان.. أما الفتيات فإن عليهن الانصـــياع إلى الأخوه الذكور، وقبول مبدأ أنهم الأفضل، ويجب طاعتهم، والموافقة على تدخُّلاتهم في الحياة الشخصية.

إذن يتم تكريس هذا التمييز بين الذكور والإناث، منذ الصِّـــغَر، ويغرس في الإناث "حقوق وهميـة" للـذكور، تجعلهنَّ فيمـا بعـد - بعـد الزواج - يقبلنَ عنف الأزواج، والطاعة التامة لهم، دون حوار أو مناقشـــة.. ومِن ثَمَّ يصـــبح هذا البُعد الثالث في الثقافة المجتمعية، أحد العوامل المهمة لتصدُّع الأسرة المصرية.

خلاصة:

في نهاية هذا الفصل الذي ناقش المخاطر التي تهدد الأسرة المصرية، كان مصدر بعضها العولمة (تأثير التطور في تكنولوچيا الاتصال على وجه الخصوص)، ومصدر بعضها الآخر كان التغيُّر المتسارع في السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مصر؛ خاصةً في العقدين الأخيرين.. هذا السياق الذي شهد تحوُّلاتٍ سياسيةً واقتصاديةً مهمة منذ ثورة 2011 و2013، وجهود الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على الأمن القومي المصري، وصولًا إلى اللحظة الحالية "الحَرِجَة"، فقد كان اجتياح كوڤيد - ١٩ في كل دول العالم، ثم الحرب الروسية - الأوكرانيَّة، وانعكاسات هذه الأوضاع العالمية على المجتمع المصري لحظات جهود الدولة لتوفير حياة كريمة وتطوير البنية الرئيسة.. وحدثت موجة الغلاء الكبرى أكتوبر 2022؛ لتعمق من الآثار السلبية للموجة الأولى (عام 2017)، وتشتعل الأسعار.

إذن، متغيرات عالمية تحالفت مع متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية داخل مصر، تشكِّل مخاطر كبرى تهدد الأسرة المصرية.. خاصةً ما تعلق بقدرات تحمُّل عبء ارتفاع الأسعار وموجاته المتتالية، وفي سياقٍ تشتد فيه أزمات التعليم، وأزمات الخدمات الصحية، والسكن وغير ذلك.

من الطبيعي إذن أن نصل إلى عدة خلاصات:

- **أولاها**: تراجُع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية.
- **ثانيها**: تأثيرات سلبية لتطوُّر تكنولوچيا الاتصال على الأسرة.
- **ثالثها**: إن الطلاق وحده لا يعني أنه هو العامل الرئيس لتصدع الأسرة، بل داخل مؤسسة الزواج هناك عدم استقرار.
- **رابعها**: تغيرات قيمية عميقة تؤثر سلبًا على استقرار الأسرة.
- **خامسها**: معاناة واضحة لجيل الشباب (أقل من 35 سنة) لتكوين الأسرة، ومعاناة أخرى مع ظاهرة الطلاق المبكر (40٪ من إشهارات الطلاق تتم في السنوات الأولى من الزواج، وقبل بلوغ ٣٥ سنة).
- **سادسها**: استمرارية إشكاليَّات تثيرها الأعراف والتقاليد (مثل تمييز الذكور عن الإناث، وقبول عنف الرجل)، صنعت فوارق فيما بين المحافظات في معدلات الزواج ومعدلات الطلاق وفي قبول الانفصال بالخُلْع (كما سنرى..).

وفي ضــوء ذلك التحليل ننتقل إلى الفصــل الثاني الذي يناقش نتائج الإحصــاءات والبيانات الرسمية إزاء ظاهرة الطلاق في مصـر، مُتسلِّحين بما ناقشـناه في الصـفحات السـابقة عن تأثير المتغيرات الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية التي شــهدها المجتمع المصــري من جانبٍ آخر، وطبيعة التنشئة في البيئة الثقافية والاجتماعية.

الفصل الثاني
ظاهرة الطلاق في الإحصاءات الرسمية
وعلاقتها بالسياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي

أولًا: معدلات الطلاق في مصر 2019 - 2000

ثانيًا: تفاوت تأثير البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصـــادية على مُعدَّلات الطلاق بين المحافظات

ثالثًا: العلاقة بين مستويات الأعمار والطلاق

رابعًا: العلاقة بين مستويات التعليم والمهنة، وبين الطلاق

خامسًا: تلمُّس تأثير ثقافة الازدحام على الطلاق

سادسًا: وزن حالات الطلاق بالخُلْع في سياق الطلاق

سابعًا: ظاهرة الطلاق المُبكِّر في السنوات الأولى من الزواج

إن الفصل الأول قد اهتمَّ بمظاهر وأسباب تصدُّع جدران الأسرة المصرية، وأكَّد أن التصدع لا يعود فقط إلى ارتفاع معدلات الطلاق في مصر، ولكنه يمتد أيضًا إلى أُسَر كثيرة تستمر فيها مؤسسة الزواج قائمة، على الرغم من التوترات والصراعات التي تشهدها، وانعكاس ذلك على الأبناء.. **لقد تحدثنا من قبل عن ارتباط حالة التصدع هذه بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتراكُمات تاريخية، تمتدُّ إلى عدة عقود، وصلت بنا إلى بَلْورَة صورة "قاتمة" جديدة للأسرة المصرية**، حلَّت فيها الصراعات والتوترات والمصادمات بين الزوجين محلَّ الهدوء والسَّكِينة والترابط والمعيشة الآمنة.. تحدثنا عن المتغيرات الاقتصادية الضاغطة وارتفاع الأسعار غير المسبوق، والمتغيرات الاجتماعية والقيمية، التي أثرت سلبًا على الأسرة وأدت إلى تصاعد العنف بشكلٍ غير مسبوق، مع تراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، واتساع مساحة هيمنة وسائل التواصُل الاجتماعي على الأبناء (والآباء في كثيرٍ من الأحيان)، ومن منظور تأثيراتها السلبية.

نحن هنا في الفصل الثاني نهتمُّ بتطور معدلات الزواج والطلاق، ونقوم بمقارنة هذه المعدلات في السنوات العشر الأخيرة. نهتم أيضًا بتأثير طبيعة السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي – والمتغير - على الظاهرة، من منظور المقارنة بين المحافظات وبين الريف والحضَر، وبين المناطق الشعبيَّة والأخرى المُتميّزة.. كما نسعى إلى تحديد الأعمار والمستوى التعليمي، وطبيعة المهنة، في علاقتها بمعدلات الطلاق.

إننا نجتهد في هذا الفصل لاستنطاق البيانات الرسمية، لتجيب على عدة أسئلة، أبرزها ما يلي:

- هل تزداد معدلات الطلاق في مصر كل عام. ماذا يقول أحدثُها؟
- ما التبايُنات بين معدلات الطلاق والزواج في مختلف المحافظات؟
- هل هناك تأثير مختلف من البيئة الثقافية والاجتماعية في الوجه القبلي والوجه البحري مثلًا، أو بين الريف والحضر؟
- كيف تبدو العلاقة بين التعليم ومعدلات الطلاق، وما بين مُتغيّر العمر والطلاق؟ وماذا عن العلاقة بطبيعة المهنة؟
- هل يمكن تلمُّس تأثير "ثقافة الازدحام" على الظاهرة؟
- هل صحيح أن طلاق الخُلْع - كما يرى البعض - قد رفع معدلات الطلاق؟

أولًا: معدلات الطلاق في مصر 2010-2020

إن النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق (عن عام 2019 وصدرت عام 2020)، تستهدف كما تشير في المقدمة إلى تبيان **"صورة حقيقية لحالات الزواج وإشهادات الطلاق الرسمية** على اختلاف أنواعها؛ لمساعدة صانعي السياسات ومُتَّخذي القرار في التخطيط العمراني ورصد الموارد لاستيعاب حالات الزواج الجديد من ناحية، ومواجهة الطلاق لتلافي آثاره السلبية على الأسرة، وإعاقته لعملية التنمية الشاملة في المجتمع"[17] من ناحيةٍ أخرى.

إذن مثل هذا التقرير المهم، يستمدُّ بياناته من الواقع، من محاكم شئون الأسرة وعددها 221، ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق في حالات اختلاف الديانة أو المِلَّة؛ وكذلك من مصلحة الأحوال المدنية "للتدقيق وضمان الشمول"، وذلك وفقًا لما ذكره التقرير.

إن ما سبق يعني عدة أمور؛ أولها استبعاد حالات الطلاق الشفهيّ - وهي آلاف - وغير مُوثَّقة، **ثانيها** استبعاد حالات الزواج والطلاق العُرْفيّ، إلا في حالة **"التصادُق"** وتعني تسجيل زواج عرفي تم بين زوجين بتاريخ حدوثه "مهما طالت مُدَّته لتكتسب الزوجة حقوقها الشرعية"، **ثالثها** استبعاد حالات الطلاق التي لا تزال تشهدها المحاكم المصرية، طالما لم يصدُر الإشهاد الرسمي بها (أي حكم الطلاق)، وهي آلاف داخل المحاكم وتستغرق ما بين 3 - 5 سنوات للحكم*†.

إذن نحن نتحدث عن "الإشهادات الرسمية".. **لقد بلغ عدد عقود الزواج عام 2019، وفقًا للإحصاءات الرسمية 927.844 حالة بزيادة عن عقود الزواج عام 2018** والتي كانت 887.315 عقدًا، ونسبة الزيادة هنا في عام 2019 هي 4.6%، ولكن في عام 2020 كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجُع عقود الزواج إلى 876.015 مُسجِّلًا انخفاضًا عن العام الذي سبقه بنسبة 5.6%**.. هذا، بينما زادت عقود الزواج عام 2021 إلى 880,041 (وهي أيضًا أقل من عام 2019).

---

* إجمالي عدد المأذونيات - أي المأذون- هو 4634 مأذون، أكبر عدد منهم يتركز في محافظة الشرقية (478 مأذونًا)، والأقل في شمال سيناء وجنوب سيناء ومرسى مطروح (9 ، 8 ، 10 على التوالي)، وأكبر عدد لمحاكم الأسرة في القاهرة (34) والأقل في المحافظات السابقة نفسها.

** قد تكون الجائحة كوفيد 19 هي المسئولة عن انخفاض عقود الزواج عام 2020.

واللافت هنا في سياق الإحصاءات الرسمية، هو ازدياد معدلات الطلاق عام 2021 بنسبة قدرها 14.7%، وهو ما فجَّر اهتمام الرأي العام، وكل الوسائل الإعلامية بما فيها الفضاء الإلكتروني.. **ففي عام 2021 - وفقًا للبيان الرسمي الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في أغسطس 2022 - بلغ عدد حالات الطلاق (عام 2021) 254.777 حالة، وذلك مقابل 222.036 حالة طلاق عام 2020**، وأعلن البيان المذكور أن أعلى معدل طلاق كان في محافظة القاهرة (5.4 في الألف) بينما كان أقل معدل للطلاق في عام 2021، هو في أسيوط (1.1 في الألف).. وسوف نرصد فيما بعد تأثير الأعراف والتقاليد على معدلات الزواج، والطلاق في محافظات الوجه القبلي عامة، حيث يكون الزواج المُبكِّر للفتيات من ناحية، واعتبار الطلاق أمرًا "معيب" ومرفوضًا من ناحيةٍ أخرى.

إن أحدث تقرير منشور للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (عام 2020) تضمَّن تفاصيل معدلات الزواج ومعدلات الطلاق، في مصر، على مدى 19 عامًا من عام 2000 إلى عام 2019[18].

ولنا هنا ملاحظات مُهمَّة عن تطور معدل الزواج ومعدل الطلاق، أشار إليها الجدول المذكور في التقرير أعلاه:

1- لقد شهد عام 2000، نسبة 9.3% من الألف عقود زواج، (الرقم المطلق هو (592.381 عقد زواج)، بينما في عام 2019 - وبعد قرابة عقدين - أصبح الرقم المطلق لعقود الزواج، هو 927.844، وبنفس النسبة تقريبًا السابقة (9.4 في الألف) وذلك بسبب الازدياد السكاني.. **إن عقود الزواج التي كانت في عام 2016 يصل معدلها لكل 1000 قرابة 10.1 (من الألف)** انخفضت عام 2017 ثم عام 2018 إلى 9.1 من الألف، وكان ذلك في أعقاب قرارات الإصلاح الاقتصادي وارتفاع الأسعار كافة (2016 - 2017)، هذا وقد تراجع عدد عقود الزواج عام 2020 ليصل إلى 876015، وبنسبة انخفاض 5.6% وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للمحاسبات (أغسطس 2022)، وقد تكون الجائحة في الحالة الأخيرة أحد العوامل المسئولة عن ذلك.

2- **بالنسبة إلى عدد إشهادات الطلاق، ومعدلاته في الفترة من عام 2000 إلى 2019،** وفقًا للجدول السابق لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء، فإن معدل الطلاق عام 2000 كان 1.1 في الألف (68.991 حالة طلاق)، ثم أصبح معدل الطلاق عام

2019 هو 2.3 في الألف، والعدد المطلق لحالات الطلاق 225.929 حالة في ذلك العام.. **إذن كان ذلك ازديادًا غير مسبوق في معدلات الطلاق.**

3- ومرةً **أخرى يعلن الجهاز المركزي للمحاسبات في أغسطس 2022 ازدياد نسبة الطلاق في مصر بنسبة 14.7%**، حيث بلغ عدد إشهادات الطلاق (عام 2021) 254.777 ألف.

4- يمكن أن نرصد نقلة نوعية في عدد إشهادات الطلاق ومعدلاتها، خلال السنوات من 2011 - 2015، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1): يوضح عدد معدلات إشهادات الطلاق من 2011 – 2015

العام	عدد إشهادات الطلاق	المعدل لكل 1000 من السكان
2011	151.933	1.8
2012	155.261	1.8
2013	162.583	1.9
2014	180.344	2.
2015	199.867	2.2

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

إن هذه السنوات المذكورة (2011-2015) هي الفترة التي شهدت ثورة يناير 2011، وحكم جماعة الإخوان المسلمين لمدة عام، ثم ثورة 2013 ثم جهود النظام الجديد لإرساء حالة من الاستقرار والحَدّ من الفوضى والتعامل مع التحديات الاقتصادية.. هذا بينما كانت السنوات من 2016 - 2021 هي مرحلة تصاعُد الضغوط الاقتصادية على الأسرة المصرية، والغلاء الشديد في كل الأسعار (بعد قرارات 2016 الاقتصادية)، وتصاعد قيمة الخدمات التعليمية والصحية، وجائحة كورونا.. وهي وغيرها قد أثَّرت سلبًا على الأسرة المصرية؛ وخاصةً ما تعلق بتصاعد تكنولوچيا الاتصال، وهيمنة أدواته على القاعدة العريضة في المجتمع، وتأثيراتها السلبية على المنظومة القيمية.

- **في الســـنوات الأخيرة من العقد الثاني، في الألفية الثالثة، كان اســـتمرار التصـــاعد التدريجي المستمر لحالات الطلاق في مصر** - سواء العدد المطلق، أو معدلات الطلاق لكل ألف من السكان[19]، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (2): يوضح عدد ومعدلات الطلاق 2016 - 2021

العام	عدد حالات الطلاق	المعدل لكل 1000 من السكان
2016	192.079	2.1
2017	198.269	2.1
2018	211.554	2.2
2019	225.929	2.3
2020	222.036	
2021	254.777	

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

في هذه السنوات من 2016 إلى 2021، كان التصاعُد التدريجي في حالات الطلاق، ليكون عام 2021 هو العام الذي ارتفع فيه الطلاق بشـــكلٍ كبير، ليشـــكل صـــدمة للرأي العام.. هذه الأعوام نفسها 2016 - 2021 (وحتى اللحظة الحالية شتاء 2023) هي التي شهدت متغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، أفصح عنها السياق الاجتماعي الشامل في مصر (ارتفاعات أسعار كبيرة، غلاء أسعار كل السلع والخدمات الصحية والتعليمية والانتقالات، إشكاليَّات كبيرة في المؤسسات التعليمية بما فيها الدروس الخصوصية و"السَّناتِر"، ارتفاع أسعار المساكن - الإيجار والتمليك - تأثيرات جائحة كوفـــــيد -19.. وغير ذلك) **ومِن ثَمَّ كانت الضـــغوط على الأســـر المصرية، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات، وما صاحَب ذلك من توترات، قادت إلى حالات طلاق أكثر من ربع مليون أسرة عام 2021.**

وقد يكون من المهم في هذا الســياق، الإشــارة إلى أمرين كشــفت عنهما البيانات المقارنة لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أولهما وجود نسبة زيادة في إشهادات الطلاق في عام 2019، عن العام الذي سبقه (2018) بنسبة 6.8%.

ثانيهما أن إشـهادات الطلاق في الحضَـر عام 2019، مثَّلت 53.8% من جملة إشـهادات الطلاق، وكانت النسبة في الريف 46.2%.. ولكن الأهم هو أن **هناك نسبة زيادة في إشهادات الطلاق بالريف (مقارنةً بعام 2018)، قدَّرها تقرير الجهاز الرسـمي بأنها زيادة بنسـبة 16.2%.. وهو أمر مُهمّ يحتاج إلى دراسـات اجتماعيَّة مَسْـحيَّة شـاملة عن ظاهرة الطلاق بالريف**.

هذا مع العلم أن معدل الزواج بالريف قد انخفض من 10.8 في الألف عام 2015 إلى 9.6 في الألف عام 2019، وهذا بُعد مهم للغاية يحتاج إلى تفسـير، وهل حدث ذلك تحت ضـغط المتغيرات الاقتصادية؟ أو تحت ضغط تقاليد وعادات تُغالِي في مَهْر العروسة والشَّبْكة والجهاز؟ أم الاثنان معًا؟..

إذن، النقطـة الأولى تؤكِّـد أهميـة تتبُّع تطوُّر حـالات الزواج والطلاق؛ خاصـةً في العقد الثاني من الألفية (2010-2020) حين تصـاعدت معدلات الطلاق تدريجيًّا، ثم تصـاعد أضـخم بدءًا من 2015 ليصـل إلى أقصـى عدد مطلق في عـام 2021.. وهو مـا يسـتلزم تفهُّم المتغيرات الاقتصـاديـة والاجتماعية والثقافية، التي كشـف عنها السياق الاجتماعي الشـامل؛ خاصـةً موجة الغلاء الأولى (عام 2016) وموجات الغلاء الكبرى (عام 2022 بعد الحرب الروسية الأوكرانية وسنوات الوباء).

ثانيًا: تأثير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على عدد حالات الطلاق ومعدلاتها:

نحن هنا نسـتهدف أمرين؛ **أولهما** التفاوت في عدد حالات الطلاق بين المحافظات، وثانيهما التفاوت بين الحضَـر والريف.. **أهمية هذه الأبعاد أنها ترتبط بالسـياق الاجتماعي الشـامل من جهة، وترتبط بالمتغيرات الثقافية والقيمية التي تتسم بها البيئة الاجتماعية من جهةٍ أخرى.**

وهنا تبدو انعكاسـات التفاوتات التنموية بين المحافظات[20]**، بما فيها التعليم والصـحة والخدمات واختلافات المِهَن، والوعي بين السـكان، واختلاف الأعراف والتقاليد والثقافة المجتمعية، لتشكل أبعاد ظاهرة الطلاق.**

1- **إن القاهرة العاصمة، سجلت أعلى نسبة طلاق في مصر، عام 2019** (4.9 في الألف)، وفقًا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء، تليها بورسـعيد 3.6 (معدل الطلاق في الألف) ثم محافظة الجيزة 3.5 في الألف، وهي تضـم حَضَـرًا وريفًا.. **ويلفت**

نظرنا بخصوص محافظة الجيزة نسب وأرقام تخالف التوقعات، إذ إنَّ معدلات الطلاق في الريف هي 4.1 في الألف، بينما هي أقل من ذلك في الحضر (3.2).. وتأتي محافظة السويس الرابعة في معدلات الطلاق (3.2 في الألف)، وهي محافظات تتطلَّب دراسات مُتعمِّقة.

2- **يلفت أنتباهنا أيضًا أن الإسكندرية تشهد معدلاتٍ أقل في الطلاق (سواء الحضر أو الريف) عن المحافظات السابقة** (القاهرة وبورسعيد والسويس والجيزة)، ذلك أن المعدل العام 2.1 في الألف فقط، وينخفض في الريف إلى 1.7 في الألف، ويرتفع قليلًا في الحضر (2.1).. إن حالة الإسكندرية إذن تتفق مع توقُّعاتنا من منظور معدل الطلاق على وجه العموم، وانخفاض المعدل في الريف.. **كذلك فإن أعلى معدل في محافظة القاهرة، يبدو أيضًا طبيعيًّا من منظور العمران والسكان والازدحام والتفاوتات بينهم في التعليم والمهنة والدخل.**

3- **ماذا عن محافظات الوجه القبلي - حضر وريف - ومقارنتها بمحافظات الوجه البحري؟**

- **إن محافظات الوجه القبلي شهدت تفاوتاتٍ في معدلات الطلاق، عام 2019،** وفقًا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إن محافظة المنيا ومحافظة أسيوط هما الأقل في معدلات الطلاق (1.0 في الألف فقط)، بينما معدلات الطلاق في حضَر محافظة المنيا 1.2 في الألف (مقابل 1.0 في الريف)، وفي محافظة أسيوط فإن معدل الطلاق في الحضر 1.1 (مقابل 0.9 فقط في الريف).. **وتقترب كُلٌّ من محافظة سوهاج وقنا من المعدلات السابقة** أي (في أسيوط والمنيا)، ومعدل الطلاق في قنا 1.9 يرتفع في الحضر (2.0) عنه في الريف (1.9)، وفي سوهاج معدل الطلاق للمحافظة ككل 1.2 فقط.
- ولكن يمكن أن **نتوقف أمام محافظة أسوان، حيث ترتفع نسبيًّا معدلات** الطلاق (٢،١) وهي محافظة سياحية مفتوحة، ويمثل قطاع السياحة والخدمات المرتبطة به الأساس؛ ومِن ثَمَّ تنخفض حدَّة تأثير الأعراف والتقاليد على ظاهرة الطلاق.. **ومِن ثَمَّ تشكل أكبر معدل طلاق في محافظات الوجه القبلي.**

4- **يجذب اهتمامنا معدلات الطلاق في محافظات البحر الأحمر (2.3)، والوادي الجديد (2.0)، ومطروح (2.2)، وشمال سيناء (2.3) وجنوب سيناء (3.4) والأخيرة هي الأعلى..** هذا على الرغم من أن هذه المحافظات (خاصةً مطروح وشمال سيناء)، لها

أعراف وتقاليد وعادات قد تدفع بنا إلى توقُّع انخفاض معدلات الطلاق، وهذا غير قائم ويحتاج إلى مزيدٍ من الدراسة والبحث.

5- ماذا عن محافظات الوجه البحري إذا قورنت بمعدلات الطلاق في الوجه القبلي، ومحافظات الحدود؟

تأتي محافظة الدقهلية لتحتلَّ المرتبة الأولى في معدلات الطلاق لكل ألفٍ من السكان (2.7)، تليها دمياط (2.5) والبحيرة (2.1).. **واللافت ارتفاع معدلات الطلاق نسبيًّا - في بعض محافظات الوجه البحري - في الريف عنه في الحضَر، أبرزها حالة كفر الشيخ** (2.0 في الألف في الريف مقابل 1.7 في الحضر)، يلفت نظرنا أيضًا أن **محافظة المنوفية تشهد أقل معدلات طلاق عام 2019 (1.4 في الألف) على مستوى محافظات الوجه البحري**.

وقد يفسر ذلك عوامل ترتبط بتشكُّل وعي تاريخي ثقافي في المحافظة (تأسيس أولى المدارس الثانوية في القرن التاسع عشر)، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية للسكان ومعدلات تعليم مرتفعة؛ ومِن ثَمَّ لها خصوصية من هذه الزاوية.

6- **قد يكون من المهم التوقف أمام معدلات الطلاق في العاصمة (4.9)** واعتبرناها الأعلى في المحافظات، ولكن إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المُعلنَة في أغسطس 2022، تقول **إن معدل الطلاق ارتفع عام 2021 ليصبح 5.4 في الألف**، وتؤكد أن القاهرة تشهد أعلى معدلات الطلاق في مصر.

ولكن إذا **عدنا لسنوات سابقة للمقارنة**، سوف نجد معدلات الطلاق في محافظة القاهرة، كانت دائمًا مرتفعة.

والجدول التالي يسجل هذه السنوات لمعدلات طلاق مرتفعة في القاهرة، ولم نتوقف أمامها كثيرًا فيما قبل:

جدول رقم (3): يوضح تطوُّر معدلات الطلاق في القاهرة فقط

العام	المعدل لكل 1000 من السكان
2009	3.6
2011	3.6
2015	4.6
2016	3.8

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

إذن معدلات الطلاق في محافظة القاهرة، كانت دائمًا الأكثر ارتفاعًا بين المحافظات، لكنها في عام 2015 سجلت معدلات عالية (وهي 4.6 في الألف)، ثم في عام 2019 سجلت 4.9، وفي الحالتين كانت تقترب من 5.0 في الألف.. **التصاعُد إذن كان تدريجيًّا ولكن لم يتوقف الرأي العام أمامه، ولم تهتم الجماعة الأكاديمية بالبحث في الموضوع وتطوراته.**

الخلاصة إذن بهذا الخصوص، إن محافظة القاهرة وإن كانت الأعلى في معدلات الطلاق، عبر السنوات، فإننا في حاجة إلى رؤية مقارنة عبر عدة سنوات، وفي حاجة إلى فهم وتفسير النقلة النوعية في ارتفاع معدلات الطلاق في مصر عام 2021.. كذلك نحن في حاجة لتتبُّع هذه المعدلات في مختلف المحافظات.. وعلى سبيل المثال، فإن معدلات الطلاق اتجهت إلى الأنخفاض في محافظة الإسكندرية، وتدريجيًّا (3.6 عام 2016) بينما هي 2.1 عام 2019.. وهكذا **فإن المقارنة مفيدة عبر السنوات، وبين المحافظات.**

ثالثًا: العلاقة بين الفئات العمرية والطلاق:

1- **إن متوسط سِنّ الزوج وسِنّ الزوجة في الزواج الأول، هو على التوالي - وفقًا للبيانات - 30.6 و 24.9، وذلك على مستوى الجمهورية**، لكن المتوسط ينخفض في بعض المحافظات - خاصةً الوجه القبلي - حيث تسود تقاليد وأعراف مُؤيِّدة للزواج المُبكِّر للفتيات، **ففي الفيوم** على سبيل المثال متوسط سن الزوجة 23.1، والزوج 29.3.. **وقد كان أعلى متوسطات عمر الزواج في محافظة أسوان (32.4 للزوج، و25.5 للزوجة)**، وهو ما يتفق مع النتيجة السابقة التي تتعلق بارتفاع معدلات الطلاق في أسوان على خلاف باقي محافظات الوجه القبلي، وذلك لخصوصية هذه المحافظة السياحية.

2- **إن البيانات الرسمية في التقرير نفسه (صدر عام 2020)، تقول لنا إن أكبر عدد لإشهادات الطلاق، يقع في المرحلة العمرية ما بين 25 و 35 عام للمطلقة والمطلق..**
إلا أن عدد إشهادات الطلاق الرسمية تتجه للانخفاض تدريجيًّا كلما ارتفعت فئات العمر، وأكثرها انخفاضًا في الفئة العمرية 60 - 65 سنة، أما عن معدلات الطلاق في المرحلة العمرية المبكرة من 18 - 25 سنة، فإن عدد إشهادات الطلاق هي 21 ألف حالة، وسوف نعود إلى ذلك بشيءٍ من التفصيل فيما بعد؛ لارتباط ظاهرة الطلاق بالشباب، واتجاهها إلى الارتفاع في السنوات الخمس الأولى من الزواج.

3- **من أهم البيانات التي حصلت عليها الكاتبة، من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جدول يتضمن نسبة حالات الطلاق لحالات الزواج، وفقًا لمدة الحياة الزوجية، وكان أبرزها ما يلي:**

- **في عام 2021، عدد حالات الطلاق بعد أقل من عام** من الزواج كان 27.453 ألف حالة بنسبة 2.4% (لعدد عقود الزواج التي كانت في هذا العام 880.042).
- من عام إلى عامين، مدة حياة زوجية، كان عدد حالات الطلاق 28.054 حالة - عام 2020 - فكانت نسبة حالات الطلاق في هذه الفئة إلى حالات الزواج هي 3.2%.

ويهمُّنا في هذه البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الإشارة إلى أمرين:

أولهما أن حالات الطلاق بعد أقل من خمس سنوات زواج، شكَّلت نسبة 14% من إجمالي حالات الزواج في الفترة من 2017 - 2021.

ثانيهما إن عام 2017، الذي شهد انعكاسات قرارات الإصلاح وارتفاع الأسعار كافة (في 2016)، كان مجمل حالات الطلاق، وبعد أقل من خمس سنوات زواج، هو 29.308 بينما كان عدد عقود الزواج في ذلك العام (2017) 912.606، النسبة المئوية لحالات الطلاق 3.2% من عقود الزواج (إذن حدث ارتفاع عام 2017).

نحن إذن نلفت الانتباه لظاهرة طلاق الشباب، وفي السنوات الأولى من الزواج، ونؤكد أهميةَ وجود دراسة ميدانية واسعة النطاق للبحث عن الأسباب، بدءًا من معايير الاختيار وتأثير القيم وتأثير التنشئة الاجتماعية، وصولًا إلى وزن المتغيرات الاقتصادية.

رابعًا: العلاقة بين مستويات التعليم والمهنة، وظاهرة الطلاق:

في تناولنا هذا البُعد، نحن نلمس بشكلٍ مباشرٍ السياق الاجتماعي والاقتصادي وتأثيره على ظاهرة الطلاق؛ لأننا **نناقش بُعدين أساسيين، وهما التعليم، والمهنة؛ وبالتالي نتلمَّس مستويات الدخل** بين مختلف الفئات من ناحية، **والوعي** المتوافر للأسر المصرية من ناحيةٍ أخرى الذي وفره التعلم.

1- **إذا تأملنا الجدول الخاص بإشهادات الطلاق في حالة المطلقين الذكور**، سوف نلمس ثلاث فئات ترتفع في الفئة الأولى منها نسبة الطلاق، وهي في:
   - **يقرأ ويكتب بنسبة 23.4%** (من الإجمالي للمطلقين عام 2019).
   - أُميّ بنسبة 7.5% (من الإجمالي للمطلقين عام 2019).
   - شهادة أقل من المتوسط بنسبة 3.5% (من الإجمالي للمطلقين عام 2019).
   - **هذا بينما في فئة واحدة، وهي أصحاب الشهادات المتوسطة، ترتفع فيها النسبة إلى 35.7% (أي أعلى من نسبة الفئات الثلاث السابقة مجتمعة).**
2- وفي المقابل، **فإن نسبة الذكور المطلقين من أصحاب الشهادات الجامعية العليا هي 20%، وفي الدرجات الجامعية الأعلى (الماچستير والدكتوراه) تنخفض النسبة كثيرًا إلى 0.2% فقط.**
3- **إن الطلاق في الفئات الثلاث الأولى (أُميّ، يقرأ ويكتب، وشهادة أقل من المتوسطة) يتركَّز في الأعمار ما بين 25 عامًا و 40 عامًا، والنسبة منخفضة في حالات الزواج المبكر (ما بين 18 عامًا و 20 عامًا) في الفئات نفسها.**

بينما في حالة الشهادات المتوسطة، فإن إشهادات الطلاق تزداد بشكلٍ لافت للانتباه؛ خاصةً في مرحلة العمر من 25-30 عامًا (هي 13.86)، وفي مرحلة العمر من 30 سنة إلى 35 سنة (18.426)، **هذا مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع نسبة الطلاق لأصحاب الشهادات المتوسطة ككل إلى 35.7% من إجمالي إشهادات الطلاق**. وكما ذكرنا هذه الفئة المتسعة نسبيًّا (من منظور التعليم والدخل)، تقع في أدنى الطبقة المتوسطة، حصلت على قدرٍ من التعليم، وكافحت لكي تتزوج وتستقلَّ لكنها لم تُوفَّق في الحفاظ على مؤسسة الزواج. وقد يفسر ذلك محدودية الدخل وضغوط الغلاء الشديد، وعوامل أخرى مثل استنزافهم ماديًّا في إعداد الجهاز قبل الزواج، وبنظام التقسيط، وغير ذلك... **إن الغالبية العظمى منهم - وفقًا وفقًا لجدول مهنة المطلق - يعملون في أعمال إدارية**، أو فنيين ومساعدي فنيين أو في الخدمات والمَحالِّ والأسواق في المتاجر،

أو يعملون في التدريس.. هم فئة تطلُّعاتها كبيرة للحراك إلى أعلى، بينما قدراتهم محدودة للغاية في الواقع، وهو ما يجعلها فئة هشة.

4- **أما الذكور المطلقون من أصحاب التعليم الجامعي وما فوقه، فإن نسبتهم تنخفض نسبيًّا (عن أصحاب الشهادات المتوسطة)، ويمثلون قرابة 20%**، وهم يعملون في الإدارات التنفيذية العليا، وفي الطب والهندسة وتكنولوچيا المعلومات، وفي الصحافة والإعلام والصناعة، والماليات، والقانون، والتشريع وهيئات التدريس بالجامعات، ومدرسي تعليم ثانوي وإعدادي.. **نسبة المطلقين الذكور في المِهَن العلمية المتخصصة 9%، تنخفض في مؤسسات التعليم العالي إلى 0.2%** والنسبة المذكورة نفسها قائمة في مُحلِّلي ومُطوّري البرمجيات، لكنها مرتفعة نسبيًّا في قسم المهن من المديرين (4.0%).

5- **إن إشهادات الطلاق الموثقة رسميًّا في الكتاب الإحصائي الرسمي الذي صدر عام 2020، تذهب إلى أن النساء المطلقات الحاصلات على شهادة جامعية عليا (أو معاهد عليا) هي 15.5%**، وفي أعلى (دبلومات عليا، ماچستير، دكتوراه) تنخفض إلى 0.1% وبالطبع فإن باقي الفئات من منظور التعليم، تتوافق في غالبيتها العظمى، مع حالة طلاق الذكور.. الطلاق لدى النساء الأُمِّيات11%، تقرأ وتكتب 4.4%، أقل من المتوسط 4.4%.. **ثم ترتفع النسبة بقوة في النساء المطلقات الحاصلات على شهادة تعليم متوسط لتصل إلى قرابة 35%**.

ونلحظ أن إشهادات الطلاق في حالة النساء ذوات المِهَن العليا المتخصصة هي 5.5%، وتنخفض في حالة الطبيبات/ الأطباء إلى 0.4، وإلى 0.1% في حالة المهندسين والمُخطِّطين والمُصمِّمين.. هذا، وبيانات التقرير الرسمي المذكور، تشير **أن أعلى نسبة طلاق بين أصحاب الشهادات الجامعية، هي في الفئات العمرية من 30 إلى 40 سنة، ثم تتجه إلى الانخفاض في الفئات العمرية الأكبر** [21].

أهم ما نخلص له في هذا السياق هو ارتفاع نسبة إشهادات الطلاق لدى أصحاب التعليم المتوسط (هي 35.7%) وهو أمر مهم للغاية يقتضي مزيدًا من البحث الميداني؛ خاصةً وأن الطلاق لدى ذوات الشهادات الجامعية (من النساء) هو 15.5%.. وسوف نحاول تفهُّم ذلك في الفصل الثالث من خلال المناقشات الجماعية البؤرية، والمقابلات الشخصية.

يُضاف إلى ذلك **أن المرحلة العمرية من 25 - 30 سنة تتركَّز فيها أغلب حالات الطلاق في حالة التعليم المتوسط، بينما في حالة التعليم الجامعي فإن المرحلة العمرية من 30 إلى 40 سنة، هي التي تشهد أكثر حالات الطلاق**. وقد يكون تفسير ذلك أن مُطلَّقات التعليم المتوسط

يتزوجن في عمر مُبكِّر عن مطلقات التعليم الجامعي، أو أن الطلاق يحدث مع نضج أكبر وتعقُّل لدى الفئة الأخيرة، أو أن أصحاب التعليم المتوسط (الذكور والإناث) تتعاظم لديهم الضغوط الاقتصادية أكثر؛ وخاصةً أن معظم مشترياتهم لإعداد المنزل تتم بالتقسيط (أي الزواج يتم لكن مع استمرار سداد نفقة مشترياتهم).. كذلك وعلى الرغم من انخفاض نسبة الطلاق إلى 15.5% لدى خرّيجات الجامعات والمعاهد العليا، مقارنةً بالتعليم المتوسط (35%)، فإنها أيضًا نسبة مرتفعة تجعل من الصعب الوصول إلى علاقة قوية بين الاستقرار الأسري والحالة التعليمية؛ أي يصعُب القول إن مستوى التعليم يؤثر بشكلٍ إيجابي في نجاح مؤسسة الزواج.

وهنا يجب أن نتذكَّر أن القيم والثقافة - أي البيئة الثقافية والاجتماعية - تخلق فروقًا بيِّنة بين البشر، وينعكسان على **السلوك** بغَضِّ النظر عن المستوى التعليمي، من ذلك استخدام العنف (الإهانة والضرب) في الحياة الزوجية، وغياب التوافق بين الطرفين، وسيطرة وهيمنة الزوج (أو الزوجة) واختفاء التفاهم والتشاور بين الأزواج، إلى جانب البخل الشديد في الإنفاق، حتى وإن كان الدخل مرتفعًا، وتدخُّل الأهل والأقارب في حياة الطرفين، وغير ذلك مما سنتناوله في الفصل الثالث.

خامسًا: تأثير ثقافة الازدحام على ظاهرة الطلاق:

تشير ثقافة الازدحام إلى بيئات اجتماعية واقتصادية وثقافية، لها خصوصية من منظور **الازدحام السكاني الشديد، ومن منظور السكن المتلاصق المزدحم** (وبعضه لا يزيد على غرفة واحدة)؛ مما يترتب عليه التداخل الشديد بين الأسر، وغياب الاستقلالية والخصوصية، إلى جانب انتشار ظاهرة تعاطي المُخدِّرات (أو التجارة فيها)، والتسرُّب من التعليم، والعمل في سِنٍّ مبكرة، ووجود مشاحنات وتوترات دائمة بين الأسر (تصل إلى القتل في بعض الأحيان)، إلى جانب اعتياد بعض الأسر على الاعتماد على النساء المُعِيلات، في ضوء هجرة الزوج أو اعتياده على عدم العمل، **لتصبح النساء الفقيرات المعيلات لأسر ظاهرة سائدةً في البيئات الفقيرة المزدحمة بالسكان.**

إن تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المتتابعة، لا تقتصر على بيانات التوزيع الجغرافي للزواج والطلاق في مختلف المحافظات، أو البيانات المقارنة بين الريف والحضر، لكنها تمتد إلى تفاصيل توزيع "إشهادات الطلاق" داخل الأقسام والأحياء، سواء في القاهرة أو المحافظات.

وفي هذا الإطار نصـــبح أمام أقســـام وأحياء، في القاهرة التي يقطنها 14 مليون مواطن، بعضــها بيئات فقيرة وعشـوائية ومزدحمة بالسـكان، وبعضــها الآخر بيئات تعيش فيها الطبقات المتوسـطة (الأعلى) أو الطبقة العليا الميسـورة. **ومِن ثَمَّ سـوف نركز على تفاوت ظاهرة الطلاق بين الأحياء والأقسام؛ بهدف التعرُّف إلى تأثير "ثقافة الازدحام**[22].

1- **لقد شـــهدت محافظة القاهرة (عام 2019)، 48،353 حالة طلاق من الإجمالي العام الذي بلغ 225.929**، ومثَّلت أعلى نسبة طلاق (وكذلك عام 2021) بين المحافظات.

والجدول التالي يوضح ظاهرة الطلاق في بعض الأقسام والمراكز التالية، التي يزدحم فيها السـكان، وتعاني مشـكلاتِ الفقر والبطالة وانخفاض دخل الغالبية منهم نتيجة التعليم والمهنة، وذلك في محافظة القاهرة فقط.

جدول (4): يوضح الطلاق في الأحياء المزدحمة - القاهرة

عام 2019

الأقسام	عدد حالات الطلاق
الدرب الأحمر	6177
قسم الخليفة	5933
بولاق	4277
قسم السيدة زينب	4549
قسم باب الشعرية	3151
قسم روض الفرج	1136
قسم الساحل	1093
قسم المطرية	1137

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وإذا كانت الأقسام السابقة تشهد حالات طلاق مرتفعة، فإن هناك أقسامًا أخرى تعكس ثقافة الازدحام، لكنها تشهد حالات طلاق أقل، منها: المرج (769)، وقسم ثانٍ السلام (537)، وشبرا

(57 فقط) والشـرَّابية (181).. **ولكن الاتجاه العام يقول لنا إن هناك ارتفاعًا في حالات الطلاق، في المناطق والأحياء المكتظة بالسكان في القاهرة (عام 2019).**

2- ماذا عن المناطق التي يسكنها الفئات العليا الثَّرِيَّة والطبقة المتوسطة في القاهرة؟

جدول (5)

الأقسام	عدد حالات الطلاق
قسم أول مدينة نصر	98
قسم ثانٍ مدينة نصر	81
قسم مصر الجديدة	148
قسم النزهة	251
قسم الزيتون	6
قسم قصر النيل	46
قسم الزمالك	8
قسم المعادي	308
قسم حدائق القبة	1216
قسم عابدين	1804

إن البيانات تقول لنا إن إجمالي عدد حالات الطلاق في أقسـام يعيش فيها الطبقة المتوسـطة، كان 3.966 (10 أحياء سـكنية) بينما في مراكز وأقسـام فقيرة بالقاهرة كان عدد حالات الطلاق 27.453 (في 8 أحياء فقط) بالقاهرة.

نلاحظ من الجدول السابق حالاتِ طلاقٍ محدودة للغاية في قسم الزمالك (8 فقط) والزيتون (6 فقط)، وارتفاعًا ملحوظًا (نسبي مقارنةً بالأقسام المزدحمة) في أقسام مصر الجديدة والمعادي والنزهة، وعدد حالات طلاق محدودة في مدينة نصـر (قسـم أول وقسـم ثانٍ) على الرغم من ازدحامها، لكن ترتفع فيها نسبة المتعلمين والمِهنيِّين، ويرتفع فيها الدخل.

وفي الأقسام الثلاثة والمراكز الأخيرة في الجدول السابق، وتمثل في غالبيتها فئات الطبقة المتوسطة ـ هناك ارتفاع نسبي في عدد حالات الطلاق (في حدائق القبة، وعابدين، والمعادي).. لكنها لا زالت في إطار الاتجاه العام المنخفض لعدد حالات الطلاق.

إن ما سبق كان محاولة للاقتراب من البيانات في علاقتها بالسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وركَّزنا على حالات الطلاق وكثافتها في الأحياء الشعبية المزدحمة، مقارنةً بالأحياء والمناطق التي يقطن فيها الطبقة المتوسطة (العليا) والفئات الميسورة.. وعلى الرغم من عدم توافر أعداد السكان في المناطق سابقة الذِّكر (العدد الكلي)، لكن يمكن التوصل إلى مقارنة عدد حالات الطلاق، ويتوافر لنا بذلك إدراك الفوارق حين نقول مثلًا إن الزمالك شهد 8 حالات طلاق فقط بينما شهد قسم الدرب الأحمر 6177 حالة، وذلك حتى لو أخذنا في اعتبارنا الفوارق في الثقافة السكانية وفي الدَّخْل وفي التعليم.

سادسًا: وزن حالات الطلاق بالخلع في إحصاءات 2019:

إن النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (وتختص بعام 2019) تشير إلى مختلف أنواع الطلاق، **ونحن نهتم هنا بحالات الخُلْع حيث ورد تعريفها في النشرة المذكورة (ص 4)** "أن الخُلْع هو حكم طلاق تحصل عليه الزوجة مقابل تعويض مادي تؤديه للزوج أو إبرائه من جميع حقوقها".. السؤال هنا: **ما وزنُ الخلع بالنسبة إلى إجمالي حالات الطلاق في مصر؟** وهل هو المسئول عن ارتفاع معدلات الطلاق كما يردد البعض؟ وهل يتركز في القاهرة والمدن الكبرى فقط كما يعتقد البعض؟

1- **أول ما نطالعه في التقرير الرسمي المذكور (جدول 51، ص 208) أن الخلع مذكور ضمن أسباب الطلاق ـ في أحكام الطلاق النهائية ـ وقد بلغ إجمالي عدد الحالات 10.447 حالة عام 2019،** وهي تتوزع على مُدَد الحياة الزوجية، أقلُّها في خلال عام من الزواج (101 حالة)، ثم يتصاعد عدد حالات الطلاق بالخلع تدريجيًّا ليصل إلى قرابة 955 حالة بعد خمس سنوات[23].

جدول (6): يوضح توزيع حالات الخُلْع

عام 2019 على مُدَد الزواج

مدة الزواج	عدد حالات الطلاق بالخلع
أقل من سنة	101
من عام لأقل من عامين	413
من عامين إلى ثلاثة	519
من ٣ ــ ٤ سنوات	511
من ٤ ــ ٥ سنوات	425
٥ ــ ١٠ سنوات	955
١٠ ــ ١٥ سنة	213
١٥ سنة فأكثر	118
أكثر من ٢٠ سنة	152

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

2- **أن عدد حالات الخلع في القاهرة يصل إلى 3761، بينما يصل في الإسكندرية إلى 2500 حالة طلاق؛** أي أن أكثر من 50% من إجمالي عدد الطلاق بالخلع يتركز في القاهرة والإسكندرية[24].

3- **هذا ويتفاوت عدد حالات الخلع في المحافظات،** ولكن ما يلفت نظرنا في محافظات الوجه القبلي **ارتفاع نسبي للطلاق بالخلع في محافظة قنا (345 حالة)، وفي محافظة سوهاج (113 حالة) ومحافظة بني سويف (81 حالة طلاق بالخلع).. وبعد ذلك ينخفض عدد حالات الطلاق بالخلع إلى أقل من ذلك بكثير**.. وهو ما يرتبط بتوقعاتنا أن التقاليد والأعراف في محافظات الوجه القبلي، تحدُّ من هذا التوجه.. نلحظ في محافظة سوهاج أن عدد حالات الطلاق إجمالًا في نفس العام (2019) هي 6368 حالة، وفي محافظة قنا 6316 (وهي الأعلى في حالات الخلع 345 حالة)، وفي بني سويف (التي شهدت فقط 81 حالة طلاق بالخلع) تشير البيانات إلى أن إجمالي عدد إشهادات الطلاق فيها 5556 حالة.. لكن اللافت

أن محافظة شـمال سـيناء التي شـهدت عدد حالات طلاق 1028 حالة (2019) ارتفع فيها الطلاق بالخلع إلى 119 حالة (أي قرابة 10% من إجمالي الطلاق عام 2019).

4- **هل هناك تفاوتات بين محافظات الوجه البحري**، والوجه القبلي في الطلاق بالخلع؟

إن حالات الطلاق بالخلع في محافظة البحيرة (430) ومحافظة الغربية (433)، ثم تنخفض نسـبيًّا في كفرالشـيخ (264 حالة) والمنوفية (270). وفي القليوبية ترتفع إلى ما يقرب من 400 حالة، وفي **محافظة الشرقية** تبدو هي الأكثر ارتفاعًا في عدد حالات الطلاق بالخلع في الوجه البحري فقد **وصلت إلى 787 حالة**. ويوضح الجدول الترتيب التنازُليّ لعدد الحالات:

جدول رقم (7): الخُلْع في محافظات الوجه البحري

محافظة	العدد
الشرقية	787
الغربية	433
البحيرة	430
القليوبية	394
المنوفية	270
كفر الشيخ	264

المصدر: تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ويوضـح ما سـبق أن محافظات الوجه البحري، ترتفع فيها أعداد حالات الطلاق بالخلع عنها في محافظات الوجه القبلي، ففي الأولى يتراوح العدد بين 787 و 264 حالة، بينما في الأخرى (الوجه القبلي) فإن عدد حالات الطلاق بالخلع يتراوح بين 345 في حدِّه الأقصـى إلى 18 حالة في محافظة المنيا.

5- **في المحافظات الحدودية** يصـل عدد حالات الطلاق بالخلع في شـمال وجنوب سـيناء معًا 129 حالة، وفي مطروح 12 حالة، والسـويس 169 وفي بورسـعيد أعلى من ذلك 201 حالة طلاق بالخلع، وتظل شـمال سـيناء لافتةً للانتباه حين ترتفع الأعداد إلى 119 حالة طلاق بالخلع مقارنةً بـ 10 فقط في جنوب سيناء (تحليل نفس الجدول رقم 52) وهو ما يحتاج إلى دراسة ميدانية؛ لأن النتائج تخالف التوقعات.

ويمكن في ضوء البيانات السابقة استخلاص ما يلي:

- إن إجمالي عدد حالات الطلاق بالخلع، وفقًا للبيانات الرسـمية عن عام 2019، هو 10.474 فقط، من إجمالي إشهادات الطلاق التي شكَّلت في العام نفسه قرابة 225.929 ألف، على مسـتوى المجتمع المصـري.. **القول إذن بإن "الخلع" هو ما شـجَّع على الطلاق واتجاه معدلاته للتصاعد، هو قول غير صائب.**
- **أن القاهرة والإسـكندرية فقط، شـهدتا أكثر من 50% من حالات الطلاق بالخلع في مصر**، وهو ما يتفق مع الثقافة السائدة المنفتحة نسبيًّا، ولا تخضع لأعراف وتقاليد حادة صارمة (كما هو الحال في الوجه القبلي مثلًا).
- **بمقارنة الوجهين: البحري والقبلي**، يبرز ارتفاع نسـبي في محافظات الوجه البحري؛ خاصـةً بعض المحافظات (مثل الشـرقية والغربية)، وينخفض العدد كاتجاه عام في محافظات الوجه القبلي ليتراوح بين 345 و 18 فقط (قنا والمنيا على التوالي).
- من المؤكد أن هناك حالات طلاق بالخلع في الريف كما هو في الحضَـر، في محافظات الجمهورية، لكننا **لا نجد بياناتٍ رسـميةً مُوثَّقة دالة**، وقد نتلمَّس في بيانات 2019 - وكما سبقت الإشارة - ارتفاع حالات الطلاق بالريف، ونشير إلى **خصوصية محافظة أسـيوط مثلًا، التي يصـل عدد حالات الطلاق في الريف إلى 3134 حالة بينما هو في الحضَـر 1380 (عام 2019)** والاتجاه نفسه نلمسه في محافظة سوهاج، وفي **محافظة قنا** يتقارب عدد حالات الطلاق بالريف مع الحضـر.. نحتاج لفهم لماذا ترتفع حالات الطلاق في ريف أسيوط عن الحضر؟ وهو مخالف للتوقعات.
- لكن **قد يكون ارتفاع حالات الطلاق بالخلع في القاهرة والإسـكندرية مصـدره ارتفاع مستويات النسـاء المُتعلِّمات، والقدرة على الاستقلال المادي وتوافر الدخل، وبالطبع إلى جانب ثقافة مجتمعية غير "مُعادِية" لفكرة - الخلع.. بينما في حالة هيمنة ثقافة مضادة للطلاق بالخلع**، (وانخفاض مستويات المعيشة والدخل) فإن الخلع في محافظات الوجه القبلي، في ضوء التقاليد السائدة إهانة للرجل الزوج*‡، كما قد يكون الفقر وغياب الاستقلال الاقتصادي للمرأة هو عامل آخر يفسر محدودية وزن الخلع.

* حالات طلب الطلاق بالخلع، في بعض محافظات الوجه القبلي، ارتبطت أحيانًا بالاعتداء على الزوجة وقتلها.

سابعًا: ارتفاع حالات الطلاق خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج:

غالبًا ما يكون التركيز على ارتفاع حالات الطلاق في الزواج المبكر، والبيانات الرسمية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تستند على العمر القانوني للزواج، وتسجل لنا حالات الطلاق بدءًا من عمر 18 سنة، وفقًا لسنوات الحياة الزواجية ثم حدوث الطلاق.

1- **ويلفت نظرنا أن الفئة التي شهدت عددًا كبيرًا من إشهادات الطلاق بعد أقل من عام من الزواج، قد شكَّلت نسبة 13.1% من الإجمالي** (العدد المطلق 225.929)، وهي أعلى نسبة.

2- **الفئة التالية التي شهدت عدد إشهادات طلاق مرتفعة هي تلك التي مضى على زواجها من عام إلى عامين،** وتبلغ نسبتهن في الإجمالي 9.5% بواقع 21.413 حالة طلاق، وترتفع في الفئات العمرية 18 - 20 وفي الفئة من 20 - 25 عامًا.
معنى ذلك أن نسبة كبيرة من الشباب المتزوجين حديثًا، وبعد عام أو عامين من الزواج، يتم طلاقهم، وإذا أضفنا إلى ذلك عدد حالات الطلاق في الفئات العمرية المذكورة بعد 3 أعوام (وهو 5786 حالة)، فإن ذلك يعني عدة أمور.. **أولها** غياب النضج عن هؤلاء الشباب وعدم وضوح معايير الاختيار، وافتقادهم إلى تنشئة اجتماعية سليمة لإدراك قيم التفاهم والاستقرار والسَّكِينة، وبالطبع عدم تقديرهم للمسئولية، **ثانيها** أن هذه الزيجات التي تم الطلاق فيها في الأعمار بين 18 - 25 سنة ـــ لم تستند على اختيار سليم للشركاء في الحياة الزوجية، وأن الزواج كان سريعًا وكذلك جاء الطلاق سريعًا. **ثالثها** إذا ربطنا بين عدد إشهادات الطلاق في هذه المراحل العمرية المبكرة (18 - 25عامًا) **بمتغير التعليم، فسوف نتبين ارتباطه بفئات التعليم المتوسط وما قبل المتوسط، وعلى النحو الذي أشرنا إليه من قبل.**

3- **أن الانتقال للفئات العمرية من 30 إلى 40 عامًا، يجعلنا نتبين استمرارية ارتفاع عدد إشهادات الطلاق** (من 30 - 35 عامًا ـــ ومن 35 إلى 40 عامًا) بعد أقل من عام من الزواج، ثم عامين، ثم ثلاثة أعوام (وهي على التوالي 2353 حالة، 1624، 1138) ثم تأخذ الإعداد في الانخفاض بعد ذلك.

- ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق وفقًا لعدد سنوات الزواج[25]، بعد الأخذ في الاعتبار الملاحظات السابقة التي تعكس ارتفاع وزن الفئات العمرية الشابَّة (18 - 30 سنة).

جدول رقم (6): إشهادات الطلاق وفقًا لعدد سنوات الزواج

نسبة إشهادات الطلاق بعد أقل من عام من الزواج	النسبة بعد عامين	النسبة بعد 3 أعوام	النسبة بعد 4 أعوام	النسبة بعد 5 أعوام
%13.1	%9.5	%5.5	%4.4	%3.7
بعد 6 أعوام	بعد 7 أعوام	بعد 8 أعوام	بعد 9 أعوام	بعد 10 أعوام
3.1	2.8	2.5	2.1	7.1

نلاحظ اتجاهًا عامًّا لانخفاض عدد المطلقين بعد مُضي 3 أعوام، إلا أن مرور 10 سنوات زواج قد صنع طفرة جديدة (أو نقلة نوعية) في عدد إشهادات الطلاق ارتبطت بالأعمار من 30 إلى 40 سنة.

الخلاصة أن نسبةً عاليةً من حالات الطلاق المُسجَّلة رسميًّا ضمن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عام 2019، قد ارتبطت بالشباب (ما بين 18 عامًا إلى 35 عامًا) وبنسبة نحو 40% من إجمالي إشهادات الطلاق.. وقد توزَّعت هذه النسبة المرتبطة على فئات استمرت زيجاتهم أقل من خمسة أعوام، **وهذه في الحقيقة هي الظاهرة المزعجة التي ترتبط بالطلاق، والتي تستدعي المزيد من الدراسة؛ خاصةً** وأن حالات كثيرة من فشل زيجات الشباب، قد ارتبطت بحالة من سوء استخدام الإنترنت (كما أشارت دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية عام 2018)، وكما أوضحت اللقاءات الشخصية للكاتبة (في الفصل الثالث).

خلاصات أساسية يكشفها تحليل بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الزواج والطلاق، عام 2019 أبرزها ما يلي:

1- **إن التغيُّرات المتراكمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مصر، عبر العقدين السابقين على وجه الخصوص، وما قبلها منذ سياسة الانفتاح الاقتصادي، قد كان لها تأثير ضخم على القيَم والثقافة المجتمعية؛ ومِن ثَمَّ على سلوكيات المجتمع من زوايا مختلفة، وهو ما أدى إلى انعكاسات مهمة على الأسرة المصرية.. ومِن ثَمَّ تابعنا ذلك**

في تطوُّر معدلات الطلاق، واتجاهها إلى الازدياد، وارتباط ذلك بالسياق الاقتصادي (والأزمات الاقتصادية منذ عام 2016 وبعد موجة الغلاء الأولى)، وتوقعنا ارتفاعًا آخَر في معدلات الطلاق بعد موجة الغلاء الكبرى في عام 2022 (وفي أعقاب جائحة كورونا، ثم الحرب الروسية الأوكرانية).. أشرنا أيضًا إلى إشكاليَّات التعليم والضغوط التي سبَّبتها على الأسرة، وأشرنا إلى **تغيرات قيمية** أثرت سلبًا على **قيمة "الالتزام"** وقيم التكافل والتضامن والاستقرار الأسري، وعَكَس ذلك بقوة تصاعُد الطلاق بين الشباب، وفي السنوات الأولى للزواج.

2- **كان اهتمامنا أيضًا بتأثير الاختلافات في البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، سواء بين المحافظات، أو ما بين الحضر والريف، وهو ما كشف عن اختلافات في معدلات الطلاق** (خاصةً فيما بين الوجه القبلي والوجه البحري، ثم القاهرة والإسكندرية).

3- **إن معدلات الزواج في مصر، وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (عام 2020)، قد تضمَّنت زيادة عدد عقود الزواج عام 2019 عن عام 2018 وذلك بنسبة زيادة 4.6% (في عام 2019)**، إلا أنه وفقًا للبيان الرسمي للجهاز الإحصائي المذكور حدث انخفاض عام 2020 عن العام الذي سبقه بنسبة 5.6%.. وقد تكون ظروف جائحة كوفيد -19 هي المسئولة عن ذلك (أي انخفاض عقود الزواج).

4- **إن مُعدَّلات الطلاق، وفقًا للبيانات الرسمية، قد ازدادت عام 2021 بنسبة قدرها 14.7%** (بلغ عدد حالات الطلاق إجمالًا 254.777 حالة)، بينما كان عدد حالات الطلاق 222.036 حالة عام 2020، وهذه الزيادة فجَّرت اهتمام الرأي العام وذلك بشكلٍ غير مسبوق. إن معدل الطلاق لكل ألف حالة عام 2000 كان 1.1 في الألف فقط، بينما بلغ معدل الطلاق عام 2019 لكل ألف حالة 2.3.. هذا، ونأخذ في الاعتبار **التصاعُد التدريجي لمعدلات الطلاق، منذ عام 2016 حتى عام 2022**، ونربط ذلك بالتغيرات الاقتصادية وموجة الغلاء - في إطار قرارات الإصلاح الاقتصادي - منذ 2016 و2017، ثم موجة غلاء أكبر في سياق تغيُّرات عالمية (جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانيَّة عام 2022)، لكنها قد لا تكون السبب الوحيد أو الرئيس.

5- **إن القاهرة العاصمة، سجَّلت أعلى معدلات طلاق في مصر** 4.9 في الألف عام 2019، ثم محافظة بورسعيد (3.6) ثم الجيزة (3.5)، وكان اللافت في محافظة الجيزة ارتفاع معدلات الطلاق في الريف (4.1 في الألف)، عنه في الحضر (3.2).

هذا بينما كانت الإســـكندرية هي في أقل المعدلات (1.7 في الألف). كذلك فقد كشـــفت النتـائج **عن تفـاوت معدلات الطلاق بين محـافظـات الوجـه القبلي ومحـافظـات الوجـه البحري**، وكانت أسيوط والمنيا وسوهاج وقنا هي الأقل في معدلات الطلاق (من 1.0 في الألف إلى 1.9 في الألف).. وعلى الجانب الآخر ارتفعت معدلات الطلاق - كاتجاه عام - في محافظات الوجه البحري، **لتتراوح بين 2.7 في الألف كحدٍّ أقصـــى (في الدقهلية) إلى 1.4 في الألف كحدٍّ أدنى (المنوفية).**

6- أحد الاسـتخلاصـات المهمة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـاء (في نشرتها السنوية التي صدرت عام 2020)، **أن متوسط سِنّ الزواج عند الزوج 30.6، والزوجة 24.9، إلا أن أكبر عدد لإشـــهادات الطلاق يتم في أعمار تتراوح ما بين 25 عامًا و 35 عامًا، وينخفض تدريجيًّا عدد إشـــهادات الطلاق (للزوج والزوجة) كلما ارتفعت** فئات العمر..

7- نتيجة أخرى توصـلنا إليها من قراءة البيانات الرسـمية، وهي أن **هناك ارتفاعًا في نسـب الطلاق بين فئات ثلاث، هم:**

يقرأ ويكتب والأُمِّيون والشـــهادات أقل من المتوســـط (23.4%، 7.5%، 3.5% على التوالي، **إلا أن الأخطر أن فئة أصـــحاب الشـــهادات المتوســـطة – وحدها - ترتفع فيها نســـبة الطلاق إلى 35.7%**، ثم تنخفض نســـبيًّا لدى خرِّيجي الجامعات والمعاهد العليا (20%)، وتنخفض أكثر لدى فئة أعلى من التعليم الجامعي 0.2%، هذا وأعلى نســـب الطلاق بين أصـحاب الشـهادات الجامعية، تكون في الفئات العمرية من 30 عامًا إلى 40 عام (بينما فئة العمر في أصحاب الشهادات المتوسطة هي من 25 إلى 30 عامًا).

8- إن محاولة الدخول ببعض العمق في العلاقة بين الطلاق والمناطق المزدحمة الشـــعبية المُكتظَّة بالســـكان (في القاهرة)، قد أوضـــحت **ظاهرة ارتفاع عدد حالات الطلاق عام 2019 في أغلب المناطق الشـعبية** منها قسـم الدَّرْب الأحمر وقسـم الخليفة وقسـم بولاق، بينما في أقسـام ومراكز أخرى ينخفض الطلاق (8 في قسـم الزمالك و46 في قسـم قصـر النيل مثلًا).

وقد كان الهدف من ذلك إبراز التأثيرات الســـلبية التي تُحدثها "ثقافة الازدحام" حيث ترتفع الكثافة السكانية، ويتداخل الجيران معًا بشكلٍ ضاغط، وينخفض مستوى المعيشة؛ وكذلك مســـتويات التعليم، مع تركُّز الغالبية من الحرفيِّين، وتشـــيع ظاهرة تعاطي

المُخدِّرات.. وكل ذلك يؤثر سلبًا على استقرار الأسرة، مع غياب مفهوم الخصوصية والاستقلالية.

9- **النتيجة الأخيرة في سياق القراءة النقدية لبيانات الزواج والطلاق، في النشرة السنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عام 2019، تتعلق بحالات "الخُلْع" من جانب الزوجات،** وهي ترد على ما يتردد - مجتمعيًّا - بين البعض، أن الخلع مسئول عن زيادة معدلات الطلاق. تقول البيانات الرسمية إن إجمالي عدد حالات الخلع في عام 2019، كان 10.447 حالة وتتوزَّع على مُدَد مختلفة من الحياة الزوجية (أقلُّها بعد عام من الزواج فهي 101 حالة فقط).. **وقد توقفنا أمام نصيب القاهرة والإسكندرية من الطلاق بالخلع، وهما معًا تشكِّلان أكثر من 50% من حالات الطلاق بالخلع** (عدد الحالات في القاهرة 3761 وفي الإسكندرية 2500).. ثم تتوزع بقية الحالات على مختلف المحافظات، وبأوزان مختلفة، حيث ترتفع إلى 345 حالة طلاق بالخلع في محافظة قنا (وهي الأعلى في محافظات الوجه القبلي).. وكذلك ترتفع في محافظة الشرقية (عدد حالات الخلع 787 حالة)، وتنخفض كاتجاه عام في باقي محافظات الوجه البحري.. والمؤكد أن طبيعة البيئة الثقافية والاجتماعية - خاصةً الأعراف والتقاليد - تفسر لنا التفاوتات بين حالات الخلع في القاهرة والإسكندرية من جانب، والوجهين: القبلي والبحري من جانبٍ آخر.

الفصل الثالث
أسباب وتداعيات الطلاق
كما كشف عنه الواقع

أدوات البحث:

أولًا: معايير اختيار الشركاء وخبرات فترة الخطوبة.

ثانيًا: أسباب الطلاق والفجوة بين الواقع والطموح:

مناقشة ختامية ورؤية شاملة:

تقديم أدوات البحث الميدانية ومحاور المناقشات

هنا نقترب بشكلٍ أكبر من خبرات وحالات إنسانية، اتخذوا قرار الطلاق، أو تعرضوا له رغمًا عنهم، بقرار أحد الطرفين.. إن هذه الحالات التي سنتعرض لها، كانت نماذج توصلت إليها الكاتبة، لمناقشة أسباب الطلاق وما إذا كان من الممكن التوصُّل إلى سبب رئيس وأسباب مساندة.

ونتذكر في هذا السياق ما أشرنا إليه في الفصل الأول، أن الطلاق خبرة شخصية جدًّا، لا يمكن تعميم أسبابها وظروفها على حالاتٍ أخرى، وتحت نفس الظروف يمكن أن يتعايش أزواج وزوجات آخرون وتستمر مؤسسة الزواج.. بالطبع هذا التنوُّع يعود إلى أسباب كثيرة؛ **أولها** طبيعة التنشئة الاجتماعية، والتعليم والثقافة والقيم، **ثانيها** البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي ينتمي إليها الإنسان، **إضافةً إلى تأثير التقاليد والأعراف السائدة** على الأهل والمُطلَّقين والمُطلَّقات على وجه الخصوص.. **ونشير هنا إلى التنوع والتباين القائم بين الفئات والشرائح الاجتماعية في الطبقة الوسطى وفي الطبقة الدنيا وفي الفئات العليا الميسورة**. وهنا قد يلعب الفقر دورًا رئيسًا في استمرار زيجات وفي رفض الأهل للطلاق؛ لعدم القدرة على تحمل أعباء متزايدة، وقد يلعب عمل المرأة أو الرجل دورًا مهمًّا في الإسراع بالطلاق، إما بسبب الاستقلال الاقتصادي للنساء أو لميل بعض الرجال إلى الاستيلاء على دخل الزوجات، أو قد يكون فقدان العمل وعدم استقرار الدخل، دافعًا لدى البعض إلى الطلاق (ارتفاع حالات الطلاق في فترة وجود مرض كوفيد -19).. وبالطبع فإن السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع ككل، وما يحمله من مُتغيِّرات جديدة يؤثر على حالات الطلاق، وعلى النحو الذي تم تناوله في الفصلين: الأول والثاني.

أدوات البحث:

- لقد تمثَّلت أدوات البحث في مصدرين أساسيين؛ **أولهما** مقابلات شخصية مُتعمِّقة لربَّة الأسرة المطلقة، أو رَبّ الأسرة المطلق، وفي حالتين فقط تمت مقابلة السيدة المطلقة، ثم طليقها بشكلٍ فردي، وقد جاء ذلك بنتائج قيِّمة (كل طرف اتهم الآخر بالعناد والجمود والاستئثار بالقرارات، ثم في حالة الأخرى اتهام الزوجة لطليقها بالبخل الشديد وهو تحدث عن أن سبب الطلاق هو إنفاقها البَذَخيّ).

1- **إن المقابلات الشـــخصـــية المُتعمِّقة، بلغ عددها 20 حالة، من الذكور والإناث في مراحل عمرية مختلفة،** مع حرص الباحثة على **مقابلة 10 حالات طلاق من الشباب** أقل من 30 سنة (ذكور وإناث)؛ لأن الفصل الثاني قد أبرز لنا ارتفاع نسبة الطلاق بعد أقل من 5 ســـنوات. هذا بينما ارتفعت وتنوعت أعمار المجموعة الثانية التي تناولنا معها خبرات الطلاق، إلى 55 عامًا كحدٍّ أقصـــى و35 عامًا كحدٍّ أدنى، وتم طلاقهم بعد عدة سـنوات، قصُـرت أو طالت، لكنها اختلفت من حالةٍ إلى أخرى، في أسبابها وتداعياتها.

حَرَصْـنا في اختيارنا للمبحوثين في المقابلات الشـخصـية - بخلاف معيار العمر ومعيار النوع الاجتماعي - على تنوُّع الفئات والشـرائح الاجتماعية، من الفئات العليا الميسـورة، ومن الطبقة المتوسـطة بشـكلٍ رئيسٍ لتتضـح لدينا معايير طبيعة التعليم ومدى تأثيره (تعليم عالٍ في غالبية الحالات)، وطبيعة المهنة، والدخل، مع توافر بيانات أساسية عن عدد الأبناء وأعمارهم ومستويات تعليمهم ومكان السكن.

لقد تمت هذه المقابلات الشـخصـية مع الـــــ 20 حالة على مدى شـهرين (سـبتمبر وأكتوبر 2022) واستغرق كل لقاء في المتوسط ساعتين، ووفقًا لطبيعة كل شخصية ومدى رغبتها في التعمُّق في المناقشة.

2- **الأداة الثانية كانت عقد مناقشـــات بُؤريَّة جماعيَّة،** Focus Group Discussions، وهي أربع مجموعات يضـم كُلٌّ منها سيدات مطلقات، وكل مجموعة تضـم ما بين 5 حالات إلى 7 حالات، بحيث إنها جميعًا تضمَّنت مناقشات 23 من المبحوثات.
كان أهم ما في اختيار السـيدات المُشـارِكات في هذه المجموعات، الانتماء لنفس الشـرائح أو الفئات الاجتماعية لتوفير الشـعور بالراحة، والتماثل للمبحوثات، والحديث بحُريَّة، بعبارة أخرى مراعاة التجانس الاجتماعي في كل مجموعة.
ومِن ثَمَّ فإن مجموعتين منهما، تنتميان إلى مناطق شـعبية فقيرة ومزدحمة، والغالبية من المبحوثات عاملات في منازل أو وحدات ومؤسسات صحية.. والقلَّة منهن ربات منزل من دون عمل (3 فقط يَعِشْـن مع أسـرهنَّ). وقد تم عقد لقاء مع إحدى المجموعات في جمعية أهلية رعائية (في حلوان)، واللقاء الآخر في منزل ممرضـة استضـافت اللقاء في منطقة البسـاتين.. هذا بينما تنظيم حلقتين نقاشـيتين لشـرائح

مطلقات من الطبقة المتوســـطة؛ أولاهما كانت بمنزل الكاتبة بمنطقة المعادي، بينما اســـتضـــافت المجموعة الثانية الســـيدة س. ع. اللقاء الآخر في منزلها بمنطقة المهندسين.. المجموعتان 1، 2 عكستا آراء نماذج من المطلقات في القاعدة الشعبية الفقيرة، بينما كانت المجموعتان 3 و 4 من فئات ميســـورة، متعلمة في الطبقة المتوسطة.

إذن لدينا نتائج مناقشات شخصية (20 حالة) ومناقشات بؤرية جماعية (23 من المبحوثات)، ليصـــبح الإجمالي 43 حالة ككل (بينهم 10 ذكور في المقابلات الشخصية).

وفي كل الحالات، كان هناك مَحاوِر يدور حولها الحوار أو النقاش؛ أولها أســـباب الطلاق وهل تم بالتراضـي أم تم بالقانون في المحكمة، **ثانيها** التداعيات والمشكلات التي ترتَّبت على الطلاق، **ثالثها** مواقف الأهل من الطلاق وتداعياته.. وقد تم عقد حلقات المناقشة البؤرية الجماعية في شهر نوفمبر وحتى منتصف ديسمبر 2022.

وقبل الدخول في تفاصـــيل النتائج، قد يكون من المهم الإشـــارة إلى متابعة الكاتبة لبعض المواقع الخاصـــة على الســـوشـــيال ميديا (منها أزواج لكن ســـعداء).. كذلك ســـمحت لي مجموعة تضـــمُّ الرجال والنســـاء من المطلقين والمطلقات، على الواتس أب، لمتابعة حواراتهم حول مشكلاتهم وحياتهم بعد الطلاق (وذلك لمدة أسبوع واحد) وهو ما كان مفيدًا للاقتراب أكثر، **وفيما يلي أهم النتائج:**

أولًا: معايير اختيار الشركاء وخبرات فترة الخطوبة:

1- إن الشابات والشباب، الذين تم مقابلتهم شخصيًّا، وكل بشكل منفرد (5 ذكور و5 إناث) وكان طلاقهم مبكرًا - بعد أقل من 5 ســـنوات زواج - الغالبية العظمى منهم تزوج بعد "قصـــة حب" على حدِّ قولهم، **ومســـألة المعايير لم تكُن واضـــحة واضـــحة في أذهانهم.. وتصـــوروا أن "الحب يكفي للتفـاهم"**، وكذلك **الانتمـاء لنفس البيئـة الاجتمـاعيـة** والاقتصـــادية، وكانت العبارة المســـتخدمة "يكون ابن ناس كويّســـيين زيّنا" أو من "نفس الطبقة الاجتماعية". القلة منهم (3 فقط) أفادوا أن الأسرة هي التي رشَّحت الطرف الآخر من معارف وأصـــدقاء، ونجحت الأســـرة في إقناع الفتيات بالزواج بعد التخرُّج في الجامعة؛ لأنه "ناجح ومن عيلة كويسة، ابن ناس طيبين، لديه شقة ودخله محترم".

2- **إن الشـباب والشـابات العشـرة الذين تم مقابلتهم، خرّيجي جامعات مصـرية وجامعات أجنبية، وهم أبناء الطبقة الوســطى،** وأطول فترة خطوبة كانت عامين فقط، وأقل فترة خطوبة كانت 6 شـهور.. أشـارت الحالة الأخيرة (وهي س.) "كفاية 6 شـهور قوي هو جاهز تمامًا من كل حاجة وأنا كمان".. وذكرت "أن فترة الخطوبة مهما طالت مش مهمة لأن كل واحد بيعمل نفسه أنه مثالي.. عشان كده كفاية القبول والاستلطاف".. وكان هذا الاتجاه الأخير، ملمَحًا عامًّا سـواء أكانت الخطوبة 6 شـهور أو عامين. لقد بدا أن هناك إجماعًا بين الشـباب، أن فترة الخطوبة - التي تمت من خلال التعارف عن طريق العمل أو الأصـدقاء أو الزمالة في الجامعة - لا تكشـف عن حقيقة الشـخصـية، فقد ارتبطوا من قبلها بعلاقة حب، وفترة الخطوبة لم تشـهد أي مشـكلات باسـتثناء حالتين (بسـبب اختيار مكان السـكن)، وتم حل هذه المشـكلة؛ لأن أسـرة الشـابتين يرغبون في أن يكون سـكن ابنتهم قريبًا منهم، وقد تم ذلك ببساطة.

إذن مفهوم المعايير عند الاختيار كان أمرًا غير وارد، فالغالبية من حالات الشباب (أقل من 30 سـنة) تزوَّج بعد قصـة حب، والغالبية أيضًـا أدركوا السؤال عن المعايير بشـكلٍ خـاطئ، وبمعنى التمـاثُل الطَّبَقي أو الاجتمـاعي، "وكفـايـة كـان الحـب"، على حدِّ قول البعض منهم، **وهي حالة رومانسية بعيدة تمامًا عن الواقع.**

3- **في المجموعات النقاشـية البؤرية،** كان هناك 4 حالات طلاق مُبكِّر في العمر من 22 - 25 ســـنة، وكُنَّ فتيات يرغبن في الزواج "من واحد كويس يتحمل المســـئولية"، وكان الإنجاب دافعًا رئيسًـا لدى الفتيات، اثنتان منهنَّ شـهادات متوسـطة والثالثة تقرأ وتكتب، وكانت فترة الخطوبة قرابة 3 سنوات.

4- **المعايير كانت لدى هذه الفئة "الزواج والسـتر والإنجاب"،** أما امتداد فترة الخطوبة (3 سنوات في بعض الحالات) فقد كان لأسباب مادية للاستعداد بالجهاز وتوفير المال (من جمعيات)، والخلافات في هذه الفترة تم تجاوز ها لأنها تتعلق بالقدرة على الإنفاق، ثم التواصُل حول المطلوب من كل طرف.

5- **كل المجموعات النقاشـية، شـهدت تنوعًا في طريقة التعارف،** القلَّة من المطلقات تعرفن إلى الأزواج في العمل (2 فقط)، أو من خلال معارف، أو جيران. وأشـــارت ســـيدة من المجموعة (تقرأ وتكتب ولا تعمل وأصـــولها الاجتماعية من الوجه القبلي) إلى أنها

تزوجت عن طريق الخاطبة "كان عمري 25 سنة ولم أتجوز وأهلي خافوا عليَّ"، حسب قولها...

6- **كان هناك معايير لزواج النساء في الطبقة المتوسطة،** وهنَّ خرِّيجات جامعة والبعض منهن يعملن، وتكررت الإشارة إلى أن معايير الاختيار كانت "رجل قادر على فتح بيت" و"يتحمل المسئولية"، و"أهله ناس طيبين" ويكون هناك قبول بين الطرفين.. **ولقد بدا للكاتبة عدم رغبة السيدات في الإشارة إلى القدرات المادية بشكلٍ مباشر للأزواج المرشحين،** بينما في المجموعات النقاشية الأخرى (في مجموعتين من القواعد الشعبية) أشارت السيدات بشكلٍ مباشرٍ وصريحٍ إلى أن أهم معايير الاختيار كانت رجل مستعد للزواج "يقدر يصرف على البيت"، وكانت فترة الخطوبة أو عقد القِرَان من سنتين لثلاث سنوات.

7- **هذه المجموعات الأخيرة النقاشية كانت تتحدث "بالفطرة" ودون "تجميل للكلام والعبارات**.. وكما ذكر البعض "إحنا ناس على قدِّنا ونتجوز على قدنا".. وأشارت أخريات تزوجن في العمر 17 سنة أو أقل، "إحنا كنَّا عبء على أهلنا وإخواتنا كتير، وكان لازم نتجوز".

الخلاصة إذن بخصوص المعايير لاختيار الزوج، أو فترة الخطوبة للتعارُف والتفاهم بين الطرفين، قد تمثلت فيما يلي:

- **الحب والتوافق الاجتماعي كان العامل الرئيس للشباب والشابات** (في الفئات الميسورة) للإقبال على الزواج، وفترات الخطوبة أو فترة عقد القران، -قبل الزواج- لم تكشف عن عيوب أو سلبيات ستؤثر على الزواج فيما بعد، وتم التجاوز عن بعض المشكلات.

- **أحد معايير الزواج أو اختيار الزوج كان بالنسبة إلى السيدات: رجل محترم قادر على تحمُّل المسئولية والإنفاق على الأسرة،** وملتزم دينيًا، وهو ما مثَّل الاتجاه العام.

- **في القواعد الشعبية الدنيا، لم يبرز الحديث عن أي معايير،** القلة (3 فقط) ذكرن الحب والغالبية كان الزواج والإنجاب هو الدافع، أو تدنِّي الحالة الاقتصادية للأسرة والرغبة في تخفيف الأعباء.. وهذا أمر طبيعي في حالة الأسر الفقيرة وغياب التعليم، وغياب الوعي بقيمة الاختيار.. **ويبدو "أن الرجل القادر على الإنفاق على بيته"، هو المعيار الأهم، وعلى الرغم من ذلك اختلف الوضع عند الزواج.**

- في واقع الأمر، فإن مناقشة موضوع المعايير لاختيار شريك الحياة هو موضوع صعب ومُعقَّد، فهو في النهاية "أمر شخصي" يختلف من إنسانٍ إلى آخر، كما أنه يرتبط بالقيَم، والقيم في نظر بعض علماء الاجتماع هي "أي شيء يُقدِّره الأفراد"، **ويتبنَّاه الفرد أو الجماعة تجاه ما هو مرغوب فيه، وهو ما يُمكِّنهم من الاختيار بين وسائل وغايات..** بعبارة أخرى هي **تعكس اختيارات الأفراد لما يفضلونه أو لا يفضلونه من سلوك وأساليب حياة**. ومِن ثَمَّ فإن أي اختيار أو أي سلوك يحكمه قيمة أو اعتقاد يشكِّل التوجُّه المعياري، هي **أمور نسبية** وليست مطلقة، هي **تحمل معاني يضفيها الأفراد على أفعالهم، وفي ضوئها يتم تبرير هذه الأفعال والاستمرار فيها** [25].

معنى ذلك أن المعايير في علاقتها بالقيم، تختلف من شخصٍ إلى آخَر ومن جماعة إلى أخرى؛ ولهذا يصعب الإجابة عن السؤال: ما معاييرُ اختيار شريك الحياة؟ قد يكون الجمال أو الوسامة (للرجل)، توافر الثروة، النجاح في العمل، الالتزام الديني (حتى وإن كان مظهريًّا)، الخُلُق، الطِّيبَة أو العائلة... وهكذا تتنوع معايير الاختيار، وإذا كان البعض استند على معيار "قدرة الرجل على الإنفاق على بيته"، **فهي رؤية تختلف من شخصٍ إلى آخر، ومن بيئةٍ ثقافيةٍ اجتماعية إلى أخرى**، فالقدرة قد تكون الثراء الفاحش لدى البعض، أو قد تكون توفير المطالب والاحتياجات الأساسية.. **وهكذا يصعُب القياس خاصةً إذا كان البعض يقول إن "الحب هو معيار الاختيار".**

ثانيًا: أسباب الطلاق والفجوة بين الواقع والطموح:

مشكلة الطلاق في اللحظة الحالية، عام 2023، أضحت مجالًا لاهتمام واسع، ليس فقط من المطلقين وأسرهم، بل من المجتمع ككل ووسائل الإعلام والتواصُل الاجتماعي، **وأصبح محور النقاش: لماذا؟ ومَنِ المسئول عن ازدياد الطلاق؟..** كثيرون اعتبروا أن المرأة هي المسئولة عن الطلاق؛ لازدياد مطالبها وارتفاع طموحاتها، بل وذهب البعض إلى أن ازدياد مناقشة وطرح حقوق المرأة، هو الذي أدَّى إلى زيادة معدلات الطلاق، أو أن عمل المرأة هو وراء مطالبتها بالطلاق.. هذا الحديث "المسترسل" وغير المنضبط من جانب البعض، وصل إلى اتهام "الخُلْع" أنه مسئول عن ازدياد معدلات الطلاق.. ومِن ثَمَّ فإن الطلاق بالخلع - الذي وصل عام 2020 في تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلى قرابة 10.000 آلاف حالة - بدا

لهؤلاء أنه مسئول عن الطلاق الذي وصل مجمله وفقًا لأحدث الإحصاءات إلى 255 ألف حالة طلاق.

وهنا نقول **إن هناك تيارًا واسعًا في المجتمع، يعتبر أن المرأة في حد ذاتها، سبب الطلاق ومشكلاته،** وللأسف فإن هذا التيار لا يضمُّ السلفيّين والإخوان ومَن يدَّعون بالتزامهم الديني فقط، ولكن يمتد إلى شرائح واسعة في المجتمع.. ولهذا نحن ننبه بدايةً إلى أن ارتفاع معدلات الطلاق في السنوات الأخيرة، قد ارتبط كما ذكرنا في الفصل الأول، **بالتحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،** في المجتمع المصري.. نتذكَّر **أيضًا أن الضغوط الاقتصادية وحدها، قد يكون تأثيرها محدودًا، لكنها تتعاظم في سياق اجتماعي وثقافي وقيمي محدد،** ونؤكد أن هناك **مسئولية مشتركة تقع على الطرفين،** الزوج والزوجة، **وتمتد إلى الأهل والتنشئة الاجتماعية** منذ الصِّغَر.

وعلى أي الأحوال يمكن بدايةً إيجاز دوافع الطلاق، على النحو التالي، ثم نتعرف إلى التفاصيل والخلفية الاجتماعية والاقتصادية فيما بعد:

- **تدخل الأهل المتواصل** في شئون الأسرة، والتحريض على الطلاق، في مواجهة أي خلاف.
- **رفض الأهل لطلاق الزوجة** لأنه مخالف للأعراف والتقاليد، ولكن إصرار الزوجة على تضرُّرها وحصولها على الطلاق، يؤدي إلى تحملها المسئولية كاملة.
- المحاولة **الدائمة من جانب أحد الطرفين للهيمنة الكاملة** على قرارات وتوجهات الأسرة، وعدم قبول النقاش والحوار.
- **البخل والتقتير في الإنفاق** على الأسرة من جانب الزوج.
- **المبالغة في الإنفاق التَّرفِيّ** من جانب الزوجة وحدوث مشاحنات وتوتُّرات.
- **العنف النفسي والجسماني** إزاء الزوجة وأحيانًا الأولاد.
- **امتناع الزوج عن العمل** وإدمانه للمُخدِّرات.
- **إنفاق الزوجة على الأسرة وعلى زوجها،** وطمعه في مُدَّخراتها.
- **ضغوط اقتصادية كبيرة** تدفع الطرفين إلى الصدام والاختلاف بشكلٍ مستمر.
- **توقف الرجل عن العمل** (إما لإدمانه، أو ظروف مرضية - أو دخوله السجن لقضاء عقوبة).
- **تكرار الخيانة الزوجيَّة** من جانب الزوج.

- **إهمال الزوجة لأســـرتها وبيتها**، وتركيز ها على العلاقات الاجتماعية، أو على عملها بشكلٍ أساسي.
- **إدمان أحد الطرفين للإنترنت**، والوصول من خلاله إلى حدِّ الخيانة.
- **وجود فوارق تعليمية وثقافية واجتماعية بين الطرفين**، تؤثر ســـلبًا على التفاعل بين الطرفين.
- **إصرار الزوجة على العمل** وإهمال الأبناء والزوج.
- **عدم الإنجاب**.
- **غياب الخصوصيَّة في العلاقات الشخصية** بين الطرفين.

وإذا كُنَّا قد ذكرنا قرابة 20 سببًا للطلاق، وفقًا لما ذكره المبحوثون والمبحوثات، في هذا العمل، يتبقَّى الإشارة إلى ملاحظات مهمة:

- **الملاحظة الأولى هي تركيز الغالبية على سبب الطلاق الرئيس ثم الاستطراد إلى أسباب أخرى إلى جانبها**، من ذلك بخل الزوج وإنفاقه على أهله وعدم تحمُّل مسئوليات الأسرة. أو عنف الزوج إزاء زوجته وأبنائه، وإدمانه للمخدرات، وتوقُّفه عن العمل.. **وهكذا تتقاطع الأسباب معًا**.
- **الملاحظة الثانية أن العنف النفســـي والجســـماني معًا، من جانب الزوج إزاء أســـرته، ارتبط بالتنشـئة الاجتماعية**، التي اعتادت - خاصـة في البيئة الاجتماعية والثقافية الفقيرة (حيث الفقر وغياب التعليم، والتمييز بين الأبناء لصـــالح الذكور، والأعراف والتقاليد) - **الإعلاء من حقوق الرجل على حســـاب المرأة**، والبعض يعتقد أن هذا جزء من الدِّين (والنســـاء ناقصـــات عقلًا وديـنًا) وعلى المرأة الطاعة الكاملة.. العامل الخاص بالتنشـــئة الاجتماعية كان قائمًا وبوضـــوح في المجموعات النقاشـــية، وفي بعض المقابلات الشخصية.. من ذلك تدليل الفتيات المُبالَغ فيه، واعتيادها الإنفاق البَذَخيّ، وهو نتاج لتنشئة اجتماعية في أسر ميسورة.
- **الملاحظة الثالثة أن المناقشات الجماعية قد كشفت عن تلقائية وحُريَّة كبيرة، في حالات الفئات الشـعبية الفقيرة**، بينما في حالات المناقشـة البؤرية الجماعية مع فئات من الطبقة المتوسطة، كان هناك ميلٌ من المبحوثات - لمسته الكاتبة - للتظاهر أو للمبالغة في بعض الأمور، لتتفق مع طبيعة باقي المبحوثات في الفئات الميسورة.

- **الملاحظة الرابعة، كان الاتجاه العام من الغالبية العظمى من المبحوثين والمبحوثات، تجنُّب الإشارة إلى طبيعة العلاقة الحميمة بين الطرفين**، وأغلبنا يعلم أن عدم التوافق في هذا البُعد من شأنه أن يُضخَّم المشاكل الزوجية والصدامات، ويصل إلى الطلاق.
- **الملاحظة الخامسة والأخيرة، أن أغلب المناقشات تناولت دور الأهل وتدخلاتهم بين الطرفين**، سواء في محاولات التهدئة أو في "تأجيج" الأزمات والصراعات وتعميق الهُوَّة.. وقد كان ذلك واضحًا بدرجات مختلفة، في حالات المبحوثين والمبحوثات، إلا أنه برز في بعض الحالات أنه السبب الرئيس في الانفصال (ضغط أسرة الزوج أو أسرة الزوجة للطلاق).

أ- نتائج المقابلات الشخصية مع الشباب:

لقد قمنا بالتركيز في البداية، في هذا المقام، على الشباب أقل من 30 سنة، باعتبار أن البيانات الإحصائية في الفصل الثاني، أبرزت لنا بوضوح وزن الطلاق لدى الشباب، في السنوات الخمس الأولى من الزواج.. وبعض الدراسات تطلق على هذه الظاهرة "الطلاق المبكر"، منها دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية الأخيرة[27].

لقد قامت الباحثة بمقابلة 10 حالات، نصفهم إناث ونصفهم الآخر ذكور، البعض كان طلاقهم بعد أقل من عام (3 حالات) والباقون تم طلاقهم بعد أقل من خمس سنوات. لقد تنوَّعت مستويات التعليم بين جامعي (في جامعات حكومية أو أجنبية) وفي حالتين فقط تعليم متوسط، وتنوعت مواقعهم الوظيفية ما بين أطبَّاء ومهندسين، ونُظُم معلومات، وفي مكاتب استشارية، أو في سكرتارية. والغالبية من أسر ميسورة أو في الطبقة المتوسطة.

- **من أبرز حالات الطلاق ما تحدث عنه المهندس م. س. (30 عامًا)، الذي تزوج بعد قصة حب قصيرة، وأنجب طفلين** (3 سنوات، 4 سنوات) لكنه قبل نهاية العام الخامس للزواج "اضطر" إلى طلاق زوجته، وفقًا لما يقوله. السبب الرئيس الوحيد هو أنه اكتشف مدى "عناد زوجته" ورفضها الاهتمام بالأطفال وإصرارها على العمل (في منظمة دولية).. طلب منها أن تحصل على إجازة بدون مرتب لرعاية البيت والأطفال "بدلًا من ترك إدارة البيت وتربية الأولاد إلى خادمة إثيوبية" لكنها ترفض وتصرُّ على عدم التنازل عن عملها.. قالت للزوج - وفقًا لما ذكره -: "أنا مستقبلي مفتوح قدامي وباخد ماهية محترمة وعمري ما أضحي بمنصبي".. وقالت

له (وهو مهندس): "واضـــح أنك غيران مني وما تحاولش إقناعي، وأنا بتابع العيال بالتليفون وكل مساء".. وصلت العلاقة إلى طريق مسدود وحاول الأهل من الطرفين، تهدئة الأوضـــاع، لكن لم تنجح الجهود، وهي التي اختارت الطلاق والاحتفاظ بالطفلين.. إلا أنها أرســـلت له الطفلين بعد عامين من الطلاق.. الزوج في الحالة السابقة (المهندس م. س.، 30 سنة) سدَّد كل الحقوق للزوجة والأولاد، وأصبح يعيش مع والدته لرعاية الأطفال، والأم تصطحبهم في نهاية الأسبوع فقط.. ودائمًا ما تقول له طليقته: "أنا مطمئنة على العيال بيحبوك جدًّا"، والمهندس م. س. يخشـــى الزواج الثاني وأطفاله "لن يرتاحوا ولا أنا حكون مستريح".

- وحين سألته الكاتبة في المقابلة الشخصية عن عدم إدراكه خلال علاقته بها في قصة الحب ثم بعد الخطوبة، عن أنه أمام شـــخصـــية عنيدة وأنانية، وكذلك عدم اتفاقهما المسبق معًا عن موافقته أو رفضه عملها..، أجاب م. س. أنه تزوجها في عمر 25 سنة وهي أصغر منه بعامين، وأن علاقتهما "كانت جميلة ومبهجة" وفقًا لما ذكره.. ويقول: "سهل معرفة أنها ابنة مُدلَّلة من كل أطراف الأسرة" لكنه أعتقد أن الزواج سيغير منها وهذا لم يحدث.. وحين التحقت بموقع وظيفي جيد، واكتشفت أن السفر جزء من العمل، "تمســكت جدًّا بهذه الوظيفة وكانت الأولوية في حياتها هي العمل.. وفي المرحلة الثانية أرسلت لنا الأطفال".

- ثلاثة شـــباب آخرين (أحدهم تم طلاقه بعد عام واحد)، تحدثوا عن الســـبب الرئيس للطلاق، وهو إهمال الزوجات لأمور البيت، والاعتماد شـــبه الدائم على الوجبات الجاهزة وأحد هؤلاء الشـــباب (29 عامًا) تحدث عن أن زوجته لم تكن تســـتطيع الابتعاد عن والدتها، ويقول: "بعد عام من الزواج اكتشفت أنها عاشت في بيت أمها أكثر من عيشتها معاي وكنت أروح أشوفها هناك أو أقضي يومين معاها.. وهكذا".. ويقول إنها لا تســتطيع تحمُّل فكرة أنها مســئولة عن بيت وزوج، وكان الطلاق هو الحل.

- **شاب آخر من المبحوثين (ن. م.) عمره 29 عامًا، يعمل في شركة عقارية كبرى، ولديه طفل** (عامان) يتحدث عن **الإنفاق البَذَخيّ لزوجته** وعشقها للمال "بصورة مَرَضيَّة"، كما يقول، وتقضي أغلب أوقاتها مع الأصدقاء والصديقات، وتنتقده بصورة دائمة لأنه "زوج مُملّ"، "بيشتغل وبس"، و"ما يحبِّش الناس".. وغير ذلك.

- وقد ذكر ن. م. أنه في مقتبل حياته ويبني مستقبله ومتفوق في عمله "وكان صعب الاستمرار على هذا النمط خصوصًا أنها مش بتشتغل ولا تعمل أي شيء مفيد".. تم الطلاق بعد 4 سنوات من الزواج، والتزم ن. م. بكل نفقات الأسرة، وترك لها المنزل، وسافر إلى ألمانيا ويأتي في الإجازات.

- **الشابَّات في المقابلات الشخصية (أقل من 30 سنة) البعض عاملات وأخريات لم يعملن (ربَّات بيوت)..** ن. ع. لم تعمل بعد تخرُّجها في الجامعة، لديها طفل (4 سنوات) أكَّدت أنها لم تفكر في الطلاق "لحظة واحدة" وعلاقتها كانت هادئة مع الزوج (شقيق صديقة لها)، ولكنها فوجئت به يتحدث معها أنه "غير سعيد" ويرغب في الطلاق! حاول الأهل التدخل لمعرفة الأسباب وهو يقول: "أنا غير سعيد".. كانت النهاية عودتها لبيت والديها والاستقرار معهم، وطليقها تزوج بعدها من سكرتيرة له تعمل في مكتبه، وهو ابن رجل أعمال متميز ويعمل معه.

- **حالة أخرى لشابَّة تم طلاقها في عمر 29 سنة بعد 4 سنوات زواج،** لا تعمل، أنجبت طفله واحدة، لم يهتم الزوج بالأسرة وينفق في الحدود الدنيا، رغم أنه لديه دخل محترم (كما تقول زوجته)، ويقضي وقته ما بين العمل وسباقات السيارات والموتوسيكلات، وقد قال لها زوجها: "أنا كده ومش حتغيَّر.. اختاري أنتي الاستمرار أو الطلاق" واختارت الطلاق.

- **هـ. م. سيدة شابة تم طلاقها بعد أقل من عام،** ولم تنجب، جميلة وهادئة، تزوَّجت من شاب محترم في الثلاثينات من عمره، من أسرة طيبة، امتدت خطوبتها عامًا ونصف العام، وشعرت أنه "ملتزم دينيًّا".. بعد الزواج لم يستطع الدخول بها ويعتذر ويفسر لها أنه "مرهق في عمله"، وبعد مرور شهرين (كما تقول) اعتاد الإساءة لها نفسيًّا وجسديًّا، واتهمها بأنها "باردة ولا مشاعر لديها".. وغير ذلك مما يصعُب ذكره، وتم طلاقها بهدوء.

- **في المقابلات الشخصية الأخرى لمبحوثين ومبحوثات تتراوح أعمارهم عند الطلاق ما بين 30 سنة و35 سنة،** كشفت سيدة أن زوجها طلقها بعد أقل من ثلاثة أعوام؛ بسبب عدم الإنجاب، وقالت إن زوجها كان يحبها ويُقدِّرها ولم يعترض أو يمانع لأنه "أمر الله ومُقدَّر" كما ذكرت، **ولكن الضغوط النفسية التي تعرضت لها من أسرته؛ خاصةً والدته، أصابها بحالة اكتئاب شديد، وطلبت الطلاق** وعادت

لبيت أهلها، واللافت أنه تزوج مرةً أخرى بعد طلاقها من جارةٍ لهم رشَّـــحتها له والدته، لكنه لم ينجب حتى الآن (بعد عامين).

ب- نتائج المقابلات الشخصية مع مبحوثين ومبحوثات بين (٣٥ - ٥٠ سنة)

- ع. ش. سيدة مطلقة متعلمة (40 عامًا)، لديها طفلان، تم طلاقها بعد 8 سنوات من الزواج، (كانت في ذلك الوقت تبلغ 30 عامًا) لمداومة الزوج الاعتداء عليها نفسـيًّا وبدنيًا، ثم بدأ يضرب الطفلين بقسوة بالغة.. تقول ع. ش.، عصبيته الشديدة لمستها منذ الخطوبة، "ولكني كنت أظن أنه ســـيهدأ بعد الزواج والإنجاب"، لكن "حالته تدهورت".. وحين تلجأ إلى أســـرته وتطلب المســـاندة، لا تجد غير الرفض، حتى علمت من أحد أعمام زوجها **أنه يتعاطى المُخدِّرات مع أصـــدقائه بانتظام**. ومِن ثَمَّ كان طلاقها بعد أن أبرأته من كل حقوقها (تم طلاقها بالخلع)، واســـتقرت في منزل والدتها لتربية الأبناء بهدوء، وخرجت إلى العمل مُدرِّســـةً في إحدى المدارس الخاصة.
- في حالتين أخيرتين، تمت مقابلة الســـيدة و. ع. المطلقة (45 ســـنة) ربَّة منزل، وطليقها (50 سـنة مهندس) كُلٌّ على حِدَة، لديهما ثلاثة أبناء في الجامعات. **المقابلة كشـــفت عن اتهامات متبادلة بين الزوجين،** تقول الســـيدة و. ع. إن طلاقها يعود لبخل زوجها الشديد، مع عِنْدِه وإصراره على رأيه ولا يترك لها فرصـة للمشـاركة في القرارات، وقد تم طلاقها بعد 18 ســـنة. **زوجها يقول** إن الطلاق كان ينبغي أن يتم منذ سنوات؛ لأن طليقته "و. ع." تنفق ببذخ شديد، "ولا تفكر في مستقبل الأولاد ولا في حالات طوارئ تتطلب الإنفاق".. وفي الوقت نفسه يقول إن زوجته/ مطلقته عنيدة للغاية ولا تعرف المناقشـة أو الحلول الوسـطى "عايزة تهيمن على كل شـيء وتنفذ كل اللي عايزاه".
  - **هذه الحالـة تعني اتهـاماتٍ متبـادلـةً بين الطرفين وتوقُّف الحوار،** فـالرجل الـذي اتهمته زوجته بالبخل الشـــديد يقول إن زوجته تبالغ في الإنفاق التَّرّفيّ، والســـيدة المطلقة تتهم زوجها/ طليقها بالرغبة في الهيمنة على "كل قرارات البيت"، وهو يتحدث عن حالة العند والإصـــرار لدى الزوجة.. **هنا تبرز تفســـيرات كل طرف لشخصية وسلوك الآخر، وكما يدركه كل منهما من منظوره الشخصي.**

- **الحالات الأخرى - كبيرة العمر نسبيًّا - التي كانت محور المقابلات الشخصية،** قدمت لنا أسبابًا أو دواعي مختلفة للطلاق تعكس عدم التوافق وغياب التفاهم وغياب الحوار بين الزوجين، وتخلِّي أحد الطرفين - الزوج أو الزوجة - عن مسئولياته لرعاية الأسرة أو الإنفاق عليها، كما طُرحت مشكلة تدخل الأهل في الحياة الزوجية. وعكست أيضًا لدى البعض (الشباب خاصة) غياب الالتزام وغياب تقدير المسئولية، وعدم إدراك تَبِعات الزواج والإنجاب.. وهنا تتكرر الأسباب نفسها ما بين البخل، وغياب الالتزام بالأسرة، أو طمع الزوج في أموال زوجته، أو الخيانة الزوجية (تكرَّرت عدة مرات) أو تدخُّلات الأهل، أو إهمال البيت والأبناء.

ج- نتائج المناقشات البؤرية الجماعية مع مُطلَّقات من فئات ميسورة، وفي الطبقة المتوسطة:

نحن الآن أمام نتائج مجموعتين للنقاش؛ الأولى تضم 5 سيدات مطلقات والثانية تضم 6 سيدات، هناك درجة عالية من التجانس بين المبحوثات، من حيث التعليم والانتماء إلى فئات ميسورة (أو ميسورة نسبيًّا) من الطبقة المتوسطة، البعض ربَّات بيوت وأخريات عاملات في مِهَن متنوعة، وتتراوح الأعمار ما بين 35 سنة و50 سنة.

- **في واحدة من المجموعتين، طبيبة مطلقة عمرها 36 عامًا (ت. ر.) وتعمل في إحدى المؤسسات الطبية المتميزة (وتعدُّ رسالة دكتوراه)، ارتبطت - بعد قصة حب عامين - بزميل لها طبيب من أسرة طيبة،** وتمت خطوبتها وعقد القِرَان لمدة عام ونصف العام.. اشتركا معًا في تأسيس منزل الزوجية، ولم يواجها معًا - أو مع الأسرة - أي مشاكل، وكان اتفاقهما تأجيل الإنجاب لمدة عامين، حتى يستقر مسارهما المهني والعلمي.. وبالفعل كما تقول الطبيبة (عمرها الآن 36 عامًا)، تم حملها دون أي مشاكل وهي 30 عامًا، وتقول السيدة "ت. ع." إنها "راحت لجوزها تبلغه بكل فرحة أنها حامل".. لكن لاحظت أنه لم يفرح بل استقبل الخبر ببرود شديد.. سألته مالك؟ أنت ليه مش سعيد".. قال إن باله منشغل بتأثيث عيادة وأنه بدأ الخطوات، لكنه أكتشف أن المال المتوافر لديه غير كافٍ.. المهم أنه عرض عليها أن تشاركه من خلال قرض بالبنك لها، ومعًا يمكن في عدة سنوات تسديد القرض. وافقت الدكتورة ت. ر.، وكان القرض بضمانها الشخصي، إلا أنها تلقَّت اتصالًا من البنك أنه توقف عن سداد المبلغ بعد شهرين، وجاءت المفاجأة الكبرى حين تحدثت معه في الموضوع وتستفسر عن

الســـبب، ذكر لها أنه أحب ســـكرتيرته (في العيادة) وتزوجها، لكنه يرفض طلاقها. لجأت الطبيبة إلى المحكمة تطلب الطلاق للضـــرر، وصـــدر بالفعل حكم المحكمة لصـالحها (بعد عامين ونصـف العام) وتحمَّل طليقها ما يترتب على ذلك من نفقة لها، ونفقات ابنها، وكان عمره في ذلك الوقت قرابة 4 سـنوات.. المشـكلة أنه **لم يتم تنفيذ الحكم لعدم الاستدلال على مكانه**، وسافر مع زوجته الجديدة للخارج، إذن حالة تهرُّب واضحة من تنفيذ أحكام القضاء.

- **المجموعة النقاشـــية، انفعلت كثيرًا في ردود أفعالها لقصـــة طلاق الطبيبة**، وكان التركيز على ســـدادها للقرض الذي حصـــل طليقها عليه "وأنها حســـنه النيَّة للغاية"، وكيف أنها أحبت هذا الشـخص "وعاشـرته عدة سـنوات ولم تسـتطع فهم شـخصـيته".. آخرون تحدثوا عن الخيانة الزوجية باعتبارها "قصـــة مكررة" وحدثت مع أخريات.. كذلك كان حديث أخريات عن طمع الرجل في زوجته إذا كان لديها مال خاص.
- ومن هنا **تحدثت ســـيدة أخرى عن حياتها الزوجية لمدة 11 عامًا (عمرها الآن 42 سنة) مع زوج بخيل للغاية، ويُجبرها على الإنفاق من مالها الشـخصـي** (الذي ورثته عن والدها).. الســـيدة ف. ب. تزوجت بعد ثلاثة أعوام من تخرُّجها، ثم خطوبة لمدة عام، وكان زوجها في البداية، كما تقول "محترم جدًّا وكريم"، حتى إن والدها وفر لهما شـقة سـكنية تمليك، باعتبار أنه كان في بداية حياته.. لكن بعد الزواج، ثم إنجابها طفلين، **امتنع عن الإنفاق - إلا الحاجات الأساسية من الغذاء - وطلب منها هي تدبير حالها من ميراثها**، بعد وفاة والدها. اعتاد هذا الزوج أن يقول لها: "أنت غنية والشـقة باسـمك واعتبري إني ضـيف عندك".. تعرضـت السـيد ف. ب. لعنف نفسـي ولفظي شـديد، وكان صـبرها بسـبب الأطفال "لازم يكون لهم أب في البيت".. الأولاد كرهوه جدًّا - كما تقول - "ماعندوش مشاعر ولا يُطيق صوت أبنائه أو شقاوتهم".. تم الطلاق بـالخُلْع بعد 11 عـامًـا، وتحمد الله أنهـا في بيتهـا وقـادرة على الإنفـاق.. هي تقول إن **المشـكلة الرئيسـة هي الحالة النفسـية للأطفال**، وتبذل مجهودًا كبيرًا لتعويضـهم عن غياب والدهم الذي لا يكلف نفســه تمضــية بعض الوقت مع الأولاد أو الاتصــال بهم هاتفيًّا. ومضت سنوات، ونسى طليقها أنه أنجب.
- **حالة أخرى لســـيدة مطلقة (عمرها الآن 50 عامًا) تزوجت من رجل يعمل بوظيفة محترمة**، وسـافرت معه خارج مصـر، حيث اكتسـب الجنسـية.. إلا أن ر. م. لاحظت

حالة اضطراب نفسي وخلل متزايد في شخصيته، بعد عدة سنوات من الزواج، مع حالات اكتئاب نفسي تنتابه ويمتنع عن العمل. ومع تفاقُم الحالة، أصبح يتردد على **عيادات نفسية**، ولكن أضحى استمرار الحياة معه مستحيلًا؛ خاصةً مع عنفه مع زوجته وطفله، وحين اعتزمت العودة لمصر أخفى عنها جوازات السفر هي وابنها، وبعد فترة تمكَّنت من الحصول على هُويَّتها، وعادت إلى مصر مع ابنها، وتم طلاقها بالخلع.

- **سيدتان مطلقتان، ضمن مجموعات النقاش، إحداهما إعلامية والأخرى مهندسة، في الأربعينات من العمر تم طلاقهما من سنوات محدودة؛ بسبب الخيانات الزوجية المتكررة للأزواج**.. أحد الأزواج لم يَعْتَد على خيانة زوجته، "لكنه بعد أن أتم 50 عامًا تكررت خياناته واعتاد الحديث بالموبايل بصوتٍ منخفضٍ جدًّا، ويقضي كل أوقات فراغه على الإنترنت" يعقد صداقات مع النساء، وحين هددته أن استمرار هذا الوضع سيجعلها تطلب الطلاق كانت النتيجة حسب قولها "طلقني وقالِّي شكرًا أنا كده حُرّ في حياتي".. في هذه الحالة استمر الرجل في تحمُّل نفقات أسرته، وترك لهم المنزل، إلا أنه توقف عن متابعة أحوال أبنائه بشكلٍ شبه تام؛ مما كان له تأثيره السيئ على الحالة النفسية والتعليمية للأبناء.
- **السيدة الأخرى المطلقة (أ. ر.) تقول إن خيانات زوجها لها مستمرة منذ السنوات الأولى للزواج**، وكثيرًا ما وعدها أنه سيتوقف لكنه لم يفِ بالوعد، تقول: "كاذب ومنافق ويقول أشياء لا يلتزم بها وفقدتُ الثقة في نفسي تمامًا، وفقدت ثقتي فيه إلى أن تم طلاقي بعد 7 سنوات من الزواج".. تضيف أن طليقها كان يقول لها دائمًا: "خلِّيكي في حالك وفي شغلك وربي بنتك وخلاص".. ابنته الآن طالبة جامعية متفوقة، والحياة بالنسبة لها "مستقرة ولن أفكر في الزواج"، حسب قولها.
- **بخصوص السيدة المطلقة س. أ.، وهي في أواخر الثلاثينات من العمر**، تقول إن زوجها السابق كان يتَّسم بالطِّيبَة والكرم، **ولكن "شخصيته ضعيفة جدًّا مع والدته"**، وتسكن في نفس العمارة معنا وتتدخل في كل شيء، بدءًا من الطعام وتنظيف البيت انتهاء بملابس الزوجة.. وتقول: "اعتاد طليقي أن يحكي لوالدته كل شيء حتى علاقتنا الخاصة هي، تعلم بها"، هذه السيدة لم تطلب الانفصال عن زوجها، لكنها تحدثت معه بهدوء عن "ضرورة وجود الخصوصية والاستقلالية لهما"، ومن الضروري

لاستمرار الحياة بيننا - كما تقول - أن نسكن في مكان بعيد أشعر بحريتي في بيتي وفي شئوني الداخلية" إلا أن الزوج رفض تمامًا؛ متعللًا أنه الابن الوحيد لأمه ولن ينفصل عنها.. السيدة س. أ. رفضت وطلبت الطلاق وتعيش مع والدتها، وعادت إلى عملها مرةً أخرى، والزوج لا يتحمَّل مسئولية الإنفاق على ولديه بانتظام، ويبرر ذلك بارتفاع النفقات وأن والدته سيدة مريضة هو مسئول عنها.

- **نموذج آخر لسيدة مطلقة، ضمن المجموعات النقاشية (50 عامًا) أشارت بوضوح إلى أن أولادها غير مسئولين عن سوء اختيارها لزوجها** (والد الأبناء)، تم طلاقها حديثًا قبل عدة أشهر من اللقاء بها والحديث معها، وقالت: "صبرت جدًّا عليه لمدة 27 سنة، إلى أن تعلم الأبناء (طبيب هاجر إلى الخارج، وابنة شابة مهندسة تزوجت حديثًا) و"شعرت أني قمت بمهمتي بنجاح"، فكان طلاقها بالخلع من والد أبنائها، "الذين شجعوني على الاستقلال بحياتي".. السبب كان أنانية الزوج المُطلَقة، وحالة "النرجسيَّة" - على حدِّ تعبير ها - التي يعيش فيها، لا يعرف الحب أو التعاطف، ويتحكَّم هو في الأسرة بشكلٍ تام، ولا يقبل الحوار أو النقاش.. كان يتصادم بشكلٍ يومي مع الأولاد، فابتعدوا عنه، و"أنا حاولت احتواءهم ورعايتهم، وتحملت أنا وحدي مسئولية سوء اختياري وانبهاري بالمظهر الخادع والمنصب".

وهكذا تتعدَّد حالات الطلاق في هذه النماذج التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة، واختلفت الأسباب، وتقاطعت وكان أبرزها ما يلي:

البخل الشديد، عدم تحمُّل مسئوليات الأسرة، الخيانة المتكررة، تدخُّل أهل الزوج خاصةً الوالدة، سوء الاختيار من جانب الزوجة لانبهارها بالمظهر والمنصب، الأنانية الشديدة والهيمنة ورفض النقاش، العنف اللفظي والجسدى. الطمع في أموال الزوجة، اضطرابات عصبية ونفسية تجعل الاستمرار مستحيلًا..

إن ما سبق هو مُحصِّلة مناقشات مع نماذج/ حالات من الطبقة المتوسطة، ونلحظ قلة حالات العنف الجسماني (الاعتداء بالضرب)، كما نلحظ بعض حالات الطلاق بالخلع لتوافر إمكانات مادية لدى المطلقة أو فرصة عمل جيدة. فهن متعلمات والبعض عاملات بمواقع جيدة، ومن أُسَر ميسورة إلى حدٍّ كبير. هذا، ولم تُشِر أيٌّ من المبحوثات إلى طبيعة العلاقة الحميمة مع الزوج، أو أنها لا تحبه وغير قادرة على التوافق معه، (باستثناء حالة واحدة فقط). ولكن على الأوضح هذا الوضع قائم، وأسهم في تدهور

العلاقات، وفي مناقشـــة المجموعة معًا، كان التأكيد على محاولاتهم التقرب من الزوج، لكن دون نتيجة؛ خاصةً مع مساندة أهله في حالات كثيرة.

د- ماذا عن نتائج المناقشات الجماعية مع مطلقات من القواعد الشعبية/ الدنيا في المجتمع؟

تم تخصيص جلستين للمناقشات البُؤريَّة الجماعيَّة، كل جلسة مناقشة تضم 5 سيدات، (أي إجمالي 10 ســيدات مطلقات)، تمت الجلســة الأولى مســاء يوم 2022/11/15 في المَعْصَــرة، في إحدى جمعيات الرعاية الاجتماعية، بينما كانت الجلســة الثانية للمناقشــة الجماعية بتاريخ 2022/11/20 في منطقة البساتين، وتم ترتيبها في منزل ممرضة تعمل بإحدى الوحدات الصحية (معرفة سابقة لها)، وقد انضمت إلى الحالة الأخيرة جارة لهم، تعاني من تداعيات الطلاق. (الإجمالي إذن ١١ سيدة مطلقة).

لقد تراوحت أعمار الســـيدات المُطلَّقات (وإحداهن هجرها زوجها من 20 عامًا ولا تعلم عنه شـــيئًا) ما بين 32 عامًا و50 عامًا.. الغالبية العظمى منهن عاملات في منازل، واثنتان فقط تعليم متوسط (دبلوم تجارة)، والأخرى حاصلة على الشهادة الابتدائية (ربَّات منزل). وقبل أن أتناول أســباب ودوافع الطلاق، من المهم الإشــارة إلى أمرين؛ **أولهما:** حالة الصدق الملموسة من جانب غالبية هؤلاء النساء، والتعبير "بصدق" ودون مُوارَبة عن معاناتهنَّ الشـديدة مع الأزواج، وأن الطلاق مهما سـبَّب من مشـاكل "فهو أرحم من اسـتمرار الزواج". **الأمر الثاني:** الأسـباب كانت بعيدة تمامًا عن مشـكلات تحدثت عنها المطلقات في المجموعتين السابقتين (ضمن شرائح الطبقة المتوسطة)، لم تكُن الأسباب هيمنة الزوج أو "عِنْده الشـديد" أو خياناته المتكررة، أو إهماله لهُنَّ، **وإنما كانت أســبابًا ترتبط بالســـمات الاجتماعية والاقتصـــادية للمبحوثات، وبالطبع ترتبط بطبيعة البيئة الثقافية التي يَعِشْن فيها.. ما هي هذه السمات التي صنعت الفوارق؟**

- **البيئة الفقيرة** محدودة الدخل.
- **التعليم غائب** عن الغالبية.
- **الأصول العائلية** للبعض منهنَّ ترتبط بمحافظات الوجه القبلي.
- **الزواج في سِنٍّ مبكرة** (ما بين 16 عامًا و20 عامًا على الأكثر).
- كان **الزواج للغالبية تقليديًّا للغاية** عن طريق الأهل (ماعدا حالة قصة حب واحدة).

- **الزواج مبكرًا كان ضـــروريًّا، للهروب من بيئة أســـرية يتعدد فيها الأشـــقَّاء، ولتخليص الأســـرة من عبء إعالتها**. أو الزواج لإنجاب الأطفال، أو لإتمام مهام الأسرة التي كانت تعدُّها للزواج (الهدف الأسمَى).
- لم **تكُن السيدات المطلقات** قبل الزواج عاملاتٍ (الغالبية).
- الغالبية العظمى من المطلقات **لديهن أطفال** (من 3 إلى 7 أطفال) وسيدة واحدة فقط لم تنجب.
- يَعِشْن جميعًا في **مناطق شعبية فقيرة**، ومزدحمة.
- حالة معاناة شديدة من **الضغوط الاقتصادية وارتفاع الأسعار وعبء الإعالة**.
- تدخُّلات دائمة من أهل الطرفين، وأحيانًا الجيران.

نحن إذن أمام نماذج مصرية حقيقية، نساء يتسمن بالشجاعة والقوة في مواجهة الواقع المؤلم، **البعض منهن أعدُّه نماذج من "بطولات النساء"، نجحن في تخطِّي الصعاب** (تعليم الأبناء في مستويات متوسطة، زواج الأبناء، الاستمرار في العمل، تقديرهنَّ دعم الدولة سواء بالبطاقات التموينية أو من خلال برنامج تكافل وتضامن.).

3- **أُمّ مصـــطفى أولى** النماذج **ســـيدة مطلقة عمرها 40 عامًا، لديها ثلاثة أبناء، الأكبر هو مصـــطفى (16 عامًا) متعدد الإعاقات**، يذهب إلى إحدى المؤســـســـات التربوية للإعاقة، تذهب معه يوميًّا لتوصـيله، ثم انتظاره حتى يخرج لها.. الابن الثاني (15 عامًا) حصـل على الشهادة الإعدادية ويعمل في ورشة ميكانيكا السيارات بنفس المنطقة (حي البساتين)، والثالث 12 عامًا، في مرحلة التعليم **الابتدائي.. طلاق هذه السيدة تم شفاهةً دون توثيق، وهجرها زوجها واختفى ولا تعلم عنه أي شيء**.

أُمُّ مصطفى، منذ زواجها كانت تعاني من زوجها عدم تحمُّل مسئولياته إزاء البيت، **ولكن إنجابها لطفل متعدد الإعاقات كان نقطة فارقة في حياتها**، فقد اعتاد زوجها ضـــرب الطفل بقســوة، وضــربها وإيذاءَها نفســيًّا وجســديًّا.. وكان "يغيب عن البيت لفترات ما أعرفش عنه حاجة، وحين يأتي يطالب بحقوقه الزوجية.. وخلِّفت اثنين كمان، أهلي وجيراني كانوا بيساعدوني".. وبعد أن غاب لفترة 3 شهور عاد وطلقها شفهيًّا، ولم ترَهُ منذ 11 عامًا، و"أهله مايعرفوش عنه حاجة خالص".. عملت أُمُّ مصـــطفى عاملةَ نظافة لدى بعض الجيران، ولكن "بِلّيل بس عشان يكون أخو مصطفى (المعاق) معاه في البيت"

كما تقول - وساعدتها سيدة فُضلَى في الحصول على دخل مناسب من تكافل وكرامة، بالإضافة إلى ابنها مصطفى باعتباره من ذوي الاحتياجات الخاصة.. وذكرت السيدة أن ابنها الأوسط محمد (ويعمل بورشة ميكانيكا) يساعدها أيضًا ماديًّا.. تقول أُمّ مصطفى: "الدنيا لسه بخير وأنا مستورة الحمد لله وكفاية على كدة من الراجل اللي كان بيضربني بسبب ومن غير سبب وبيضرب مصطفى ويشتمه وبيعتبر أني السبب، الحمد لله على كدة والدنيا ماشية وخلاص من مساعدات الحكومة ومن الجيران وأهل الخير".

4- **أم محمد حالة أخرى لافته لديها 4 أطفال، وزوجها عامل بناء باليومية**، تقول: "إذا اشتغل يوم يقعد في البيت كذا يوم مايشتغلش، ويتعاطى الحشيش على طول، وضرب وشتيمة طول الوقت، المهم أدِّيه فلوس عشان الهباب اللي بياخده ده، واشتغل أنا في المنازل من الصبح للمساء، ياخد هو مني فلوس وأدبَّر أنا الأكل للعيال".. استمر حال أُمّ محمد على هذا النمط لمدة 15 عامًا، ولديها 4 أطفال "كبروا دلوقتي وبيشتغلوا وماحدِّش فيهم أتعلم". تقول أُمّ محمد إنها حين مرضت مؤخرًا لم تستطع العمل، وفي هذه اللحظة طلقها جوزها "وهو أخد الواد الصغير لما كان عنده 6 سنوات وراحوا بيت والدته ولا زال على نفس الحال، الواد عنده دلوقتي 11 سنة بيشتغل وأبوه ياخد الفلوس".

5- إدمان المخدرات وعنف الزوج مع زوجته، **ورغبته في الحصول على دخلها من العمل في المنازل، بدا وكأنه القاسم المشترك بين غالبية الحالات في هذه الفئة الفقيرة متدنية الوعي والدخل**.. المبحوثات عاملات منازل في أغلبهنَّ ويحصلن على دخل معقول يكفل لهن الحياة الكريمة، إلا أن طمع الزوج في مالهنَّ لتعاطى المخدرات وتفضيل الراحة على العمل، أدى في النهاية إلى الطلاق وتفكيك الأسرة، ومعاناه الأم المطلقة في تربية أبنائهم. **تقول أحد نماذج هذه الحالات:**

6- **أُمُّ أحمد:** أنا عندي 4 عيال طفحت الدم معاهم واكتشفت أن 2 منهم بيشربوا سجاير وحشيش زي أبوهم (15 و16 سنة) واتبهدلت بعد الطلاق - **كما تقول - لتربية العيال** الصغيرين، ووالدتي معاي ست كبيرة وبأصرف على علاجها وأدويتها"، تم طلاق أم محمد منذ ١٠ سنوات، وهي عاملة منازل (٥ أيام في الأسبوع) في نهاية الأربعينات من عمرها، وبالطبع لا يتكلف زوجها أي نفقات للأطفال (في المدرسة الإعدادية)، وأكثر ما يُقلقها أي متاعب صحية تعوقها عن العمل والانفاق مستقبلًا، وليس لديها سند في الحياة، وقد تم طلاقها هي الأخرى شفهيًّا، ولا تعرف أين ذهب طليقُها.

7- **أُمُّ محمود بائعة خضــراوات في الطريق بمنطقة المعصــرة، أنجبت 7 أطفال من الذكور والإناث،** وكانت تتمنى أن تكتفي باثنين فقط، فهي تســتأجر حجرة داخل منزل، لكن كما تقول: "جوزي صـــعيدي وعايز عيال ومايعرفش حكاية منع الحمل دي ويقولِّي حرام وعيب".. بالطبع الأبناء تســربوا من المدرســة الابتدائية "وبيشــتغلوا في الورش ياكلوا عيش"، وتقول أُمُّ محمود بكل فخر: "أنا جوّزت البنتين وســترتهم وده أهم حاجة، **وكانت عنيَّة مفتحة عليهم خايفة من أبوهم يعمل حاجة فيهم وهو على طول ياخد مُخدِّرات"..** وقد تم طلاق أم محمود شفهيًّا أيضًا، وعلمت من أسرة زوجها أنه سافر إلى ليبيا من 10 سنوات، ولا تعلم عنه شيئًا.

ومن أهم ما ذكرته أم محمد أمران؛ **أولهما** أنها عرفت أن الرئيس السيسي سينظم الطلاق الشفهي، لكنها تخشى من عودة زوجها إليها، **ثانيهما** أن كثرة الإنجاب (7 أطفال) دفعت بها إلى مزيدٍ من الفقر والاحتياج، وحرمان الأولاد من التعليم، وتمنَّت "يا ريت يكون في قانون يمنع العيال الكثيرة دى".

8- **حالة طلاق تحكي لنا في المناقشــات الجماعية البؤرية عن بُعد جديد،** "نادية" تقول إنها تزوجت من 8 ســنوات، من عامل في أســيوط، وفي ذلك الوقت كان عمرها 24 ســنة، **وأســرتها قلقة جدًّا لعدم زواجها حتى ذلك "العمر المتأخر"؛** ولهذا وافقوا على زواجها بســرعة وســفرها لأســيوط للإقامة مع أهل الزوج.. نادية لم تُنجب وضــغط الأهل والأصدقاء على زوجها ليتزوج من فتاة صغيرة؛ وبالتالي تم زواجه وعاشت للعام الثالث مع الزوج وأسرته وزوجته الجديدة، في نفس المكان. كانت تسليتها الوحيدة المتاحة لها - كما ذكرت - الحديث عبر الإنترنت ومتابعة الفيس بوك، ولكن بعد عدة شــهور اتهمها زوجها - كما تقول نادية - بأنها "تخونه مع الشــباب"، واتصــل بأســرتها في القاهرة "لتســلُّمها".. الفتاة نفت ما قاله لكنها تم طلاقها بعد مرور 3 ســنوات، وتحكي أنها لم تتزوج (33 عامًا وقت اللقاء) "بسبب تشويه سمعتها".. كما ذكرت أن انشغالها بالإنترنت أمر طبيعي، فهي ربَّة منزل "ومتعلمة" كما تقول وطليقها يقرأ ويكتب فقط، "أكيد كان غيران مني أني متعلمة وهو جاهل" (حاصلة على دبلوم تجارة).

9- **السيدة "صالحة" في الخمسين من عمرها،** لم تُنجب طلقها زوجها بعد 3 سنوات زواج، وتزوَّج من ابنة عمه التي أنجبت 7 أبناء (4 ذكور و3 إناث)، لكنه بعد 10 ســنوات تزوجت منه (أوعادت إليه) وعاشت معه ومع زوجته الجديدة (أُمّ العيال) تساعد في تربية

الأبناء الســـبعة وتعدُّ الطعام للجميع، ولكن معاملة الزوج لها بقســـوة وجفاء لم تتغير، وتقول: "حتى ضـرَّتي كان بيضـربها قدامي جامد وبيضـرب العيال مع أنهم كبروا". بعد مرور 20 سـنة - وهي في عمر الخمسـين - تشـاجرت مع زوجته الأخرى، "لأن العيال كانوا بيســـرقوا مني فلوس - كما تقول - والأســـعار غالية قوي والحياة معاهم صـــعبة قوي".. تم طلاق الســـت صـــالحة بالخلع كما تقول، وذهبت لتعيش مع أختها الأرملة في منطقة أخرى، لكن أحوالها تبدَّلت تمامًا حين عملت طباخةً "عند جماعة في الزمالك وبيكرموني الحمد لله، ومسـتورة وربنا يديمها نعمة".. صـالحة - بعد رحلتها الطويلة مع هذا الزوج - **تشعر بالرضاء والهدوء وتطلب الستر والصحة.**

إن تشـابه وتماثل حكايات المطلقات، في هذه الفئات المُهمَّشـة لافتة للنظر بشـكلٍ كبير، سـواء في أسـباب الطلاق أو التداعيات، وهي تعكس بشـكلٍ كبيرٍ البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

خلاصة لتأثير البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية:

لقد تعرضـنا لحالات ونماذج متنوعة لنسـاء مطلقات من الفئات الفقيرة المُهمَّشـة، وأخرى لسيدات مطلقات من فئات الطبقة المتوسطة، **وهنا من المهم إبراز تأثير البيئة الثقافية (بما فيها القيَم) والبيئة الاقتصادية والاجتماعية على المبحوثات.**

- إننـا إزاء مجموعـة حصـــلت على قدرٍ كبيرٍ من التعليم، البعض منهم يعمل في وظائف فنية متخصـصـة (الطب، الإعلام، الهندسـة، نظم معلومات، بنوك...) أو ربات بيوت، لديهن أبناء (من 1 - 4 فقط) وعلى درجة عالية من الوعي والثقافة، ولهم مصادر دخل معقولـة جدًّا تكفل لهم الحياة الكريمـة... وعلى الجـانـب الآخر لـدينـا مجموعـة من النســـاء المطلقات، الغالبية العظمى غير متعلمات (ماعدا حالة دبلوم تجارة، وأخرى الشـــهادة الابتدائية) وهن في الغالبية عاملات منازل، يعِشْـــن في مناطق شـــعبية فقيرة، يتراوح أبناؤهم بين 4 - 7 أطفال ومصـــادر دخلهم محدودة للغاية، إلى جانب ذلك وعي محدود بالحقوق (مثال ذلك طلاق شـفهي غير موثق)، وغالبية الأبناء تسـرَّبوا من التعليم ويعملون لدعم الأسرة.

وهنا في هذا السـياق ينبغي إبداء ملاحظات جوهرية، تعكس التأثير الضـخم للبيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية:

الملاحظة الأولى:

هناك اختلاف كبير بين مجموعة المطلقات في شـرائح الطبقة المتوسـطة، والأخريات في الفئات الفقيرة.

فالطلاق لم يتم - كما هو واضح - بضغط متغيرات اقتصادية في المجموعة الأولى، **لقد كان الحديث ينصـبُّ على بخل الزوج** وتقصـيره في الإنفاق على زوجته وأولاده (ما يعني أن لديه دخل جيد)، أو كان التركيز على رغبة الزوج في أن تُنفق الزوجة دخلها على الأسـرة، إذا كانت عاملة أو لديها ميراث.. وكانت تثور نزاعات كثيرة بين الزوجين تتعلق بهذين البُعدين، إضـافةً إلى حالة واحدة أو اثنتين، أشارتا إلى إنفاق الزوج على أهله؛ ما يثير مشاكل تؤدي إلى الطلاق.

في المجموعات الأخرى الفقيرة المهمشـة، بدا أن الفقر لم يكُن سـببًا للطلاق، كان هناك "حالة تسليم" من الجميع بالفقر، ولكن الطلاق كان بسبب توقف أو عدم انتظام الزوج، في تلبية احتياجات الأسـرة، وتركَّز الحديث على توفير الطعام والاحتياجات الأسـاسـية فقط... بعض حالات الطلاق كانت **بسـبب إنفاق الزوج على تعاطي المُخدِّرات، أو إجبار زوجته على الإنفاق على مستلزمات المنزل**، أو الاستيلاء بالقوة على عائد عملها.. وفي حالات متعددة **امتنع الزوج عن عمله**.

اللافت عدم اسـتخدام مصـطلحات مثل بخل الرجل (والذي تم توظيفه كثيرًا في الشـرائح المتوسطة)؛ لأن البخل يرتبط بحالة وفرة مادية نسبية.. من ناحيةٍ أخرى، غالبية المطلقات هُنَّ نساء فقيرات مُعِيلات لأسر، وكان الأمر المستبعد عودة المطلقة وأبنائها إلى أسرتها؛ لأن عبء الإعالة هنا - في البيئة الفقيرة - مرتفع، وهو ما يفسر إشارات البعض إلى رفض والديها لطلاقها مهما كانت الأسـباب (المال لا يسـمح والمسـكَن لا يسـمح)، وفي حالةٍ واحدةٍ فقط عادت المطلقة التي لم تُنجب إلى بيت أسرتها.

الملاحظة الثانية:

- إن العنف النفسـي والجسـماني قد ارتبط بدرجة كبيرة بالبيئة الفقيرة (وإن كان قائمًا في بيئات تنعم بالرخاء)، وغالبًا ما يصـاحبه إدمان الزوج للمخدرات.. واللافت زيادة عدد الأبناء، مع خروجهم إلى العمل لمساعدة الأمهات المُعِيلات للأسرة..

في هذه البيئة الفقيرة "محدودة الوعي" بدت لنا مسـاحة كبيرة فارقة بينها وبين أسـر الطبقة المتوسطة، حيث في الأخيرة (عدد أبناء أقل) واهتمام بتعليم الأبناء والتعامل مع تداعيات الطلاق بالتركيز على الحالة النفسية لهم؛ خاصةً إذا امتنع والدهم بعد الطلاق عن رؤيتهم.

بينما ســـمات البيئة الفقيرة، تدفع غالبية الأمهات المطلقات إلى الاهتمام بالأبناء في "حدود دنيا"،.. لم تذكر أيُّ أُمٍّ منهنَّ المشــاكل النفســية للأطفال، أو معاناتهم في الدراســة، **لكن التركيز كان على قدرة الأمهات بعد الطلاق على توفير الاحتياجات** الأساسية للأبناء.

الملاحظة الثالثة:

إن طبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصــادية والثقافية، الخاصــة والمتميزة، هي التي جعلت المطلقات في شـرائح الطبقة المتوسـطة يتحدثن عن حالات انتهاك الاسـتقلالية والخصـوصـية لهنَّ، من جانب أهل الزوج، والتدخل في شئونها وتفاصيل حياتها (من جانب الحَمَاة).. هذا على الرغم من السكن المستقل.. وعلى الجانب الآخر في البيئة الفقيرة حيث تعيش الزوجة في مسكن أســـرة الزوج، فقد بدت مشـــاكل الاحتكاك والخلاف بينهم طبيعية للغاية، **ولم تكن هناك أي إشـارات لكلمة الخصـوصـية أو الاسـتقلالية، بل بدا أن ذلك الأمر لم يشـكِّل أيَّ سـبب للطلاق!!** كان العنف الجسماني والامتناع عن الإنفاق وتحمُّل مطالب الأسرة، هي أسباب رئيسة وبالطبع الاستيلاء بالكامل على دخل زوجته (تعمل بالمنازل).

إن اسـتخدام مصـطلح **"ضـغط الأهل"** كان في حالة عدم إنجاب الزوجة لعدة سـنوات، وفي حالة أخرى عاشــت إحدى السـيدات مع الزوجة الأخرى وأطفالها (وطلبت الطلاق لخلافاتٍ مع الزوجة الثانية).

الملاحظة الرابعة:

وأخيرًا هناك أمران آخران صــنعا فارقًا كبيرًا في المناقشــات مع فئات الطبقة المتوســطة الميسورة، والفئات الفقيرة:

الأمر الأول: طلـب الطلاق لخيـانـة الزوج المتكررة، وهو مصـــطلح لم يَرِد بـالمرة في المجموعات الفقيرة، وكأن النساء هنا لا يعنيهنَّ الأمر.

الأمر الثاني: الطلاق بالخلع تكرر عدة مرات في الفئات الميســورة، بينما تم مرة واحدة في الفئات الفقيرة، والســبب يعود بالطبع إلى بيئة اجتماعية واقتصــادية وثقافية تســمح بالاســتقلال المادي للمطلقة، ولها مصــادر دخل، وقبول ثقافي مجتمعي للخلع.. ولكن الأمر مختلف تمامًا في البيئة الفقيرة لانتفاء الظروف المُهيِّئة للطلاق بالخلع، ولكن في هذه البيئة الفقيرة يحدث تكرار للطلاق الشفهي وغياب توثيق قانوني، والوعي بالمخاطر والآثار محدود للغاية.

وهنا مهم الإشارة إلى **دور تلعبه أدوات الاتصال الاجتماعي في الفئات الميسورة** يؤثر سلبًا على استقرار الأسرة أو يدفع للطلاق، بينما في حالة الفئات الفقيرة فإن حالةً واحدةً فقط (دبلوم تجارة) كان طلاقها لاتهامها بالخيانة عبر الاتصال الاجتماعي.

مناقشة ختامية ورؤية شاملة:

أ- لقد سعينا في الفصول الثلاثة السابقة إلى تفهُّم أبعاد ظاهرة الطلاق في مصر، وكان اتخاذنا أو اختيارنا لاسم هذا العمل، وهو :**"تَصدُّع جدران الأسرة المصريَّة"**؛ للدلالة على خطورة تطوُّر الظاهرة وتداعياتها من ناحية، وخطورة حالة التفكُّك الأسري في كثيرٍ من الأحيان من ناحيةٍ أخرى، حتى مع استمرار مؤسسة الزواج.

لقد ركَّز الفصل الأول على تصاعُد مخاطر كثيرة - اجتماعية وثقافية واقتصادية - أثَّرت سلبًا على استقرار الأسرة المصرية. بعضها يرتبط بالعَوْلمَة والتطور المتسارع في تكنولوچيا الاتصال، والذي أثر سلبًا على القيم والثقافة ومِن ثَمَّ السلوك، وكان الهاتف النقَّال أو الموبايل، واختراقه كل الطبقات والفئات، الفقيرة والغنية، وفي الحضَر وفي الريف، هو أداة التواصُل واتساع مساحة الفضاء الافتراضي أمام الجميع. ثم كان تغيُّر السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر - عبر العقدين الأخيرين على وجه الخصوص - قد أثر سلبًا على المجتمع المصري. فمن ناحيةٍ كان هناك تغيرات متتالية، سريعة، بعد ثورة يناير 2011 والإطاحة بنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، ثم حكم جماعة الإخوان لمدة عام وثورة 2013، والحكم الانتقالي ثم انتخاب الرئيس السيسي.. ازدادت **المخاطر والتهديدات، ليس بسبب الفوضى وعدم احترام القانون وعدم اليقين في المستقبل فقط، وإنما أيضًا لتردِّي الأوضاع الاقتصادية بشكلٍ خطير، وتهديد الأمن القومي** المصري من الداخل ومن الخارج.. ثم كان إصرار النظام الجديد على مكافحة الإرهاب من ناحية، والبدء في إصلاح اقتصادي شامل من ناحيةٍ أخرى.. **وفي هذا السياق كانت ضغوط ارتفاع الأسعار - السلع والخدمات كافة - والذي تعرضت له الأسرة المصرية منذ عام 2017**، وما صاحَب ذلك من ارتفاع أسعار الكهرباء والبنزين والمياه والانتقالات، وارتفاع أسعار الدواء والخدمات الصحية، وتدنِّي العملية التعليمية في المدارس الحكومية، وتصاعُد مخاطر "السَّناتِر" والتعليم المُوازِي وضغوط تكلفة

تعليم الأبناء.. وكل ذلك مثَّل ضغوطًا كبيرة على الأسرة. ثم مرة أخرى - وبعد أن تكيَّف المجتمع إلى حدٍّ كبير مع هذه المتغيرات الاقتصادية، جاءت **موجة الغلاء الكبرى مطلع عام 2022**، بعد نشوب الحرب الروسية - الأوكرانيَّة، وبعد تحمُّل الدولة والمجتمع لقُرَابة ثلاث سنوات، جهود مكافحة وباء كوڤيد -19.. هذه المتغيرات العالمية إلى جانب اعتبارات تتعلق بالسياسات النقدية والمالية، أدت إلى ارتفاع نسبة التضخُّم وارتفاع الأسعار، وتحرير سعر الدولار ليصل إلى أكثر من 30 جنيهًا مصريًّا، بحيث توالى ارتفاع الأسعار بشكلٍ شبه يومي.

إذن قوة وشدة المتغيرات الاقتصادية، رغم استمرار الدولة في جهودها التنموية، أثَّرت بشكلٍ كبيرٍ على استقرار الأسرة المصرية، وخلقت سلسلة من التوتر تعيشها الأسرة ويواجهها المواطن. لقد كان لكل ذلك انعكاسات قوية على الثقافة والقيم السائدة، (وكانت بدايتها تدريجيًّا منذ الانفتاح الاقتصادي وهجرة العمالة إلى دول الخليج في العقود الأخيرة من القرن العشرين) **وحدث تغير في مستويات الثقة بين الأطراف، وتطلُّعات كبيرة تفوق القدرات، ونزعة قوية إلى الأنانية وإعلاء المصلحة الشخصية، وثقافة استهلاكية مُتخبِّطة** مرتبكة (تميل إلى التقليد)، **وإعلاء قيمة المال دون اهتمام بالضوابط الأخلاقية.**

وبإيجاز، فإن الفصل الأول ركَّز على الأسرة ومجتمع المخاطر وتغيرات المنظومة القيمية، واهتم بالثقافة المجتمعية والتنشئة؛ لتمهيدنا إلى الفصل الثاني الذي سعى لربط بيانات الزواج والطلاق، بالمُتغيِّرات المذكورة.

إن الفصل الثاني عن ظاهرة الطلاق وتطوُّرها في الإحصاءات والبيانات الرسمية، قد اجتهد في القراءة النقدية للأرقام في علاقتها بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وعبر مقارنة بين السنوات وبين الأعمار والمِهَن، وعبر المقارنة بين مختلف المحافظات. وفي هذا السياق تحدثنا عن ارتفاع معدلات الطلاق في الإحصاءات الرسمية عام 2021 (بنسبة 14.7%)، وهو ما فجَّر اهتمام الرأي العام والخطاب السياسي الرسمي، ونبَّه إلى ضرورة البحث والتصدِّي للأسباب، وكان أعلى معدل طلاق في القاهرة، والأقل في أسيوط. وبمقارنة السنوات، تنبهنا إلى ارتفاع عدد حالات الطلاق في الفترة من 2016 إلى 2019، ثم مرةً أخرى 2021 تحت وطأة موجة الغلاء الأولى وجائحة كورونا، وتوقعنا ارتفاعًا آخر مع بيانات 2023 لتعكس موجة الغلاء الثانية.

ومن ناحيةٍ أخرى، فقد كشـــفت معدلات الطلاق عن تفاوتات بين مختلف المحافظات، وبين الحضَر والريف؛ لارتباطها بمتغيرات الثقافة والقيم والتنشئة الاجتماعية، وبالطبع السياق الاقتصادي لكل محافظة.. لقد كانت القاهرة ثم بورسعيد ثم محافظة الجيزة، على التوالي، في أعلى المعدلات.. بينما الإســكندرية أقل (ســواء في الريف أو الحضــر).. وكانت محافظة أســيوط هي أقل معدلات الطلاق (1.0% فقط من كل ألف)، والاتجاه نفسه في محافظة سوهاج ومحافظة قنا.. **وهذا لا يعني استقرارًا أسريًّا أكبر، لكننا نتذكر الأعراف والتقاليد التي تحدُّ من الطلاق، ونتذكَّر أيضًـــا الفقر وتخوُّفات زيادة عبء الإعالة..** هذا بينما كانت معدلات الطلاق في الوجه البحري تتراوح بين 2.7 في الألف إلى 1.4 في الألف (وهي محافظة المنوفية أفضل المعدلات)، وقدمنا تفسيرًا لذلك.

لقد كان من أهم ما توصَّل إليه تحليل البيانات في الفصل الثاني، أمران: أولهما الطلاق المُبكِّر لدى الشـباب، وقبل مرور خمســة أعوام على الزواج، وفي عمر مبكر، **وثانيهما** ارتفاع معدلات الطلاق إلى حدٍّ كبير في فئة التعليم المتوســط.. مثَّل عدد حالات الطلاق بعد أقل من 5 ســنوات 14% من إجمالي حالات الزواج، وكانت نســبة حالات الطلاق (إشــهادات الطلاق المُوثَّقة رســميًّا) في النشــرة الســنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصــاء، وذلك لأصــحاب الشــهادات المتوســطة 35.7%، وهذه نتائج مهمة للغاية تســتلزم المزيد من البحث.. والنســبة تنخفض كثيرًا للحاصــلين على شــهادات جامعية (20%) بالمقارنة مع خرِّيجي التعليم المتوسط، إلا إن نسبة الطلاق كانت مرتفعة للغاية في مرحلة الشباب حتى 35 عامًا، لتصل إلى أكثر من 40٪ عام 2019.

كان أيضًـــا من أبرز نتائج الفصـــل الثاني، ما تعلق بحالات الخُلْع في إحصـــاءات عام 2019، فهي 10.447 حالة فقط من إجمالي عدد حالات الطلاق (إجمالي 222.036 عام 2019)، وكانت القاهرة والإسـكندرية تسـتحوذان معًا على قرابة 50% من عدد حالات الخلع، وتتوزع النسبة الباقية على محافظات الوجه البَحْريّ، وبنسبة أقل محافظات الوجه القبلي.

وحين نصـــل إلى الفصـــل الثالث، نســـعى عن طريق أدوات بحث ميدانيَّة (المقابلات الشخصية والمناقشات البؤرية الجماعية)، إلى الربط بين ما تم مناقشته في الفصل الأول (عن مجتمع المخاطر والمُتغيِّرات الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية) مع الفصــل الثاني

(عن البيانات والإحصاءات الرسمية للطلاق في مصر)، مع الأخذ في الاعتبار متغيرات التعليم والدخل والوظيفة والانتماء إلى طبقات وشرائح اجتماعية متفاوتة.

وعلى الرغم من أن اختيار المبحوثين والمبحوثات كان عمديًّا، يراعي عدة اعتبارات تحدثنا عنها، فإن النتائج التي توصلنا إليها كشفت عن تنوُّع لأسباب الطلاق وتداعياته على الأسرة والأبناء من جهة، كما كشفت عن إدراكات مختلفة لبعض المفاهيم (منها مثلًا مفهوم الهيمنة والانفراد بالقرار لأحد الطرفين، والاتهامات المتبادلة في بعض الحالات بين الزوجة التي تتحدث عن بخل زوجها، أو الزوج الذي يركز على الإنفاق البَذَخيّ للزوجة).

أبعادٌ كثيرة لأسباب الطلاق بدت كاتجاهٍ عامٍّ في المناقشات مع المبحوثات من الطبقات الشعبية الفقيرة، أبرزها عنف الزوج، وإدمانه، واستئثاره بالدخل المحدود لزوجته حين تعمل.. وبينما في حالة المبحوثات في **الفئات الميسورة،** تكرَّر ذكر **الخيانات الزوجية كسببٍ للطلاق** وإلى جانبه إهمال الزوج لزوجته، إلا أن **الفئات الفقيرة** لم تُشِرْ من قريبٍ أو بعيد إلى ذلك البعد، كان **اهتمامهم ينصرف إلى استمرار الحياة وتلبية المطالب** الأساسية للأسرة من مأكَل وملبَس (ثقافة الفقر).. من ناحيةٍ أخرى، كانت المناقشات في الفئات الميسورة تركِّز على تدخل الأهل - خاصةً الحماة - في خصوصية واستقلالية الزوجة وأسرتها (رغم أن المعيشة لم تكن مشتركة)، بينما في الفئات الفقيرة وبعضها كان يعيش مع أسرة الزوج وإخوته، لم تبرز الشكوى من ذلك البُعد كثيرًا ولم يتحدث أحد عن "الخصوصية والاستقلالية".. وفي حالاتٍ كثيرةٍ من المبحوثات في هذه الفئات محدودة الدخل، تكرَّر رفض مطلب الزوجة - من جانب أهلها للطلاق - مهما كان عنف الزوج ومشكلاتها - **لأن الأسرة الفقيرة غير قادرة على إعالة ابنتهم وأولادها بعد الطلاق.**

إن الطلاق لإصرار الزوجة على الاستمرار في عملها، حتى مع إهمال البيت وأطفالها الصغار، كان أحد ملامح الخلاف الأساسية، مع تكرار حالات الطلاق بالخُلْع في الفئات الميسورة نسبيًّا.. بينما في حالة الفئات الشعبية الفقيرة، صادفتنا حالة واحدة للطلاق بالخلع؛ وكذلك حالة واحدة لطلاق مبحوثة (دبلوم تجارة) لاتهام زوجها لها بالخيانة عبر الإنترنت، وعلى الجانب الآخر تعدَّدت الحالات في الفئات الميسورة مقترنةً بخيانة الزوج.

في الفصل الثالث كنَّا نلمس بشكلٍ مباشرٍ مسئولية التنشئة الاجتماعية، وتأثيرها السلبي على حالات الطلاق، وكان أبرزها عدم تحمُّل الزوج (أو الزوجة) لمسـئولياتها أي غياب الالتزام وتحمل المسئولية؛ بسبب التدليل المفرط في الفئات الميسورة (خاصةً في حالات الطلاق المبكر)، أو بسـبب حق الرجل المطلق - في الفئات الفقيرة - في أموال زوجته وفي الحياة بالشكل الذي يرغبه (الإدمان)، وحقه في استخدام العنف إزاء زوجته وأولاده، وللأسف تبرير الزوجة "لحَقِّه في ضربها" إذا فعلت شيئًا مخالفًا له.

لقد اهتمت غالبية المبحوثات بالآثار السـلبية للطلاق على الأبناء؛ خاصـةً في حالات امتناع الآباء عن إبداء أي اهتمام بهم بعد الطلاق، **وهو ما تطلَّب مجهوداتٍ مضاعفة من الأمهات المطلقات في الفئات الميسـورة..** على الجانب الآخر فإن المبحوثات في الفئات الفقيرة محدودة الدخل، لم تهتم الغالبية بهذا البُعد حتى مع تسـرب الأبناء من المدرسـة، **كان المهم التكيُّف مع الحياة الجديدة بتدبير عمل للإنفاق والاسـتمرار، وعدم الممانعة في عمل الأطفال.**

كثيرٌ من التفاصـيل والمقارنات، تمت مناقشـتها في الفصـل الثالث والأخير، عن أسـباب وتداعيات الطلاق، **واعتبار كل حالة خبرة ذاتية شـخصـية** إلى جانب اختلافات القيم، **وصـعوبات إدراك العوامل الرئيسـة والأخرى المسـاندة في حالات الطلاق،** فهي تتشـابك وتتداخل على النحو الذي تم مناقشته في الفصل الثالث.

هنا وقبل أن نصـل إلى فرص إحداث تغيير إيجابي في اتجاه دعم الاستقرار الأسـري، قد يكون من المهم تذكُّر واحدة من الملاحظات المهمة التي تحدثنا عنها في تقديم هذا العمل، وهو أن **استمرار مؤسسة الزواج لا يعني دائمًا أننا إزاء حالات أُسَر ناجحة غير مُفكَّكة؛** لأن الاستمرار كثيرًا ما يحدث للحفاظ على الواجهة الخارجية للأسرة، أو لصالح الأبناء، وغير ذلك.

ب - نحن إذن في مواجهة قضـية مُهمَّة، تتشـابك وتتقاطع فيها كل المتغيرات الداخلية والخارجية، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والثقافة والقيم والتنشئة الاجتماعية، ماذا يعني ذلك إذا كنَّا نستهدف تحقيق الاستقرار للأسرة المصرية؟

يعني:

- أهمية **التعليم** وجدِّية ارتباطه بالتربية.

- تعميق **الوعي** لدى كل أطراف الأسرة.
- **تشنئة اجتماعية** قادرة على غرس القيم والالتزام.
- **فرص عمل** متكافئة للذكور والإناث، واحترام حقوق كل طرف.
- **تطوير الخدمات الصحية والتعليمية** وفرص السكن، لتوفير حالة من الاستقرار والحياة الكريمة.
- إعلاء **قيمة القانون**، واحترام الجميع للقواعد القانونية، وبالطبع إنفاذ القانون.
- **تطوير المحاكم والإسراع في البَتِّ في القضايا**، وتوفير آليَّات تطبيق الأحكام.
- **التحرك الجاد لمراقبة الأسعار**، وإيقاف الغلاء دون مبرر، والذي يرتبط بالجشع، ويخلق التوتر في الأسرة.
- **استمرار الجهود التنموية** لتحقيق الحياة الكريمة.
- **مصاحبة التوعية لكل المشروعات التنموية**.
- **مواجهة جادة** لموجات العنف في الشارع المصري، وداخل الأسرة.
- **تكامل الجهود الأمنية والاقتصادية** والاجتماعية إزاء قضية الإدمان.
- **تجديد الخطاب الديني بكل جدِّية** وعمق؛ لغرس الاحترام المتبادل بين الوالدين وداخل الأسرة، وتوفيرالتفاهم والتسامح.
- **تضافر كل الجهات الحكومية والأهلية لتحقيق تغيير إيجابي في القيم والثقافة** - من أعراف وعادات وتقاليد - تؤثر سلبًا على الحياة الأسرية، والتعامل مع كل الفئات والشرائح الاجتماعية.

وبإيجاز، فإن التعامل مع المُتغيِّرات التي تؤدي إلى تصدُّع الأسرة وتفكيكها، يستلزم سياسات اجتماعية اقتصادية من ناحية تتسم بالشمول والتكامل، وتستلزم من ناحيةٍ أخرى منهجًا جديدًا للتنشئة الاجتماعية وقيمًا وثقافة، بعيدة عن التمييز بين الذكور والإناث، قائمة على التسامح والاحترام المتبادل.

إن ما سبق يعني **ضرورة توافر اقترابين؛ أولهما** بعيد ومتوسط الأجَل يرتبط بالسياسات العامة، **وثانيهما** قصير الأجَل لتعميق الوعي، وهو يبدو القضية الأولى أو أهم التحديات.

لدينا مجموعة من المقترحات، قد تكون اقترابًا جيدًا وقصير الأجل لمواجهة ظاهرة الطلاق وتفكُّك الأسرة، أبرزها ما يلي:

1. **التوعية التثقيفية ضـــرورية جدًّ**، يمكن أن تبدأ في المدارس الإعدادية أو الثانونية؛ لتوفير مفاهيم تدعم كيان الأسرة والقيم والثقافة التي ينبغي إدراكها بشكلٍ إيجابيٍّ لتعميق الالتزام وتحمُّل المســئولية، والنضــج في اختيار الشــريك، وضــرورة الاحترام **وهي "توعية تثقيفية" يمكن أن يتم دمجها في أحد أبعاد العملية التعليمية، وقد تكون تحت عنوان: "التربية المدنية"، أو "الحياة الأسرية".**

- **التوعية التثقيفية مهم أن تمتد إلى النوادي ومراكز الشـــباب والجمعيات الأهلية، ويتم إعدادها بشكل جيد وجذاب**، يتفق مع الأعمار ومستوى التعليم والنوع الاجتماعي، وبالطبع يقوم بإعدادها متخصصون وخبراء.

- **تأسيس وحدات للتوجيه الأسري** في مختلف الأحياء والمناطق ويمكن داخل جمعية أهلية، وهو اقتراب جيد نجح تطبيقه للغاية في عدة دول عربية، وخلال سنوات محدودة (من هذه الدول: قطر، الجزائر والكويت) وهذه الوحدات يتعامل فيها متخصصون وخبراء مع المشكلات الأسرية، ومع تداعيات الطلاق.

- **وسائل الإعلام لا زال لها دور مهم**، حيث تتم التوعية التثقيفية عن الزواج أو التعامل مع تداعيات الانفصـــال، في دقيقة أو اثنتين (من خلال الصــوت والصــورة) للتنبيه بين فقرات البرامج، كما يمكن تحقيق التوعية التثقيفية للمتزوجين أو المُقبلين على الزواج، من خلال وسائل التواصُل الاجتماعي التي يُقبل عليها الغالبية.. وأهمية هذا البُعد أن وسـائل التواصـل الاجتماعي، تزخر بعشـرات المواقع التي تتحدث فقط عن شكاوى المطلقين، الذكور والإناث، وضياع حقوقهم، وهي تلقَى إقبالًا ضخمًا.

2. **المؤسسات الدينية، سواء الأزهر أو الكنائس**، بدأت تتبنَى خطابًا ونهجًا جديدًا في اتجاه تعميق التوعية التثقيفية.. لقد أشـــار مؤخرًا (في 12 ديســمبر 2022 - في جريدة المصري اليوم) مفتي الجمهورية د. شوقي علَّام، إلى أنه "يجب استخدام وسائل ناجحة للتصــدي لمشــكلة الطلاق والحفاظ على كرامة الأســرة وعدم التســرُّع في قطع رباط الزوجية".. لقد أشـــار ســيادته إلى أنه يأتي للدار شـــهريًّا 5000 فتوى طلاق؛ ومِن ثَمَّ **قامت دار الإفتاء في الأعوام الأخيرة بتنظيم دوراتٍ وبرامج متخصصة، منها "برنامج تأهيل المقبلين على الزواج"..** ومع تقديرنا لما سبق، ليس لدينا أي بيانات تفصيلية عن إدارة وتنظيم هذا البرنامج، أو تقييميه أو انعكاساته، وذلك طالما أشار مفتي الجمهورية أن البرنامج المذكور تم تبنِّيه منذ عدة سنوات.

- وهنا في هذا السياق، **مهم أن تنتقل المؤسسة الدينية، أو خبراؤها، إلى أماكن خارجها لإجراء التوعية التثقيفية وأن تنتقل إلى كل مكان في الجمهورية*** ، على أن يكون الخطاب الديني مستنيرًا ويتوافق مع الفئات التي يخاطبها، من منظور العمر والتعليم والبيئة الثقافية والاجتماعية.. ونحتاج هنا إلى خطاب تحفيزي يغير من أعراف وتقاليد وعادات، بدت مُعوِّقات رئيسة أمام الاستقرار الأسري.

- هذا **وقد يكون من المهم الإشارة إلى برنامج جديد، أطلقته دار الإفتاء بالأزهر** (أول ديسمبر عام 2022) يُسمَّى **"برنامج التعافي من الخيانة الزوجية"**، وهو كما يعلن عنه، يتم في إطار دعم استقرار الأسرة ومواجهة انتشار الطلاق، ويُعدُّ **أحد برامج مركز الإرشاد الزواجي**.. ويقول مدير هذا المركز إن البرنامج المذكور يجمع الجوانب الشرعية مع الجوانب النفسية والاجتماعية، ويستهدف - كما ورد على لسانه - "التعافي من الخيانة، وحق الاعتذار والعتاب المُهذَّب".. ومع أهمية مواجهة الطلاق وأسبابه فإن الخيانة الزوجية كانت أحد الأسباب بالفعل، **إلا أن أسبابًا أخرى بدت - كما أوضحت البحوث الميدانية - أكثر أهميةً** مثل العنف النفسي والبدني مع الزوجة والأطفال، وإدمان المخدرات، ورغبة الزوج في الاستئثار بأموال زوجته..، وهي **أسباب مهمة** جدًّا تؤدي إلى عدم الاستقرار الأسريّ وحدوث الطلاق.. كلها **كانت تستدعي الاهتمام والتركيز عليها**، للتعامل مع الظاهرة.

- من ناحيةٍ أخرى فإن **الكنيسة القبطية**، تنظم - ومن عدة سنوات - جلسات تثقيفية وإرشادية للمُقبلين على الزواج، وتهيئتهم للالتزام بمسئولياتهم الجديدة. ومن جانبٍ آخر تهتم في جلسات نقاشية محددة، بالأزواج الذين لديهم مشاكل في العلاقة الزوجية، في محاولةٍ لتقديم النُّصح والإرشاد وتقريب وجهات النظر، إلا أن أصعب التحديات هو السماح بالطلاق من جانب الكنيسة القبطية، وهو ما كان محل شكوى من جانب البعض*** .

---

* بدأت بالفعل هذه البرامج التأهيلية للشباب، للانتقال خارج القاهرة في مراكز الشباب وبعض الجامعات، منذ يناير 2023.

* الجدول رقم ٥٤، في النشرة السنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الذي صدر عام ٢٠٢٠، بعنوان: إحصاءات الزواج والطلاق، يشير إلى أن عدد المسيحيين المُطلَّقين الأرثوذكس بلغ ٨١ حالة فقط عام ٢٠١٩.

3. **إن وزارة التضـــامن الاجتماعي، هي الأخرى أطلقت المشـــروع القومي للحفاظ على كيان الأســـرة تحت عنوان: "مَودَّة"**، وكان ذلك بتكليف من رئيس الجمهورية عام 2019، ومن واقع مؤشـــرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصـــاء عن ازدياد حالات الطلاق في مصـــر. ركَّزت الوزارة في هذا البرنامج على الطلاق المبكر، حيث ترتفع نسبة الطلاق من بين الشباب في السنوات الأربع الأولى لتصل إلى قرابة 14% من المطلقين في العام (2019)، وهي قرابة 40٪ في مرحلة الشـــباب من 18 إلى 35 ســـنة؛ ومِن ثَمَّ كان إعداد محتوى علمي عن أُســـس اختيار شـــريك ومفهوم الزواج والاستعداد النفسي، وجميع الأسس التي يعتمد عليها استقرار الأسرة.. ووفقًا لما أشارت إليه وزيرة التضـــامن الاجتماعي (المصـــري اليوم، ســـبتمبر 2022)، فإنه تم تدريب كوادر من الشـــباب (260 ألفًا) والوصـــول من جانب 4.5 مليون مواطن إلى منصـــة "مودة"، وتســـعى الوزارة - وفقًا لحديث وزيرة التضـــامن الاجتماعي - إلى اســـتهداف شـــباب الجامعات والمعاهد العليا، وذوي الإعاقة، والمخطوبين، والمتعافين من الإدمان، وذلك يتم في ضـــوء إعداد أربع حقائب تدريبية، مع العمل على اعتبار هذا التدريب شرطًا إلزاميًّا لتوثيق الزواج مستقبلًا.

4. **إن تدخُّلات المؤســـســـات الرســـمية، تحرص على الإعلان عن مبادرات، وعن أرقام، لكننا لا نعلم على وجه الدقة مدى كفاءة المُيسِّـــرين** (لا نقول المُدرِّبين هنا تحديدًا لعدم ملاءَمة المصـــطلح في هذا الســـياق).. كذلك **لا يوجد أي معلومات عن مدى اســـتفادة المُســـتهدَفين، وكيفية الانضـمام للورش التثقيفية هذه، باختصـار ليس لدينا غير أرقام مُعلنَة دون الحصـــول على أي تقييم لهذه الجلســـات التثقيفية** وقد يكون من الأفضـــل، التعاون مع منظمات المجتمع المدني؛ للوصـــول طوعًا إلى مســـتهدفين، وتوفير المعرفة المطلوبة والخبراء لهم كوحدات للإرشاد الزواجي والاستشارات.

- هذا، ومن المهم النظر أيضًـــا إلى **ظاهرة العزوف عن الزواج**، حيث يلجأ البعض إلى الزواج العُرْفيّ من ناحية أو يمتنع عن الارتباط بزواج؛ خشـــية الوقوع تحت طائلة الالتزامات التي ترتبط بالعقد والتكلفة الباهظة للزواج، أو تكلفة الطلاق وتداعياته.. ولذلك من المهم جدًّا أن يكون لدينا برامج للتوعية والتثقيف، قادرة على اختراق القواعد الشـعبية؛ **لتبسـيط وتيسـير إجراءات الإعداد للزواج وتجنُّب المبالغة في المطالب من أحد الطرفين؛** خاصةً في سياق اقتصادي ضاغط على الجميع.

5. **السياسة التشريعية وإنفاذ القوانين، بُعد مهم ضمن السياسات العامة ينبغي أن يخضع للمراجعة ليتناسب مع الوضع القائم ومُتغيّراته؛** خاصةً وأن الدراسة الميدانية لظاهرة الطلاق المبكر التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية (إصدار 2020)، أشار فيها رُبْع عيّنة البحث إلى دورٍ ينبغي أن تلعبه التشريعات والقوانين (إلى جانب 50% أكَّدوا على الإرشاد والتثقيف). البعض في الدراسة المذكورة أشار إلى ضرورة تقنين أوراق الزواج في مستندات رسمية لتحليل المخدرات، ووجود "الفيش والتشبية" للمقبلين على الزواج، ووجود عقوبات لتهرُّب البعض من إنفاذ القانون لضمان نفقة الزوجة والأولاد، أو الالتزام برؤية الأبناء، وتشديد العقوبة على زواج القاصرات.. **كما كان هناك اقتراحٌ آخَر بإنشاء وزارة مستقلة للأسرة،** تكون مسئولة عن التخطيط والتنسيق بين البرامج التي تستهدف الأسرة، وتحقيق استقرارها، **وهو ما يُعد بديلًا للتوسُّع الدائم في اختصاصات وزارة التضامن الاجتماعي** وغياب جدية المتابعة ومراقبة إنفاذ القوانين، وتكون وحدات الإرشاد الأسري والتثقيف تابعةً لها، ومع مطلع يناير 2023 بدأت تظهر إرهاصات قانون جديد للأحوال الشخصية، مع مطالب بحوارٍ اجتماعيٍّ حوله.

ويدخل ضمن مظلَّة السياسة التشريعية والقوانين، مشكلات أو تداعيات تتعلق بالنفقة، فالغالبية العظمى من المبحوثات في العمل الميداني الذي قدمناه بالفصل الثالث، أفادت بأن هناك مشكلاتٍ تتعلق بالنفقة (ونحو ثلث المبحوثات في دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية أكَّدنَ ذلك).. أبرز هذه المشكلات عدم الالتزام بسداد النفقة إطلاقًا، أو عدم الانتظام فيها، وأن قيمة النفقة لا تكفي الاحتياجات الأساسية للأبناء.. هذا، وقد كانت شكوى الغالبية من المبحوثات تتمثَّل في طول إجراءات التقاضي، وهذا ما تحدث عنه رئيس الجمهورية في لقاء مع وزير العدل، (في 18 نوفمبر 2022).

إن مشكلات رؤية الأبناء أمر مهم ضمن تداعيات الطلاق، وهنا نتذكَّر أن الأسر الميسورة تحدَّث الكثير منها، عن عدم اهتمام الآباء نهائيًّا برؤية أبنائهم ومتابعتهم.. وفي الأسر الشعبية الفقيرة، بدت هذه المسألة قائمةً لدى الجميع تقريبًا، لكنهم لا يعدُّونها مشكلةً ولا يتحدثون عنها، الأهم بالنسبة لهم كان توفير دخل معقول للإنفاق على الحاجات الأساسية للأسرة التي تعولها امرأة.

وبإيجاز، فإن تطوير السياسات، وتوجيهها للتعامل مع مشكلات عدم استقرار الأسرة هو بُعد مهم، على مستوى السياسات الخدمية: التعليم والصحة، وعلى مستوى التشريعات التي ينبغي أن تعيد النظر في قانون الأحوال الشخصية، وعلى مستوى السياسة الاقتصادية للتقليل من ضغوط الأسعار.. ومهم للمؤسسات الدينية - الإسلامية والمسيحية - تطوير خطابها الديني تجاه دعم الاستقرار الأسري، والتركيز على التوعية والتثقيف في جميع الأبعاد التي تُهدِّد الأسرة (غرس روح المسئولية والالتزام، وتجنُّب العنف، وتجنُّب المُخدِّرات... وغيرها).

ولكن في النهاية تظل مسئولية هذه الظاهرة -أي الطلاق - كامنةً في منهجية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، والتي تتأثر - إيجابًا وسلبًا - بالتعليم (والوعي) والدَّخْل والثقافة والقيَم والأعراف والتقاليد، وتستلزم مُكوِّنًا جديدًا وفاعلًا في مُقرَّرات التعليم عن الكيان الأسري.. وتظل التوعية الجادَّة والعميقة، وتثقيف كل فئات وشرائح المجتمع، المفتاح الرئيس لتخفيف وطأة تصدُّع الأسرة المصرية.

المراجع :

1- أماني قنديل، الحراك الاجتماعي في مصر، محاولة للفهم، نوبار، (القاهرة: 2019).

2- د. جلال أمين، ماذا حدث للمصريين؟ الطبعة الخامسة، دار الشروق، (القاهرة: 2005).

3- المسح الصحي للأسرة المصرية، الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، (القاهرة: يونيه 2022).

4- العنف ضد المرأة، الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء، (القاهرة: 2016).

5- تقرير ميداني عن العنف ضد المرأة في المناطق الفقيرة، المجلس الدولي للسكان، (القاهرة: 2000).

6- د. خالد منتصر، جريدة الأهرام، سبتمبر 2022.

7- إن تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العام والإحصاء، الزواج والطلاق عام 2019، يستخدم كلمة "الإيذاء" للتعبير عن أهم أسباب الطلاق، وهو العنف.

8- أماني قنديل (محرر)، المخاطر التي تهدد الأسرة العربية ودور منظمات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع معهد الدوحة الدولي بقطر، (القاهرة: 2014). ص ص 44 - 56.

9- راجع بخصوص الفساد والحراك الاجتماعي، أماني قنديل، الحراك الاجتماعي في مصر، ص ص 44 - 56.

10- د. أحمد زايد وآخرون، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، (القاهرة: 2013).

11- نفس المرجع، ص 17.

12- نفس المرجع، ص ص 50 - 96.

13- راجع تفاصيل رؤية عينة الدراسة المذكورة عن ضعف الثقة وتراجعها في: العلاقات الاجتماعية، ص ص 161، 163.

14- د. مصطفى زايد، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر منظمة المرأة العربية، الجامعة العربية، القاهرة 2016.

15- د. نجوى حافظ (محرر)، الطلاق المبكر في مصر الأسباب والتداعيات وسياسات المواجهة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، (القاهرة: 2020).

16- أماني قنديل، تأملات في ثقافة الأفراح والأحزان، نوبار، (القاهرة: 2021).

17- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية: الزواج والطلاق (القاهرة: 2020).

18- نفس المرجع، ص ص 218 - 219.

19- جدول تفصيلي يعتمد في التحليل، على البيانات التفصيلية للنشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام 2019، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، م. س. ذ.، ص ص 160 - 165.

20- نفس التقرير، ص ص 192 - 193.

21- نفس التقرير، ص ص 143 - 159.

22- راجع التفاصيل في الجدول رقم 51، ص 208 ضمن النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عن عام 2019.

23- راجع بخصوص التوزيع الجغرافي للخلع، نفس التقرير، ص 209.

24- نفس التقرير، الجداول 38، 39، ص ص 161 - 162.

25- د. أحمد زايد، م. س. ذ.، ص 15.

الطلاق تَصدُّع جُدْرَان الأُسْرَة المِصْريَّة

يصدر هذا العمل فى مطلع صيف ٢٠٢٣، ليضيف موضوعًا جديدًا ،يرتبط بالنسق السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر، وهو موضوع استقطب اهتمام الرأى المصرى، والقيادة السياسية، والأجهزة الحكومية، والمؤسسات الدينية. فقد أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع معدلات الطلاق، مع التركيز على الطلاق المبكر، وقبل مرور خمس سنوت على الزواج، بل وقبل مرور العام الأول من الزواج.

ولأن الكاتبة تهتم بشكل كبير بتفسير وتحليل الظواهر الاجتماعية فى علاقتها بالمتغيرات الثقافية واالاجتماعية والاقتصادية، فقد بادرت بالاطلاع الدقيق - وفى نسق مقارن - على التقارير الإحصائية التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ليخرج هذا العمل إلى النور، ليحدد المتغيرات المسئولة عن تفكك الأسرة المصرية، ومدى تأثير التغير فى القيم والثقافة السائدة فى ظاهرة الطلاق، وحدود مسئولية المتغيرات الاقتصادية من جهة، وتراجع دور الأسرة المصرية من جهة أخرى.

إن الكاتبة التى تنتمى إلى مدرسة العلوم السياسية، وأصدرت أعمالًا متتالية عن المجتمع المدنى فى مصر والمنطقة العربية، كان آخرها: مصر تتغير - هل يتغير المجتمع المدنى؟ وذلك عام ٢٠٢٢، تسعى إلى توسيع دائرة اهتمام طلاب العلوم السياسية لتجاوز الحدود التقليدية، وتبني اقترابات متعددة الأبعاد وشاملة، تتخطى الحدود بين مختلف العلوم الاجتماعية، وتصل فى النهاية إلى التحولات فى النظام السياسى والاقتصادى.. وكلى أمل، أن يصل هذا العمل إلى تحقيق أهدافه.